

# الجمعية العامة

## الدورة الرابعة والخمسون



### الجلسة العامة ٢٢

السبت، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب ..... (ناميبيا)

على توجيهه وقيادة هذه الجمعية نحو نهاية ناجحة  
لمداولاتها

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولاً لنائب  
رئيس وزراء سوازيلند. دولة السيد آرثر كوزا.

السيد كوزا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن  
أخاطب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين  
ممثلاً لصاحب الجلالة ملك سوازيلند. وأنقل من مملكة  
سوازيلند أحر التحيات وأطيب التمنيات لجميع زملائنا  
الأعضاء من صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث،  
وصاحبة الجلالة الملكة، ومن الحكومة ومن الأمة  
السوازيلندية كلها.

ومملكة سوازيلند تهنتكم، السيد الرئيس، بمناسبة  
انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن  
فخورون على نحو خاص بأن زميلنا من الجنوب  
الأفريقي انتخب لهذا المركز الهام، ونحن واثقون  
بأن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستساعدكم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عن طريق إدماج جميع شعوب العالم في منظمة إنمائية عالمية حقاً. ولذلك فإننا نؤيد الدعوة الموجهة من عدد متزايد من الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة كي تنشئ فريقاً عاملاً لدراسة الوضع الدولي الاستثنائي المتعلق بجمهورية الصين في تايوان ولكفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها الذي يبلغ تعداداه ٢٢ مليوناً في المشاركة في عمل وأنشطة الأمم المتحدة. ونحن نعترف بأن مسألة إعادة التوحيد، كما كان الحال بالنسبة لبعض الأمم الأخرى - يقرها الشعب الصيني نفسه.

وستوجد في تاريخ القرن العشرين دلائل أخرى تدعم الاعتقاد بأنه من الواضح، بل ومن المستغرب، أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش في سلام جنباً إلى جنب مع جيرانه، ولا في وئام مع الطبيعة أو مع بيئته. فرغم الإنجازات العديدة التي تحققت أثناء الأعوام الـ ٩٩ الماضية، وبخاصة بالنسبة لانتهاء الاستعمار الأيديولوجي والسياسي، وفي مجالات التكنولوجيا، والعلوم، والطب، سيجري تذكر هذا القرن في نهاية المطاف بالحربين العالميتين، وبالتدهور البيئي وبتفشي الأوبئة العالمية.

وتعتقد مملكة سوازيلند أنه على الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية القصوى لتعزيز السلم والأمن الدوليين المستدامين لأنه من الواضح أن هدفنا الجماعي للارتقاء بمستويات معيشة شعوبنا لن يتأتى إلا إذا توفرت ظروف الاستقرار العالمي وعاشت الأمم في وئام جنباً إلى جنب.

وقد جرى التسليم منذ أمد طويل بأن أكبر تهديد للسلم العالمي يكمن في استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإخفاقنا حتى الآن، بوصفنا منظمة، في الحصول على التزام حقيقي من جميع الأعضاء بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي يعني أننا ندخل الألفية القادمة وهذا التهديد يطفئ على جميع مسائل العلاقات الدولية.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صممتا بوصفهما خطوتين أوليين أساسيتين صوب التوصل إلى عالم خال من الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة. ومن الواضح أننا بحاجة إلى إيجاد وسيلة لتدعيم نظام عدم الانتشار، وكذلك لمنع تدفق الأسلحة التقليدية والألغام المضادة للأفراد إلى مناطق الصراعات.

ونود أيضاً أن نشني على القيادة الماهرة للدورة الثالثة والخمسين التي مارسها سلفكم السيد ديدير أوبيرتي.

إننا نجتمع في وقت يتسم بتحديات كبيرة للأمم المتحدة. إذ تواجه المنظمة عدداً من المسائل المتعلقة بشكل منظماتنا نفسها ونطاق العمليات التي نختر القيام بها. ومملكة سوازيلند تعتقد أننا محظوظون فعلاً بأن يكون لنا في هذا الوقت أمين عام يحظى بهذا الاحترام العالمي ويتصف بالتصميم، والحماس، والقيادة الناجحة وهي صفات ضرورية ونحن نشق طريقنا إلى المستقبل. ونطلب إليه وإلى موظفي الأمم المتحدة مواصلة عملهم الممتاز في خدمة جميع الدول الأعضاء.

ومملكة سوازيلند تعتقد أن الأمين العام والعاملين معه يمكن دعمهم على أحسن وجه عن طريق مواصلة تعهدنا بالوفاء بالتزاماتنا المالية بالكامل وفي وقتها. ونحن ندعو جميع زملائنا الأعضاء إلى احترام التزاماتهم حتى يمكن أن تتوفر لمنظماتنا الموارد الكافية لتلبية متطلبات عملياتها المتسعة النطاق والوفاء بتوقعاتنا جميعاً

ويسر مملكة سوازيلند أن ترحب ترحيباً حاراً بالأعضاء الجدد الثلاثة في منظماتنا: الدول - الأمم تونغا، وناورو، وكيريباس. إن قبول عضويتها يزيد من تأكيد احترامنا لمبدأي العالمية والتمثيل، على نحو ما ورد في الميثاق المؤسس للأمم المتحدة.

لكن حتى ونحن نرحب بهؤلاء الأعضاء الجدد، تعي مملكة سوازيلند أن مبدأ العالمية غير مطبق بالتساوي على آخرين يشعرون بأنهم مستبعدون من أنشطة منظماتنا. وأشار إلى الـ ٢٢ مليوناً من البشر في جمهورية الصين في تايوان، الذين يعتقدون أنهم يحرمون من حقهم في التمثيل في الأمم المتحدة. ولقد أبدت جمهورية الصين في تايوان حكومة وشعباً رغبتهم في الإسهام بشكل نشط في التنمية العالمية وفي إحلال السلام وأبدت قدرتها على ذلك، عن طريق تقديم الإغاثة في حالات الكوارث والدعم الإنمائي للعديد من البلدان والمناطق. والواضح أن جمهورية الصين في تايوان أمة محبة للسلام، وهي متقدمة النمو بشكل كبير في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية.

وترى مملكة سوازيلند أن السلم والأمن الدوليين والتنمية العادلة بين جميع البشر، لا يمكن تحقيقهما إلا

ونشوب الأزمة في يوغوسلافيا السابقة في وقت سابق من هذا العام وبخاصة في ضوء التهديد بانتشار الصراع في دول البلقان الأخرى كانت مبعث قلق كبير بالنسبة لنا. ونأمل أن تؤدي العودة إلى الاستقرار النسبي، التي حدثت مؤخرا، إلى إرساء السلام الدائم في هذه المنطقة المضطربة، وأن تكون رغبة الشعب بالنسبة لمستقبله المبدأ الذي يهتدي به في أي حل طويل الأمد.

ونتظر بعين القلق إلى الأحداث الواقعة في تيمور الشرقية بعد إجراء الاستفتاء بشأن الاستقلال، ودؤيد تأييدا كاملا قرار الأمم المتحدة بالاستجابة لطلب الحكومة الإندونيسية بنشر قوة على الفور لحفظ السلام. وناشد جميع الأطراف المشاركة العمل على استعادة حالة الهدوء واحترام رغبات شعب تيمور الشرقية بالنسبة لمستقبله.

ونراقب بنفس القدر من الانشغال النكسة الواضحة في عملية السلام في أيرلندا الشمالية. ودؤيد جهود الحكومتين البريطانية والأيرلندية لتوفير الظروف المؤاتية من الثقة والإيمان التي تمكن شعب أيرلندا الشمالية من تقرير مستقبله بنفسه. ونحث جميع الأطراف المشتركة على التحلي بضبط النفس وإعادة اكتشاف روح الحل التوفيقى والمصالحة التي ميزت اتفاق الجمعة العظيمة الأصلي.

وعندما نقرب من الوطن، في قارتنا الأفريقية، نجد أن الأعوام الماضية تبرر الشعور ببعض التفاؤل في عدد من المجالات، أما في المجالات الأخرى فالقصة معروفة بشكل مؤسف إلى أقصى حد.

ونرحب بارتياح عميق بالتوقيع على اتفاق السلام بين الفصائل المتحاربة في سيراليون، وناشد الطرفين الامتثال لأحكام التسوية بحيث يستفيد شعبهما من عوائد السلام بعد أعوام عديدة من المعاناة والافتقار إلى التنمية.

والنزاع المستمر على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا أدى إلى اضطراب جميع الأطراف في القرن الأفريقي، ونشيد بقرار البلدين أن يوافقا على جهود الوساطة بينهما من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونتضرع إلى المولى أن يؤدي هذا التحرك الحكيم إلى تسوية سلمية للأزمة.

ولذلك تدعو مملكة سوازيلند مؤتمر نزع السلاح إلى تنفيذ اقتراح حركة عدم الانحياز عن طريق تشكيل لجنة مخصصة ومنحها الأولوية القصوى لكي تبدأ المفاوضات بشأن وضع برنامج للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ونحث أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية على التنفيذ المخلص لنص وروح جميع الاتفاقات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ولئن كانت إمكانيات نشوب صراع عالمي تتضاءل منذ انتهاء فترة الحرب الباردة، فإن الواقع يشهد على أن هناك زيادة متوازية في حالات نشوب الصراعات الداخلية والقتال عبر الحدود نتيجة لأسباب متنوعة، تتضمن المجاهبات الإثنية والدينية. وتعتقد مملكة سوازيلند أنه على الأمم المتحدة أن تؤكد، في تناولها لهذه الزيادة في الأزمات الداخلية وعبر الحدود، على ضرورة إقامة آلية فعالة للدبلوماسية الوقائية لوقف تصاعد هذه الأحداث بدرجة لا يمكن التحكم فيها. وتهتم بذلك المنظمات الإقليمية التي تشارك مملكة سوازيلند في عضويتها، مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الوحدة الأفريقية. ونعتقد أنه، وإن كنا نسلم بالمسؤولية الشاملة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة إزاء إرساء السلام العالمي، فإنه يتعين على المنظمات الإقليمية أن تحتل مكان الصدارة بوصفها لبنات البناء نحو تحقيق الاستقرار والتعاون الوثيق.

لقد كانت الشؤون الدولية في العام الماضي مزيجا من التقدم في بعض المناطق التي سبق أن نشبت فيها الصراعات، واستمرار الأزمات أو نشوبها في كثير من المناطق الأخرى. وتشارك الأمم المتحدة بكل حق في محاولة المساعدة على حسم كل من هذه الحالات بدرجة كبيرة أو بسيطة، ومملكة سوازيلند تشني على جهودها وجهود كل من يضطلع بدور مماثل.

وتعترف مملكة سوازيلند بالتقدم الذي أحرزه مؤخرا الإسرائيليين والفلسطينيين صوب تنفيذ اتفاق سلام واي ريفر. وكانت هذه خطوة مشجعة إلى أقصى حد صوب إرساء السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط ونحبي شجاعة والتزام قيادة الطرفين في سبيل تحقيق هذا الهدف.

التنمية فحسب، بل أيضا من إسماع صوتهم ومناشداتهم في المحافل الإقليمية والدولية.

وقد حان الوقت قطعاً لأن تبدي الأمم المتحدة التزاما حقيقيا بإيجاد حل لأزمة الصومال، على غرار ما ننفق فيه الكثير من الجهد والموارد في حالات متأزمة في مناطق أخرى من العالم. فشعب الصومال يستحق من بقية العالم نفس الاهتمام بمستقبله ونفس الاحترام اللذين يحظى بهما الذين يعيشون في بلدان ربما تتمتع بقدر أكبر من الاعتراف العالمي والموارد.

إن التحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم تضيء مزيدا من الأهمية والإلحاح على المبادرات الرامية إلى إصلاح المنظمة. وتعتقد مملكة سوازيلند أن هذه الإصلاحات أساسية إذا كان للأمم المتحدة أن تحتفظ بمصداقيتها العالمية وسلطتها وهيبتها، وهي أمور لازمة وضرورية في عملياتها.

وقد دلل التاريخ الحديث بوضوح على أن الآليات التقليدية لتنسيق العلاقات العالمية، وحسم الصراعات بوجه خاص، لم تعد فعالة، وأن الأمم المتحدة أصبحت في خطر شديد يتعلق بفقدان ثقة أعضائها بها، في هذين المجالين.

وهدفنا يجب أن يكون تحويل منظمنا إلى هيكل يكون بحق ممثلا لجميع الأعضاء، وشفافا وكفؤا في عملياته، بينما يظل متسقا مع مقاصد ومبادئ ميثاقنا التأسيسي.

ونعتقد أن الأولوية ينبغي أن تُعطى لتحقيق التمثيل المتوازن في الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة. ومجلس الأمن، باعتباره مثلا خاصا، يحتاج إلى الإصلاح بغية تعزيز شرعيته. ويجب أن يعبر تشكيله عن تعددية وتنوع عضوية الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتغيرات السياسية - الجغرافية العميقة التي شهدتها التاريخ الحديث.

ومملكة سوازيلند تؤكد مجددا تأييدها للموقف الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن، أي تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا يجرى شغلها على أساس التناوب، وكذلك ثلاث مقاعد غير دائمة، وإعادة بحث موضوع ممارسة حق النقض.

وتوقيع اتفاق مؤخرا من قبل جميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشجعنا جميعا في هذه المنطقة.

ونأمل أن تلتزم جميع الأطراف الموقعة بشروط وقف إطلاق النار وأن يجري إيجاد حل دائم يسمح لشعب الكونغو بتطوير قدرته العظيمة على إرساء السلام. وهذا النجاح الذي أحرز مؤخرا يعطي قدرا أكبر من التشجيع للدول الواقعة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حيث أنه تحقق من خلال الجهود المتضافرة التي بذلها عدد من الدول الأعضاء في هذه الجماعة. وفي سياق مماثل، فإن التوتر الشديد بين عضوين من أعضائنا، وهما أنغولا وزامبيا، أمكن علاجه قبل أن يتصاعد ويشكل أزمة.

وتشير هاتان الحالتان إلى قبول دولنا الأعضاء مسؤولة حسم الصعوبات الإقليمية بأنفسنا. وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يحول دون ترحيبنا باستعداد أطراف أخرى، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وفرداى البلدان التي ترغب في المشاركة، وبخاصة في توفير التدريب، والأدوات، والدعم المالي. ولكننا نؤمن إيمانا عميقا بالمبدأ القائل إن المشاكل الأفريقية تتطلب حولا أفريقية، ونحن عازمون على استحداث الوسائل والآليات للتقيد بذلك المبدأ.

ومن الناحية السلبية، تشهد القارة أزمتين مستمرتين تعودان بالعواقب الوخيمة بصفة خاصة على أرواح الأفراد المتورطين فيهما، ونعتقد أنهما تتطلبان اهتماما عاجلا من جانب الأمم المتحدة.

وأولهما تتعلق بالحالة المتدهورة في أنغولا، حيث لا يزال السلام متعصيا كما كان في أي وقت مضى. وندعو قيادة يونيتا إلى احترام أحكام بروتوكول لوساكا والاعتراف بضرورة استخدامه بوصفه نقطة البداية في السعي لإرساء السلام الدائم والالتزام الوطني. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجهودنا جميعا، نحن الذين نشارك في السعي إلى إنهاء معاناة شعب أنغولا.

أما الحالة في الصومال، ومع أنها مختلفة في سماتها، فإن لها نفس التأثير الموجه على شعب ذلك البلد التتيس. والحقيقة هي أن الانقسام وعدم وجود أي سلطة مركزية شرعية في البلد حرما الصوماليين لا من السلام وفرصة

وقارة أفريقيا بوجه خاص لا تزال تواجه عددا كبيرا من المشاكل، في وقت نكافح فيه لتكييف أنفسنا مع النظام العالمي الجديد. والعديد منا يضطلع بإصلاحات مؤلمة للهيكل الحالية لكي تستجيب لمطالب العولمة وتحرير الاقتصاد. وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، الذي يتم دائما بناء على تعليمات من مؤسسات بريتون وودز يؤثر تأثيرا عكسيا حادا على الرفاه الاجتماعي في العديد من البلدان الأفريقية، مما يربط آثارا مدمرة على نوعية حياة شعوبنا. ويمكننا أن نلمس نتائج هذه الآثار في بلدان كثيرة أدى فيها تناقص الانفاق على البرامج الاجتماعية إلى تصاعد حدة التوترات الداخلية وعدم الاستقرار.

ومن الواضح أن العولمة والتحرير، كمفهومين، ينطويان على مزايا كثيرة جديدة بالتزكية. وما من شك في أنهما يحملان مفتاح مستقبل اقتصادي يسوده تكافؤ الفرص بين جميع البلدان. ولكننا نقول إن عليهما أن يضعنا في الحسابان عدم التكافؤ في نقاط البداية بين بلد وآخر. وأن البعض يكون أفضل استعدادا من غيرها للاستفادة الكاملة من الفرص التي يوافرها؛ وأن العديد منا قد يفقد أي أمل في اللحاق بالركب. فها نحن نرى سيادة بعض البلدان ذاتها تتقوض بفعل سلطة الشركات المتعددة الجنسيات. والقوة الاقتصادية الحقيقية تقع في أيدي حفنة متناقصة من الدول، والبلدان النامية يزداد تهميشها يوما بعد يوم. والمشاكل الاجتماعية تتفاقم مع فقدان الناس لوظائفهم، بينما تجري السيطرة على رؤوس الأموال وقيمة العملات في أماكن أخرى.

إن البلدان النامية لا يمكنها أن تزيل العولمة بالتمني. ولكننا نود منها أن تعتمد مظهرا أكثر إنسانية، مظهرا يعترف بالتفاوتات الجوهرية بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة في العالم ويدخلها في حسابه، ويقدم تنازلات لتيح لنا فرصة الاستغلال الكامل لفرص العولمة في الوقت المناسب.

ونحن من جانبنا في مملكة سوازيلند، ننخرط جاهددين في إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية، سيكون لها أثر كبير على كل نواحي الحياة الوطنية، وفقا لرغبات وتوقعات شعب سوازيلند.

وهذا العام، بدأنا الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، وهي رؤية شعبية التوجه وطويلة الأجل، توفر إطارا تخطيطيا لأولويات عمل الحكومة للسنوات الـ ٢٥ القادمة.

والحقيقة هي أن أغلبية الدول الأعضاء تؤيد هذه الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، وأن الجميع يتفقون على طابع الاستعجال الذي يكتسبه هذا الموضوع. ومع ذلك فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ لمعالجة هذه القضية الحيوية لم يحرز أي تقدم يذكر حتى الآن. ونحن نشعر بالقلق إزاء هذا الافتقار إلى التقدم، ونحث الفريق العامل على التغلب على أي عقبات لا تزال تعوق التوصل إلى حل يستجيب لمطالب الأعضاء بتوخي الإنصاف والاستعجال.

وإذ أنتقل الآن إلى مسألة الجمعية الألفية التي ستعقد في العام القادم، أقول إن مملكة سوازيلند تشجعت بتوافق الآراء الذي بدأ يظهر بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى تشكيل رؤيا للمجتمع الدولي في عام ٢٠٠٠.

ونؤيد موضوع الأمين العام، وهو الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، والمواضيع الفرعية المقترحة للجمعية الألفية. ومن هذه المواضيع الفرعية، نعتقد أن المواضيع وثيقة الصلة بالسلم والأمن من ناحية، وبالتمنية والقضاء على الفقر من ناحية أخرى تكتسب الأولوية العليا في سياق الموضوع الشامل.

والاستقرار العالمي في المستقبل يعتمد على قدرة الحكومات الوطنية على زيادة زخم التنمية الاقتصادية، وقدرتها على تحسين أدائها في مجال خلق فرص العمل والخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم.

ونعتقد أن القضاء على الفقر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال النهوض بتعجيل خطى النمو والتنمية في البلدان النامية. ولا شك أننا، تحقيقا لهذا الهدف، نحتاج إلى دعم بقية المجتمع الدولي، وهذا الدعم يمكن تنسيقه على أفضل وجه بواسطة الأمم المتحدة.

وهناك عامل أساسي في تحقيق هدف القضاء على الفقر وهو مفهوم العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي. واختتام جولة أوروغواي بشر، من ناحية، بفتح فرص تجارية هائلة أمام بيع ونقل السلع والخدمات، ولكنه، من ناحية أخرى، هدد الاقتصادات الهشة للبلدان التي لم تكن قد بلغت بعد حالة الاستعداد للاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

وسوف تتقدم العملية إلى الأمام لصياغة هذه التوصيات في وثيقة رسمية يؤكدها الشعب ذاته قبل التصديق النهائي عليها.

وخلال عملية مراجعة الدستور بمبدأ إشراك أبناء جميع سوازيلند فيما ستكون عليه الوثيقة التعريفية للمملكة. والتشاور مع شعبنا في جميع المسائل الهامة مبدأ نتبعه على مدار تاريخنا، وهو مبدأ ساعدنا على صون السلام والاستقرار اللذين أنعم علينا بهما.

لقد تكلمت مطولا عن الجهود التي نبذلها في مملكة سوازيلند لتحسين حياة شعبنا. وبالرغم من ذلك فإن جميع خططنا وجميع نوايانا الحسنة لا معنى لها في مواجهة الخطر الذي يهدد باكتساح بلدنا. وأنا أشير هنا بالطبع إلى أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي له بالفعل تأثير قاس على أرواح كثير من الأسر في سوازيلند والذي يقوض جميع آمالنا في مستقبل من الرخاء والأمن لجميع شعبنا. ونحن نواجه ببساطة حقيقة أن مملكة سوازيلند بها أكثر معدلات الإصابة بهذا الفيروس ارتفاعا في العالم، وأن مستشفياتنا وعياداتنا تتوسع إلى حدود مقدرتها نتيجة لذلك. ولكنه كفاح شاق ويفرض علينا إحداث تغيير شامل في الاتجاهات والسلوك الأخلاقي.

ويتمثل اهتمامنا الرئيسي في النهوض بالوعي بالخطر وبالتدابير الوقائية المتاحة. إن مواردنا محدودة ونحتاج إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي في جهودنا لعكس هذا الاتجاه التنازلي. وقد تكرر إطلاق هذه المناشدة في المؤتمر الدولي الحادي عشر الأخير المعني بالإيدز والأمراض المنقولة جنسيا في أفريقيا والمعقود في لوساكا. وهكذا فإننا نشارك الدول الأعضاء الأخرى الواقعة في مأزق مشابه في مناشدة الأمم المتحدة للقيام بتنسيق رد دولي على هذه الأزمة. وأن مستقبل أمتنا ذاته، ومستقبل أمم كثيرة غيرنا، يتوقف على تكاتف قوى أولئك الذين يملكون الموارد التقنية والمالية معنا لقطع دابر هذا التيار المميت.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن عميق الامتنان لأصحاب الجلالة، والحكومة، وشعب سوازيلند كله، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع وكالاته الشقيقة، على برامج المساعدة الكثيرة المضطلع بها في مملكة سوازيلند منذ استقلالنا.

والهدف الجوهري لهذه الاستراتيجية هو تحقيق زيادة مستدامة في مستوى معيشة جميع أبناء سوازيلند، مع التركيز بصفة خاصة على استئصال الفقر من مجتمعتنا. وأولويتنا هي أن نهى الظروف لاقتصاد نشط، ونعزز قدرتنا على تزويد شعبنا بمستوى عال من التنمية البشرية.

وهذا المشروع طويل الأجل استخدم كأساس لبرنامجي عمل حكوميين أحدهما قصير الأجل والآخر متوسط الأجل، ويرتبطان بجدولين زمنيين، ويتحملان مسؤولية كاملة عن النتائج.

إن جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي هو أداة للأداء الإداري، لتحديد أولويات العمل، وإخضاع الأداء الحكومي للتحصيل من قبل الجماهير. وبرنامج إدارة القطاع العام مخصص لتحسين إيصال الخدمات، وتحسين الفعالية قياسا بالتكاليف في القطاع العام. ونعتقد أن هذه المبادرات التي تكمن رغبات الشعب في صلبها، ستوفر لنا الظروف الصحيحة التي نزهدهر فيها ونحقق أهداف تنميتنا البشرية.

ونحن نقدر عظيم التقدير الدعم الذي حصلنا عليه من الأمم المتحدة في صياغة هذه الاستراتيجية. واستراتيجية التنمية الوطنية ينبغي، من الآن فصاعدا، أن تشكل الهدف الأول لكل الدعم الإنمائي الذي نتلقاه من وكالات الأمم المتحدة. ونود أن نتوقع نفس الشيء من المؤسسات الدولية لتمويل التنمية. ونحن نشاطر العديد من زميلاتنا من الدول الأعضاء المنتمية إلى العالم النامي قلقها من أن هدف هذه المؤسسات من الدعم لا يتوافق في معظم الأحيان مع رغبات البلد المعني، وأن عملية تصميم المشاريع والموافقة عليها بطيئة إلى حد مؤلم.

ونحن نتطلع إلى العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية لتصميم المشاريع التي تتفق مع رغبات شعبنا، وفي إطار زمني يلبي توقعاته بالتنفيذ السريع.

وفي عام ١٩٩٦ شرعت مملكة سوازيلند في مراجعة لدستورها بإنشاء لجنة مكلفة بجمع آراء جميع أبناء سوازيلند عن كل جوانب الدستور الحالي. وعملنا على إبقاء الجمعية العامة على علم كامل بتقدم هذه اللجنة كل سنة، ويسرني أن أبلغ بأن توصيات الشعب بشأن الدستور سوف تعرض على الأمة في نهاية هذا العام.

ويوجد هدف حقيقي واحد فقط للحكومة. وهو خدمة الشعب، وحمايته، وتحسين نوعية حياته. ولمصلحتها الذاتية المستنيرة تجتمع الدولي سوايا أيضا لخدمة ذلك الهدف سعيا منها إلى خلق عالم أفضل، عالم يستطيع مواطنوها فيه التفاعل مع الآخرين والاستفادة من العلاقات في متابعة تحقيقه. وعلى المستويين الوطني والعالمي يفترض أن يكون الآدميون في مركز الهدف وعمليات وسياسات الحكم. ومن أسس الحضارة الديمقراطية خلق ظروف تعطي للفرد الفرصة للإشباع.

ونحن في حاجة إلى تقييم دولنا وعالمنا في ضوء النوايا الأصلية ونحن نقتررب من القرن الحادي والعشرين.

وتثبت الصورة العالمية أن كثيرا من الأمور سارت في طريق الخطأ خلال هذا القرن. فقد فشلت النماذج الاقتصادية للقرن في خلق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وكان التخطيط المركزي للشيوعية نكبة وحنقا للتنمية البشرية عن طريق خنق المبادرات والحريات وخلق نظم تسلطية ظالمة. وكانت الحكومة الكبيرة لعهد يسار الوسط خرقاء وبيروقراطية تقتل المبادرات الريادية وتولد أعراض التكالية، وناقصة في أدائها بوصفها الفاعل الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي. ونحن الآن في عهد السوق، وإلغاء القواعد وإزالة الحدود، ولا يزال السؤال هو: ماذا حققنا؟

وعند عشية انتقالنا إلى قرن جديد لدينا ١,٣ بليون نسمة في فئة الفقراء الذين يكسبون أقل من ١ دولار يوميا. ويفتقر أكثر من ٨٨٠ مليون نسمة إلى الحصول على الخدمات الصحية، وينقص ٢,٦ بليون نسمة الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية ولا يتوقع أن يبقى على قيد الحياة ١,٥ بليون نسمة حتى سن ٦٠ عاما. ويبلغ الذين يعانون من نقص التغذية ٨٤٠ مليون نسمة، ٢٠ في المائة منهم تقريبا من الأطفال. وتمثل أقصى الحالات المساوية ونحن نقتررب من نهاية القرن في أن ٧٠ في المائة من فقراء العالم من النساء.

وخلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧، زاد عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أكثر من الضعف مع وجود أغلبية الضحايا في العالم النامي.

ومن السخرية أن في عصر الإعلام الكثير الإعلان، يقدر أن عدد الأميين بنسبة ٧٥ في المائة مع وجود

ونحن نؤمن بأن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الإنمائية العالمية حقا، تظل الأمل الوحيد للتغلب على التحديات الكثيرة التي تواجه العالم اليوم. ورغم نكسات وعقبات تحقيق أهدافنا الجماعية، فإنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن العالم سيصبح مكانا أكثر اضطرابا بدون جهودنا المشتركة هنا.

وهكذا فإن مملكة سوازيلند تفخر كثيرا بإعادة تأكيد التزامها بالمبادئ والمثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ونسأل الله التقدير أن يحمينا ويهديننا في الأوقات القادمة المليئة بالتحديات لمنظمتنا.

الرئيس: أدعو الآن وزير خارجية ترينيداد وتوباغو، معالي الأونرابل رالف ماراج.

السيد ماراج (ترينيداد وتوباغو): أود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الأخيرة للقرن العشرين، وأود أن أطمئنكم إلى التعاون الكامل لوفد ترينيداد وتوباغو معكم وأنتم تصرفون الواجبات التي عهدت بها إليكم الدول أعضاء الأمم المتحدة. كما نود أن نشني على سلفكم السيد ديدير أوبرتي ممثل أوروغواي على الطريقة القديرة جدا والمميزة التي قاد بها أعمال الجمعية العامة أثناء الدورة الثالثة والخمسين.

يمكن أن يحول نحو مقاصد شريرة لأغراض خدمة هدف تدمير الجنس البشري.

بيد أن في وسط واحد من أسود فصول القرن العشرين، يشير أملنا أن هذه الشرور قد أثارت ضمير المجتمع الدولي لصالح تعزيز حكم القانون والتصدي إلى حالات من قبيل هذه الحالات وكفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية.

ويرجع إلى هذا الاعتراف الفضل في حصولنا اليوم على الصك الأكثر حداثة - وهو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما. وقد جاء إنشاء هذا النظام الأساسي نتيجة للنداء الذي وجهه في عام ١٩٨٩ آرثر ن. ر. روبنسون، رئيس جمهورية ترينيداد وتوباغو إلى المجتمع الدولي لكي يركز من جديد على مسألة إنشاء هيئة دولية ذات ولاية جنائية قضائية للتصدي لهذه الفظائع، وإلى الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع في المخدرات أيضا التي لها جميعها أثر كبير على قدرة حكومة ما على التصدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

فبالإضافة إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، فإن مما يدعو إلى الأمل أن الأمم المتحدة قد حققت تقدما في مجال حقوق الإنسان. فقد شهدنا اعتماد عدة صكوك من قبيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية وهما يضمنان حقوق الإنسان الأساسية، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري، وهي تعبر عن التزامات وواجبات المجتمع الدولي في مجال تحسين نوعية حياة الفرد في مختلف قطاعات المجتمع. بيد أنه ينبغي ألا نمدح على سبيل النفاق المبادئ الواردة في الصكوك الدولية التي اعتمدها؛ فهناك اتجاه أكثر مما يجب نحو المدح على سبيل النفاق. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة الآن.

فقد لاحظ ألبير كامو أحد المؤلفين المرموقين في العصر الحديث أن:

"من المرجح أن كل جيل يرى أنه مكلف بإعادة صنع العالم. بيد أن جيلي يعرف أن مهمته ليست مجرد إعادة صنع العالم. فإن مهمته أكبر حتى من ذلك: فهي منع العالم من تدمير نفسه".

الأغلبية منهم في العالم النامي - وبالإضافة إلى ذلك، توجد مشكلة الأمية، فإن نظام التعليم في معظم البلدان النامية ينتج شبابا ليست لديهم مهارة وغير مؤهلين للعمل.

ويعيش خمسة بلايين نسمة من سكان العالم البالغ عددهم ستة بلايين نسمة، في البلدان النامية، بيد أن معظم الموارد تتركز في البلدان المتقدمة النمو. ويتقاسم عشرون في المائة من أغنى بلدان العالم ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم و ٨٢ في المائة من الصادرات من السلع والخدمات و ٦٨ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فإذا كان هناك أي شيء يوضح عدم المساواة القائمة وكيف تم تهميش معظم البشر ونحن نقترّب من نهاية القرن العشرين، فإن ما يلي مثال مذهل على ذلك إذ تبلغ ممتلكات أغنى ثلاثة أشخاص في العالم أكثر من مجموع الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان النامية مجتمعة؛ وممتلكات أغنى ٢٠٠ شخص في العالم تزيد عن مجموع دخول ٤١ في المائة من سكان العالم؛ كما يمكن لمساهمة ٢٠٠ أغنى شخص في العالم بنسبة ١ في المائة من ثروتهم أن تتيح إمكانية حصول كل فرد في العالم على التعليم الأولي.

بل إن هناك جانبا أكثر قتامة لهذه الصورة، ففي تاريخنا البعيد ولا سيما تاريخنا في هذا القرن، نرى أن كثيرا ما يقع الفرد في المجتمع ضحية للقوى السياسية والاقتصادية التي لا سيطرة له عليها: فهو يعاني من الآثار المروعة للتعصب الإثني والثقافي والديني. فإن الفرد والأسرة هما أكثر من عانى من الآثار المدمرة للحروب وإبادة الجنس والتطهير العرقي.

وفي قارتنا وحدها، شاهدنا مأساة حربين عالميين أسفرت عن موت أعداد لا تحصى من البشر والفصل بين أفراد الأسرة الواحدة وقيام الكثيرين بفقد الأمل. لقد شهدنا المأساة الإنسانية المروعة وألم الإبادة الجماعية لليهود، والظلم والمعاناة الناجمين عن الفصل العنصري، وقسوة النظم التي أطلقت العنان لأعمال مروعة ارتكبت بحق مواطنيها لا يمكن وصفها. وطوال هذا القرن، صدمتنا الأندباء والصور التليفزيونية للحقيقة القاسية التي واجهها ضحايا هذه الفظائع في أوروبا وكامبوديا ورواندا والبوسنة ويوغوسلافيا السابقة من قبيل ذكر عدد قليل منها. ومن المحزن أننا أدركنا أن التقدم العلمي والتكنولوجي ذاته الذي كان القصد منه خدمة الإنسان



الدولي. وهي دول صغيرة وضعيفة تشكل الدول في منطقة البحر الكاريبي جزئياً كبيراً منها، وبالنسبة إلى هذه البلدان، تعتبر ضرورة الحفاظ على الأحكام المتصلة بالمعاملة الخاصة والمختلفة الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية أمراً أساسياً.

ويشكل تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية قوة ديناميكية لأغراض التعجيل بالنمو والتنمية. والتحدي الذي يواجهه المؤتمر الوزاري القادم هو أن يضمن تحقيق تقدم بشكل حازم تجاه إنشاء نظام للتجارة الدولية حر ومنصف يجري في إطاره توزيع الفوائد بشكل منصف، وينبغي أن تدلل الدول المتقدمة النمو على التزامها الذي لا لبس فيه في مجال فتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية لكي تتمكن من تحقيق مستويات مستدامة من التنمية الاقتصادية. وينبغي أن تنتهي ظاهرة عدم وجود صلة بين التطورات في منظمة التجارة العالمية وبين العملية الإنمائية على الصعيد الوطني في البلدان النامية، وعلى نظام منظمة التجارة العالمية الذي يستند إلى قواعد ويهدف إلى النهوض بالتجارة الحرة والمنصفة أن يفعل ذلك لا غير. فيجب أن نتذكر بأن الفكرة التساوي في ساحة اللعب إنما هي فكرة وهمية خطيرة وإذا ما سمح لها أن تسود ستزيد من فقر مئات الملايين من الأشخاص في جميع أرجاء العالم.

إن السياسات التي تضعها وتروج لها المؤسسات الدولية المالية والنقدية من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ينبغي أن يكون هدفها النهائي هو تغيير المجتمعات بهدف تحقيق مستوى أعلى من الإنصاف الاجتماعي داخل إطار الاقتصاد العالمي. ويجب أن يطبق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مجموعة من المعايير أوسع نطاقاً من معيار نصيب الفرد من الدخل العام لدى النظر في المساعدة المالية والإنمائية لأننا نتأثر بسهولة بالصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية.

وتشجعنا البعثة الوزارية الناجحة التي قام بها رؤساء/ حكومات دول الكومنولث بشأن الدول الجزرية الصغيرة من تموز/يوليه ١٩٩٨، والتي انبثق عنها اتفاق لإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الكومنولث والبنك الدولي. ويقوم البنك الدولي الآن بوضع استراتيجية نأمل أن يعتمد عليها مجلس المدراء التنفيذيين لإعادة توجيه المساعدة التي يقدمها البنك للبلدان الصغيرة، على أساس

وما من شك أن مهمتنا في القرن الجديد هي أن نخلص العالم من خطر تدمير نفسه والسؤال المطروح هو، ما هي الترتيبات الاقتصادية التي تكفل هذا الخلاص؟ ومن المؤكد أنها ليست ترتيبات تنعم بها قلة بوليمة وتترك مجرد فتات خبز للأغلبية. ولا يمكن أن يكون أي شخص في معزل عن الإصابة بالكارثة الملازمة لهذه الحالة، فإن المرض والإرهاب والاتجار بالمخدرات واستعباد الإنسان وعمل الأطفال والكوارث الإيكولوجية سيستمر في توليدها عالم خال من الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي. وما من حصن اقتصادي كان أو عسكري سيكون قويا إلى حد عزل أي بلد عن الآثار الناجمة عن هذه الحالة. وقد لا يروق ذلك إلى البعض كما أن البعض الآخر يميل إلى تجاهله؛ ولكنه عالم واحد ذلك الذي نعيش فيه، عالم واحد نتقاسمه. وينبغي أن نتعلم من الطبيعة ذاتها التي تصدر رياحها الحارة من الصحراء في أفريقيا لتتحول إلى أعاصير خلال توجيهها عبر المحيط الأطلسي وتدمر وتخرب في نهاية الأمر بلدان بعيدة جدا من قبيل بلدان البحر الكاريبي وشمال ووسط وجنوب أمريكا.

في عصر العولمة هذا، لدينا فرص ممتازة لكي ننشئ هياكل عالمية مبتكرة تجعل من الممكن التوصل إلى حلول تكفل للفرد تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فاجتماع منظمة التجارة العالمية المقرر عقده في سياتل هذا العام، ومؤتمر قمة بلدان الجنوب، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والاجتماع العالمي الرابع المعني بالمرأة بل للجمعية الألفية المقرر عقدها في العام القادم توفر جميعها فرصاً مثالية للمجتمع الدولي لكي يستجيب للآزمة القادمة التي سيواجهها الجنس البشري.

وفي الاجتماع القادم لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، ينبغي التسليم بأنه لم يتم اتخاذ العديد من التدابير التي كان يفترض أن تتخذ في إطار نظام التجارة العالمي الجديد الذي بدأ العمل به في جولة أوروغواي. ومن ثم، ينبغي إعطاء الأولوية لوضع هذه المسائل موضع التنفيذ في أية جولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وبعبارة أخرى، ينبغي التركيز على تنفيذ الالتزامات التي قطعت بالفعل.

وخلال هذه العملية، يجب أن نسلم بأن هناك فئة خاصة من الدول تواجه أوضاعاً سيئة خاصة ناجمة عن الإجراءات المتصلة بالسياسات التي يطبقها المجتمع

وتلتزم ترينيداد وتوباغو بالعمل مع البلدان الأخرى في العالم من خلال الأمم المتحدة لصياغة حضارة عالمية لعلها تكون في نهاية المطاف سبيلها هي الى الخلاص والحماية. ونعتقد أن الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن يبدأ من أنفسنا، وإن الديمقراطية في كل بلد ينبغي أن تكون عملية تزداد جذورها عمقا يوما بعد يوم حتى يتحرر كل فرد في النهاية من العوز، ويصبح في وضع يمكنه، رجلا كان أو امرأة، من أن يحقق ذاته في الوقت الذي يحترم فيه حقوق الآخرين.

وبالنسبة لنا في ترينيداد وتوباغو، فإن كل فرد له أهميته، وكل حياة نفيسة. وهذا هو النهج الذي جئنا به إلى الأمم المتحدة. فكل الأمم مهمة بالنسبة لنا لأن كل حياة في كل بلد نفيسة. وتؤمن ترينيداد وتوباغو بأن على الأمم المتحدة أن تفهم مرة أخرى أنها أنشئت من أجل الناس، الناس الحقيقيين بلحمهم ودمهم وأحلامهم؛ الناس الذين يعانون الألم ويشتاقون الى الفرح؛ الناس في العربات على الطريق، وفي المنازل وفي الأكواخ، في البرد أو في الحر القاطن، الذين يعملون في الحقول أو في المكاتب، الذين يضعون موالدهم في المستشفيات أو في أماكن أخرى، الناس الحقيقيين، سيدي، الذين قد لا يرونك في هذا المقعد أو قد لا يرونني واقفا هنا، وإذا ما رأونا عبر المسافات في أجهزة التلفزيون قد يندهشون بل ولا يصدقون أننا نفعل ذلك من أجلهم.

أليس من المدهش أن نرى الطقوس والاحتفالات دائما ما تصبح غاية في حد ذاتها، وأنها تحل محل الهدف الحقيقي أو تحجبه؟ إن ترينيداد وتوباغو يشجعها إحساسها بأن الأمم المتحدة تسير على الطريق الذي يسمح لها بإعادة اكتشاف نفسها. فهي بالنسبة لنا تظل المنظمة الوحيدة التي يُسمح فيها لكل فرد بأن يمثل ولكل صوت بأن يُسمع ولكل رأي أو فكر أن يُطرح ويناقش، إن ترينيداد وتوباغو تتعهد بالعمل مع الآخرين على إعادة هذه المنظمة الى الشعوب وأن تضمن أنها تعمل في وسطهم في جهودنا المشتركة لإنقاذ العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي، أود أن أبلغ الوفود أنه لا يزال هناك تسعة متكلمين مدرجين في قائمة هذا الصباح. لذلك أذكر المتحدثين مرة أخرى أن الجمعية العامة في الفقرة ٢١ من مرفق القرار ٥١/٢٤١، أشارت الى مبدأ توجيهي اختياري لا تزيد بموجبه مدة أي بيان في المناقشة العامة على ٢٠

تقييم استراتيجي لمدى ضعفها والقيود التي تواجهها واحتياجاتها. وينبغي للمؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الإنمائية أن تعتمد مبادرات مماثلة. وبالتالي ينبغي ابتكار شكل جديد لحكم العناصر العالمية الفاعلة فوق الوطنية، تكون فيه التنمية البشرية والإنصاف من الضرورات الحتمية.

ويجب أن تصاغ شراكة عالمية جديدة للبلدان النامية مع المؤسسات المالية والعالم المتقدم النمو لوضع التمويل من أجل التنمية على مستوى سليم يمكن التنبؤ به. إن الأساس الاقتصادي الذي وضعته وصفات السياسة العامة للتكيف الهيكلي لا يزال موضع الشك من حيث قدرة تلك الوصفات على توليد نمو اقتصادي مستدام وطويل الأجل. ولذلك يجب أن يكون الهيكل المالي الدولي متسقا مع التنمية الحقيقية ومكملا لها.

ولا يمكن إعفاء الحكومات الوطنية من مسؤولياتها. فالمشكلة الرئيسية لعدد كبير من بلدان العالم هي نقائص حكوماتها. وعدد كبير من الذين يتكلمون عن التهميش يعملون بأنفسهم على تهميش مواطنيهم، وبعض الذين يندبون الفقر العالمي يعملون بأنفسهم على إفقار مواطنيهم من خلال عدم كفاءتهم. لا يمكن أن ندعو إلى الإصلاح دون أن نصلح أنفسنا. فهل نحن نجعل من شعوبنا جوهر الحكم وغايتها؟ هل نستخدم مواردنا على نحو صحيح ولمصلحة شعوبنا التي انتخبنا لتكون في خدمتها؟ تقع على كاهلنا مسؤولية إعادة تشكيل طريقة الحكم في بلادنا كجزء من التحول العالمي الذي نطالب به.

والسؤال الأساسي الذي يواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هو ما إذا كانت الأمم المتحدة ستصبح منظمة يمكنها أن تتعامل بفاعلية مع جميع أشكال الإجحاف التي تواجهها البشرية. ونذكر هنا بكلماتكم، سيدي، في بيانكم الافتتاحي للدورة الحالية للجمعية العامة:

"إن شعوب العالم عندما تتطلع إلى المستقبل تراودها طموحات وآمال وتوقعات عالية. فهي تتوق إلى عالم سلمي وإنساني يسوده الازدهار للجميع. ومثل هذا العالم، الرحب للجميع، الذي يقوده زعماء ملهمون، لا يمكن أن يتحقق بغير أمم متحدة على النسق الذي أشرنا إليه".  
(A/54/PV.1)

إننا مقتنعون بأن هذه التحديات والأزمات يمكن معالجتها على أفضل وجه لو أن الأمم المتحدة تعمل بنشاط في إطار يماثل الإطار الذي يحكم نظام الدول. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون ميثاق الأمم المتحدة بمثابة مرجعية صريحة وواضحة تحدد مجمل حقوق الدول الأعضاء ومسؤولياتها.

إن قدوم الألفية الجديدة يؤذن بأفول القرن العشرين. وهذا وقت مناسب لكي تتوقف عنده الأمم المتحدة وتقيم المكاسب والخسائر وأوجه النجاح والنكسات التي عايشتها منذ إنشائها. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تشرع بحق في دخول الألفية الجديدة ما لم تكن قد عالجت بشكل قاطع بنود جدول أعمالها التي لم تنته منها والتعهدات العالمية العديدة القائمة. وأحد البنود المدرجة في جدول الأعمال ذلك - وربما كان على رأسه، وإن كان أبعد ما يكون عن ختامه - يتصل بأعمال الهيمنة الباكستانية وتواطؤ ذلك البلد مع أيديولوجية الطالبان في منطقتنا.

ويمثل احتلال الطالبان الباكستاني لأراض في أفغانستان خرقا واضحا لأحد مبادئ القانون الدولي الأساسية، ألا وهو عدم جواز الاستيلاء على أراض بالقوة. فهو عدوان عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في تقرير المقرر الخاص (E/CN.4/1999/40) في الفقرة ١٨، فإن الطالبان:

"يواصلون انتهاج سياسات تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تلتزم بها أفغانستان بوصفها طرفا في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان".

وعلاوة على ذلك، ارتكب الطالبان بشكل متكرر جرائم حرب وجرائم في حق الإنسانية، بما في ذلك الترحيل الإجباري؛ والتشريد القسري لمئات الآلاف من الناس؛ وفصل الآلاف من الرجال عن أسرهم؛ وانتشار جرائم إحراق منازل وقرى بأكملها وتسويتها بالأرض؛ والتدمير المنهجي للقاعدة الزراعية وشبكات الري، مما أدى إلى فقدان محاصيل أن أوأان حصادها، وتنفيذ سياسة الأرض المحروقة. وهذا صدق بصفة خاصة، وعلى نطاق واسع في السهول الشمالية بعد اجتماع طشقند لمجموعة البلدان "الستة زائدا اثنين" الذي عقد في ١٩ تموز/يوليه، ومؤخرا في هذا الأسبوع في منطقة خوجاغار الواقعة في الشمال الشرقي من أفغانستان. ومما يوضح أعمال

دقيقة. لذلك أناشد المتحدثين مخلصا أن يبذلوا جهدا إضافيا في مراعاة المبدأ التوجيهي الاختياري المتعلق بالـ ٢٠ دقيقة، حتى نتمكن من اختتام عملنا هذا الصباح في وقت مناسب.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله عبد الله وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية بالنيابة.

السيد عبد الله (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتحدثين الذين سبقوني لكي أهنئكم، سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة التي تعد آخر دورة في القرن الحالي. ومن المؤكد أنكم جد يرون بهذا المنصب الرفيع بفضل خبرتكم مع الأمم المتحدة، الأمر الذي يجعل الانتقال إلى القرن المقبل نقطة انطلاق لأعمال مقبلة أكثر إثمارا.

وبينما نشرع في دخول القرن المقبل، نجد أن بقاء الأمم المتحدة كمؤسسة عالمية فعالة أصبح موضع تساؤل. هل يمكن أن يتطور دورها في بداية عصر جديد؟ أم أنها ستكون أشبه بغروب ساطع؟ فمن عصبية الأمم وحتى الأمم المتحدة علقنا آمالنا دائما على منظومة الأمم المتحدة، وكنا نتطلع دوما إلى عالم مبشر بالخير يسوده القانون وتحكمه العدالة وينعم بالسلم.

ولكن الطائفة العريضة من التحديات ابتداء من المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، والقضاء على الفقرة والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي إلى العولمة بمعناها الهادف، ما زال يتعين مواجهتها جميعا، وهي تتطلب تصميمًا حازما وبالتأكيد ليس مجرد كلمات جوفاء.

ومع استمرار تكشف الأزمات المنتشرة في كل أنحاء العالم، علينا أن نطرح بعض الأسئلة الهامة وأن نجيب عليها. فمثلا لماذا تعرف التهديدات التي توجه إلى السلم والأمن الدوليين تعريفا متغيرا وتحدد بشكل انتقائي يختلف من مكان إلى مكان آخر؟ ولماذا لا تقدم إلى العدالة الدول التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي بما في ذلك مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى؟ ولماذا لا يكبح جماح المحرضين على ارتكاب جريمة "التطهير العرقي" ومقترفي الإبادة الجماعية والجرائم في حق الإنسانية؟ ولماذا يكون الكفاح ضد الإرهاب والمخدرات محدودا بهذا الشكل؟ وأخيرا أين ومتى ستوضع نهاية للتفرقة بين الجنسين؟

"ظلت القوات المسلحة الباكستانية ثابتة في اضطلاعها بدورها في حماية أمن البلاد (باكستان). وسعت إلى حماية الردع النووي الباكستاني، وقاومت الضغوط عليها لسحب دعمها من المجاهدين في كشمير. وظلت ثابتة في دعمها للطالبان في أفغانستان. وقد كان لكل هذه الأمور أهمية حيوية لأمن باكستان ولبقاءها".

والواقع أن تدخل باكستان في أفغانستان، ودعمها للطالبان، ومحاولاتها تبرير تحدي الطالبان لتطلعات المجتمع الدولي، بما في ذلك محاولات المشينة للحصول على الاعتراف بالطالبان - كل ذلك أدى إلى ضعفة سمعة باكستان وسبب عزلتها السياسية في كل أنحاء العالم. وما زال هناك إحساس بالحيرة والارتباك إزاء الموقف الباكستاني لدى أولئك الذين يدركون حقيقة الحالة في أفغانستان ويعرفون تصميم الشعب الأفغاني على مقاومة أي حكم أجنبي لبلدهم.

إلا أنه على الرغم من أيديولوجية الطالبان وتدخل باكستان العسكري الضخم في أفغانستان، وكلاهما يمثل خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، فإنه يسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة - بعد سنوات من التشكك أو التفكير الخادع، استطاعت ربما للمرة الأولى، ولم يحدث هذا إلا بعد التصعيد العلني للتدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان أن تبلور إدراكاً متعمقاً بالواقع المرير الذي طال أمده لدور باكستان وتدخلها. ولجدول أعمال الطالبان في أفغانستان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لي هيونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

ولكن، من دواعي جزعنا أنه بينما استغرق تبلور هذا التصور العميق وقتاً طويلاً، ظلت محنة الأمة الأفغانية دون حل. فقد ارتبط مصيرها بالورطة الفظيعة التي تسود أنحاء كثيرة في أفغانستان: ضم الأراضي - غير المقبول - بالقوة، والتدخل في شؤونها الداخلية. وبسبب تلك المسائل الأساسية أثرت في مستهل بياني مسألة بقاء الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة عالمية فعالة. وبالنظر إلى النهج الذي تتخذه منظومة الأمم المتحدة إزاء أفغانستان، فهل ما زلنا نأمل في أن تحل منظومة الأمم المتحدة أزمة أفغانستان أو أية أزمت مشابهة لها أو غير مشابهة؟ إننا مقتنعون تماماً بأن المحك الأساسي لبقاء

الطالبان في أفغانستان سياساتهم القائمة على الإبادة الجماعية، والتفرقة بين الجنسين، والاتجار بالنساء والفتيات، و"التطهير العرقي"، والإبادة الدينية والطائفية، والتفسير المتصلب للدين، وانتهاج أسلوب الحل العسكري للخلافات. وهم يتشبثون بجدول أعمالهم المتطرف ومناصرتهم للإرهاب. ويواصلون دون هوادة زيادة إنتاج المخدرات والاتجار بها، ونشر أيديولوجية الطالبان في المنطقة، وتنديدهم بالمجتمع الدولي.

وخلاصة القول إن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان أفغانستان موضوعون تحت إقامة جبرية فعلية في منازلهم، وإن الطالبان ما زالوا يبثون الرعب في السكان بأكملهم. ويشعر المجتمع الدولي بانزعاج وقلق شديد من جراء الطبيعة الشريرة لجدول أعمال الطالبان.

ولا تزال مسؤولية الاضطرابات الجارية في أفغانستان والتي كثر النقاش حولها ولكنها لم تحسم بعد، تقع على عاتق القيادة الباكستانية. فما زالت باكستان من مناصري سياسة لوي الذراع في جنوب آسيا بالأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. وأدى موقف الخضوع الذي تمليه باكستان على أفغانستان من خلال الطالبان إلى تقويض عملية السلام لوقت طويل. وتظل باكستان تعارض بشراسة تشكيل حكومة نيابية متعددة الأعراق تمثل كل فئات الشعب في أفغانستان، وتصر على ألا يتخلى الطالبان عن السلطة، بل وأن يحققوا المزيد من السيطرة. ولبلوغ هذه الغاية تم، في جملة أمور، تدريب الآلاف من الأفراد العسكريين الباكستانيين، وأفراد الميليشيات شبه العسكرية، وضباط القوات المسلحة السابقين والآلاف من المجندين و"المتطوعين" من المدارس الدينية الباكستانية - وأرسلوا جميعاً إلى أفغانستان للاشتراك في العمليات التي تسمى "جهاد".

إن الملاحظات التي أدلى بها السفير الأخضر إبراهيمي رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ فيما يتعلق بوجود الآلاف من المواطنين الباكستانيين المسلحين يقاتلون إلى جانب الطالبان، توفر لنا شهادة لها مصداقيتها. وفي هذا السياق، ربما كان المقال الذي كتبه العميد المتقاعد عثمان خالد والذي نشر في صحيفة "ذا فرنثير بوست" اليومية الباكستانية يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أي قبل ثلاثة أيام فقط، أفضل ما يعبر عن المآزق الأمني الباكستاني في شكل اعتراف جسور جاء فيه ما يلي:

تستأنف الطالبان مفاوضات السلام إلا تحت هذه الضغوط.

ودولة أفغانستان الإسلامية، وهي على عتبة الألفية القادمة، تأمل مخلصه في أن يمكنها حل الأزمة الأفغانية من العمل بوصفها عاملاً لإرساء السلام والاستقرار في المنطقة، فتعزز حسن الجوار والاحترام والتعاون المتبادلين، وتعمل بوصفها بلد عبور للتجارة بين جميع جيرانها، ودون تمييز ولا أفضلية.

ومن المتوقع بجدية أن تكثف الأمم المتحدة جهودها في عملية السلام الأفغانية. وفي هذا الصدد، نقدر تقديراً عظيماً الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام والسفير الأخضر الإبراهيمي، مبعوثه الخاص في أفغانستان. وترحب دولة أفغانستان الإسلامية بإعلان طشقند الصادر في ١٩ تموز/يوليه عن الدول الأعضاء التي تشكل مجموعة "الستة زائد اثنين"، وتؤيده بكل شدة، وتأمل أن يجري الامتثال له امتثالاً تاماً.

ومما يؤسف له أن الطالبان تواصل الإعلان عن معارضتها العنيدة، ليس لإعلان طشقند فحسب، بل لجميع مبادرات السلام الأخرى. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بالفقرة ٢ من تقرير الأمين العام (A/54/378) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، التي تنص على أنه،

"من الجدير بالذكر أنه بعد مرور أسبوع فقط على اجتماع طشقند شنت الطالبان هجوماً رئيسياً ضد الجبهة المتحدة في سهول شومالي، الواقعة إلى الشمال من كابل".

وتنص أيضاً الفقرة ٣ على ما يلي،

"يصر الطالبان على وجوب قبول الجبهة المتحدة لنظام الإمارة بينما تشكل الجبهة المتحدة في أن للطالبان أي ولاية شعبية للمطالبة بذلك".

ودولة أفغانستان الإسلامية، إذ تدرك مبدأ وجوب وجود حل سلمي للصراع، ترغب بجدية في إقامة حكومة عريضة القاعدة، تتميز بالتمثيل الكامل وتبتعد الأعراق في أفغانستان. ودولة أفغانستان الإسلامية، التي تكافح من أجل السيادة واستعادة السلام والأوضاع الطبيعية - من خلال إقامة هذه الحكومة، تتطلع بحماس إلى حل القضايا الأساسية، مثل استعادة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة هو انخراطها في التنفيذ الصارم لميثاقها وإعمال أحكامه دون انتقائية وفي نطاق نظام الدولة.

إن باكستان تنتهك انتهاكاً صارخاً ميثاق الأمم المتحدة الذي يتطلب بكل وضوح من الدول الأعضاء أن تمتنع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة؛ كما تنتهك القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وغيرها من القرارات المعنية بالإرهاب وباستخدام المرتزقة. وتقارير الأمين العام، ومبعوثه الخاص لأفغانستان، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، توضح بجلاء موقف مرتزقة الطالبان العدواني، والعنيد، والمتصلب.

وفي هذا السياق، على الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، واجب العمل على صون السلم والأمن الدوليين بموجب أحكام الميثاق. وعدوان باكستان والإرهاب الذي ترعاه الدولة، والأنشطة الأخرى التي تهدد السلم والأمن في المنطقة وتعرق التنمية والتعاون الإقليميين يجب تحديدها، وإدانتها والتصدي لها باتخاذ التدابير الواجبة.

وفضلاً عن ذلك، تتوقع دولة أفغانستان الإسلامية بجدية أن ينظر مجلس الأمن في فرض جزاءات عاجلة على كل من الطالبان ومعلميهم الباكستانيين، بموجب الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٢١٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ووفقاً لمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المتوقع أيضاً أن تستخدم الأمم المتحدة مساعيها الحميدة لإقناع القيادة الباكستانية، بما في ذلك جناحها العسكري، دائرة الاستخبارات العسكرية، بأن تكف عن سياسة التدخل في أفغانستان وتأخذ بسياسة عدم التدخل، حتى يمكننا أن ننقل من وضع تمليه باكستان ويتسم بالخضوع، إلى وضع تعاوني يمليه الطرفان. ويجب على دائرة الاستخبارات العسكرية الباكستانية أن تكف عن إحباط مبادرات السلام؛ على أن تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه سحب جميع الباكستانيين المسلحين من أفغانستان، سواء كانوا من الموظفين العسكريين أو من يسمون بالمتطوعين الدينيين. وينبغي لباكستان أن توقف أيضاً تزويد الطالبان بالمساعدات المباشرة التي تتراوح بين المعدات العسكرية والنفط وبين الخبرة والمشورة التكتيكية. ولن

للمنظمة العالمية. وكبلد صغير، فإننا نعتمد على الأمم المتحدة في ضمان أمننا ووجودنا ذاته. ونود أن نراها وقد ازدادت قوتها واتسع مجال أنشطتها. وفي اعتقادنا أنه قد أصبح من الضروري الآن أكثر من ذي قبل، في ظل هذا النظام الدولي الجديد الآخذ في الظهور، أن تصبح الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بدورها الذي عهد به إليها الميثاق، كضامن للسلام، والأمن والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

وهذا هو المنظور الذي نقيّم من خلاله عملية إصلاح الأمم المتحدة التي بدأها الأمين العام؛ فالإصلاح في رأينا يعني التكيف الرشيد لآليات الأمم المتحدة مع احتياجات الحاضر والمستقبل. ونحن مدينون للأمين العام، السيد كوفي عنان، بامتناننا ودعمنا لاقتراحاته الخاصة بالإصلاح. ونرحب على الأخص، بتنفيذ اقتراحات الأمين العام بشأن الإصلاح التي تستهدف النهوض بمزيد من التنسيق الداخلي، وتبسيط الإجراءات، وترشيد أنشطة المنظمة. وأود في هذا السياق، أن أبرز النتائج الإيجابية التي حققتها حتى الآن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. إن التطبيق الأول لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ١٨ بلدا نموذجيا، والتعاون الأشد كثافة بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة قد أسفر أيضا عن نتائج مبشرة بالخير.

كما أن التكامل داخل منظومة الأمم المتحدة يسير قدما على الصعيد القطري أيضا. وباستطاعتي أن أشهد فعلا في جمهورية مولدوفا بعض النتائج المشجعة لسياسة "بلد واحد، وأمم متحدة واحدة". ونعتقد أيضا، من هذا المنظور، أن تكامل تمثيل الأمم المتحدة على المستوى القطري سيؤدي إلى حدوث تحسينات جوهرية وتماسك أكبر في العلاقة بين منظومة الأمم المتحدة والبلد المضيف. وأغتتم هذه الفرصة لكي أحيط الوفود علما بأنه ستفتتح رسميا في المستقبل القريب دار مشتركة للأمم المتحدة في عاصمة بلدنا شيسيناو.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى المساعدات الكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة لبلادي من خلال مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية مولدوفا. إن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسهم إسهاما كبيرا في عملية الإصلاح الجارية.

في أفغانستان، ولا سيما حقوق المرأة. ففي ظل حكم الطالبان، فقدت المرأة الآن صوتها وأصبحت غير مرئية ولا كيان لها، وحكم عليها بالبقاء في دارها وسلبت منها حقوقها الأساسية، حتى حقها في العمل وفي الحصول على التعليم، وكل هذا يتنافى ومبادئ الإسلام الحقة.

وترحب دولة أفغانستان الإسلامية بالاحتفال بالسنة الأولى من الألفية الجديدة بوصفها سنة الحوار بين الحضارات، وهو ما دعت إليه جمهورية إيران الإسلامية، ونعتقد أنها ستمهد الطريق للملائم لتعميق التفاهم فيما بين أعضاء الأسرة العالمية، مما يسهم في الحضارة الإنسانية الجماعية.

لقد استحدث هذا القرن نموذجا جديدا يقوم على أساس الأمن الجماعي والمنظمات الدولية، والنهج المتضافرة والنظام الدولي، وكلها تركز على مبدأ تساوي الدول في السيادة. وقد أثر هذا النموذج الجديد على جميع أركان العالم، من ميثاق الأمم المتحدة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأفغانستان، بوصفها عضوا يعاني من المشاكل في هذه الأسرة العالمية، تتطلع إلى المساعي الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لعلاج هذه المشاكل، مما يساعد العالم، أو على الأقل جزءا من العالم، على أن يصبح مكانا أفضل للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولا تاباكارو، وزير خارجية جمهورية مولدوفا.

السيد تاباكارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة السيد غوريراب على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن مهارته وخبرته ستفيدانا كثيرا أثناء إدارته الأعمال الهامة التي يتعين الاضطلاع بها في هذه الدورة. وأود أيضا أن أغتتم هذه الفرصة لكي أشكر سلفه، السيد ديديير أوبيرتي، على توجيهه الممتاز للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

وترحب حكومة جمهورية مولدوفا ترحيبا حارا بانضمام الأعضاء الثلاثة الجدد إلى الأمم المتحدة وهم: جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا.

وقد دأبت جمهورية مولدوفا منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ على أن تكون مؤيدة نشطة

ولقد أتاحت البيانات التي أدلى بها أثناء المناقشة العامة منظورا واضحا للتحديات الكبرى التي تواجه منظومة العلاقات الدولية الحالية، وللدور الذي يتعين أن تضطلع به المنظمات الدولية، والأمم المتحدة أساسا، لمواجهة تلك التحديات. وكان صون السلم والأمن والاستقرار في مختلف المناطق المتأثرة بالآزمات والصراعات الداخلية، من بين أهم المسائل التي أثيرت في هذا السياق. ومما يؤسف له أن التطورات الجارية في تلك المناطق تجبرنا على التسليم بأن كثيرا من تلك الصراعات ذات طابع يستعصى على الحل. وتنطوي هذه الصراعات التي يطلق عليها اسم الصراعات المجمدة على احتمالات ضخمة لزعزعة الاستقرار والتدمير. وقد بينت مأساة كوسوفو بوضوح كيف يمكن لمثل هذه الصراعات أن تتدهور إذا ما فشلنا في التوصل إلى التوصل إلى حلول دائمة لها وفي الوقت المناسب. والأمين العام محق تماما عندما يؤكد على أن السخرية المفجعة الكامنة في كثير من الآزمات التي ما زالت مستمرة دون أن يلاحظها أحد أو يتصدى لها اليوم تتمثل في أنها كان يمكن أن تعالج بإجراءات تدخلية أقل خطورة بكثير من التدخل الذي شهدناه في يوغوسلافيا مؤخرا.

وفي الوقت ذاته، فإن إحدى النتائج الأساسية التي يمكن استخلاصها من صراعات مثل صراعات كوسوفو والبوسنة هي أنه ما من منظمة واحدة أو دولة بمفردها لديها القدرة على تسوية صراعات بهذا القدر من التعقيد والاتساع.

إن الطابع الفريد الذي تتسم به الأمم المتحدة يتجسد بصفة خاصة في قدرتها على تعبئة موارد المجتمع الدولي وتنسيق جهوده من أجل نزع فتيل الآزمات وحالات الصراع وتسويتها بكفاءة. وينبغي أن تستخدم هذه القدرة الفريدة على نحو أكثر فعالية وكفاءة، وبالذات فيما يتعلق بالصراعات الداخلية التي تواجهها بعض الدول الحديثة الاستقلال. ومنذ عام ١٩٩٢، وعندما أصبحت غالبية الجمهوريات السوفياتية السابقة أعضاء في الأمم المتحدة، جرى الكلام في هذه الجمعية عن عشرات التدخلات المتعلقة بالصراعات في تلك الدول، ومنها مولدوفا. وكانت إحدى النتائج الرئيسية المستخلصة من البيانات التي أدلى بها أنه بدون تدخل فعال من جانب المجتمع الدولي، ستظل هذه الصراعات "مجمدة".

وجدير بالذكر في هذا السياق أن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى وآحاد الدول أسهمت إسهاما

وفي اعتقادنا أن تنوع وتعميق التعاون بين الدول قد عزز تنمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أيضا. والواقع أن الميثاق ذاته يعلق أهمية كبرى على المنظمات الإقليمية. وقد أعدت الوثائق التي ترسي الأساس للتعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية، وفي السنوات الأخيرة خاصة. ومن هذا المنظور، تكتسب قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة من ناحية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الفريقية من ناحية أخرى، أهمية خاصة. وقد اكتسبت بعض المنظمات الإقليمية صلاحيات جديدة في بعض المجالات بما في ذلك مجال السلم والأمن، وأصبحت تشكل دعما يعتد به للأمم المتحدة في احتواء الصراعات المحلية والقضاء عليها. ونتوقع أن يبدي مزيد من المنظمات والتجمعات الإقليمية، في المستقبل القريب، اهتماما بإنشاء إطار تعاوني مع الأمم المتحدة، مماثل للأطر القائمة مع منظمات إقليمية أخرى. وتؤيد جمهورية مولدوفا هذا الاتجاه.

وجمهورية مولدوفا، كعضو مؤسس لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وكبلد يتولى في نهاية هذا الشهر رئاسة تلك المنظمة، ترحب بالقرار الذي اتخذته هيئة المكتب مؤخرا بإدراج بند على جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين يتعلق بمنح مركز مراقب في الجمعية العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. ولهذا، فستكون جمهورية مولدوفا شديدة الامتنان للدول الأعضاء إذا ما أولت تأييدها لمنح مركز المراقب للمنظمة.

ونحن ندرك تمام الإدراك أن الأمم المتحدة تواجه عددا متزايدا من التهديدات الجديدة للأمن والاستقرار الدوليين، نظرا لما تضطلع به من دور بارز في معالجة المشكلات الدولية. وفي هذا الصدد تشكل عمليات حفظ السلام أحد الأدوات الرئيسية التي تستعين بها المنظمة العالمية في وضع حد للصراعات في مختلف أنحاء العالم، وتهيئة الظروف المؤاتية لتسوية تلك الصراعات سياسيا. ومن الواضح أيضا أن الأمم المتحدة أوشكت في السنوات الأخيرة على استنفاد قدرتها على الاستجابة لعدد متزايد من الطلبات على مثل هذه العمليات. وفي ضوء هذه الظروف فإننا نؤيد ونشجع الاتجاه نحو إشراك المنظمات والترتيبات الإقليمية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في تخفيف حدة صراعات بعينها. ونرى، في نفس الوقت، أن عمليات حفظ السلام ينبغي، كقاعدة، أن يضطلع بها تحت إشراف الأمم المتحدة وبما يتفق مع المعايير المعمول بها في الأمم المتحدة.

والتعاون في أوروبا ومع الاتحاد الروسي وأوكرانيا كوسيطين. ومع أن الحكومة جعلت روح التوفيق واضحة للجميع، فإنها تؤمن إيماناً راسخاً بأن أي اقتراح للتسوية يجب أن ينص على الحفاظ على السلامة الإقليمية وكفالة السيطرة على أراضي البلد كلها.

ورغم استعداد السلطات الدستورية للتوصل إلى حل وسط معقول، لا تزال الاتجاهات الانفصالية قائمة. وثمة عدد من الوثائق التي أعدت بمشاركة فاعلة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من الوسطاء، ووقعت عليها الأطراف المعنية جميعها، يفسرها زعماء ترانسنيستريا من جانب واحد وبطريقة تتعارض مع معناها الحقيقي. وعلاوة على هذا يحاول هؤلاء الزعماء أن يفرضوا مفاهيم معينة ليس لها وجود في القانون والممارسات الدولية، وهي تتعارض مع مبدأ السلامة الإقليمية. وأنا هنا أشير إلى مفهوم "الدولة العامة" الذي كثيراً ما يفرض في المناقشات لتحديد العلاقات بين السلطات المركزية والمحلية في بعض مناطق الصراع. ونحن نرى أن هذا المفهوم خطر لأنه يرمي إلى تشويه فكرة قيام الدولة وسيادة الدولة ويقدم إطاراً قانونياً لأيديولوجية الانفصال العدواني. وأرى أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ستجد أيضاً أن هذا المفهوم غير ملائم وغير مثمر إذا اتخذ وسيلة لحل الصراعات الداخلية.

ونحن في ترانسنيستريا نجاهد من أجل التوصل إلى حل سريع وحاسم وعودة إلى الاستقرار وعودة أيضاً إلى احترام حقوق الإنسان التي لا تزال تنتهك في هذه المنطقة. ومن الأمثلة الصارخة في هذا الصدد قضية مجموعة إيلاسكو وما تمثله من انتهاك لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونرى من الحتمي أن تعزز الجهود الدولية لحل الأزمة الراهنة التي يعزى السبب الرئيسي في معظمها إلى الانفصالية. وأشير في هذا السياق إلى أننا نوافق تماماً على الآراء التي أعرب عنها في وقت سابق وزير خارجية الاتحاد الروسي، فيما يتعلق بالانفصالية العدوانية. والواقع أن المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة، ينبغي أن يقمع بشدة أي مظاهر للانفصالية والإقليمية، وأن يدافع بقوة وثبات عن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية فمن الضروري بكل تأكيد أن يقضي تماماً على التشجيع والدعم الخارجيين للقوى الانفصالية.

قيماً في إنهاء العنف والصدامات العسكرية وفي جمع الأطراف المعنية إلى مائدة التفاوض. ومن النتائج الإيجابية الأخرى لأعمال المجتمع الدولي، قبول الأطراف لفكرة حل خلافاتها بالوسائل السلمية.

ولهذا السبب تواصل جمهورية مولدوفا، كغيرها من البلدان التي تواجه مشاكل مماثلة في منطقتنا، تأييد زيادة المشاركة النشطة من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إدارة الصراعات التي ظلت تواجهها سنوات طويلة. ونرى أنه قد آن الأوان لإنعام النظر في مسألة كيفية تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لتلك الصراعات. ولن يكون بوسع الأمم المتحدة، في هذا الصدد، أن تستخدم إمكانياتها بكفاءة إلا بتكثيف التعاون والتفاعل مع المنظمات والمؤسسات الأوروبية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن خلال تعزيز التداؤب وتحاشي الازدواجية، وباستخدام وصيانة آليات التشاور على مختلف المستويات، وتبادل المعلومات عن الخطط والأنشطة بينها وبين تلك المنظمات، يمكن للأمم المتحدة أن تحسن الحالة في البلدان المنكوبة بالصراعات الداخلية.

ومع ذلك لا بد من وجود قرارات حازمة بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها لكفالة تنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة التي تصدرها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الرئيسية المعنية بتسوية تلك الصراعات. ونحن نرى من الضروري أن تقيم الجمعية العامة كفاءة وفعالية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من هذه الزاوية أيضاً.

وليست مصادفة أن أشير إلى قضية الصراعات بشيء من التفصيل. فمشكلة المنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا وصفها ممثلو بلدي مرارا من هذه المنصة. ويؤسفني أنني مضطر لإبلاغ الجمعية أنه لم يحدث أي تقدم ملموس نحو تسوية شاملة، وقد سعينا طوال المفاوضات إلى تحقيق الغرض الذي أنشئت الجمعية من أجله وهو: الاستعاضة عن انعدام الثقة والمواجهة العنيفة بالحوار والاتفاق بين أطراف الصراع.

وقد أبدت حكومة بلدي أكثر من مرة دعوتها القوية إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات لحالة الصراع في ترانسنيستريا، وفقاً لقواعد وممارسات القانون الدولي، وبالتعاون مع المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمن



مزاياء كدبلوماسي بارز وخبرته الواسعة ستضمن نجاح عملنا.

وكذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد إشادة باهرة بسلفه، سعادة السيد ديدبير أوبيرتي، على إدارته للدورة السابقة بتفان واقتدار.

وفي الوقت نفسه، اسمحوالي أن أعبر عن التقدير للجهود القيمة التي بذلها أميننا العام، سعادة السيد كوفي عنان، في خدمة منظمنا. فالدليل الذي يقدمه على الإرادة التي لا تلبس والتفاني المستمر من أجل قضية الإنسان، ولا سيما في ميدان السلام، تستحق التحية، وأود أن أعرب عن كامل امتناننا له.

وأود في الوقت نفسه، أن أرحب من أعماق القلب بوفود جمهوريتي كيرباس وناورو، ومملكة تونغا، وأن أعرب لها جميعاً عن تهانينا على انضمامها إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة.

لقد حان الوقت لإجراء تقييم للقرن الذي يوشك على الانتهاء، ولكي نرى معا كيف سنواجه تحديات الألفية الجديدة - وهي ألفية نأمل أن تنعم بالسلام والازدهار، وتبعث الأمل في نفوس شعوبنا وبلداننا. وتلك هي أمنية شعب جزر القمر لجميع أمم العالم. ولكن كيف يمكن لنا أن نحقق هذه الأمنية؟

إن منظمنا تقدم أفضل إطار لمواجهة تحديات الألفية الثالثة، إلا أنها ستحتاج إلى دعمنا لها بالتزام أكثر نشاطاً من جانبنا، وإلى استعداد أكبر لمواجهة المشاكل، وإلى إرادة حقيقية للتصدي لها - دون حماسة مفرطة أو انعدام اليقين - ولحسمها بصورة رشيدة. فمع توفر هذه الإرادة نستطيع أن نحقق أهداف الآباء المؤسسين لمنظمنا، في ميدان السلام والعدالة والتقدم.

وإن بلوغ عالم منزوع السلاح، عالم يضمن في الوقت نفسه السلام والعدالة الاجتماعية والتقدم، هو الهدف الأساسي لمنظمنا. وبالإضافة إلى ذلك، كنا نأمل جميعاً بأن يكون عقد التسعينات عقد السلام والتضامن بين الأمم، لأن هناك جوانب إيجابية معينة دفعتنا إلى توقع ذلك. ولكن مختلف الوقائع اليومية التي خبرناها للأسف تجدد في نفوسنا المخاوف من أن تبدأ الألفية القادمة وقد اكتنفها عدم اليقين بشأن مستقبل البشرية.

ومن الجوانب الأخرى لمشكلة ترانسنيستريا الجانب العسكري: فالمعروف أن هذه المنطقة لها طابع عسكري مفرط مما كان له تأثير سلبي للغاية على عملية التوطين. فقد خزنت فيها آلاف الأطنان من القنابل والأسلحة - المعلنة وغير المعلنة، بما فيها المعدات المحدودة بموجب المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وهذا التواجد العسكري واضح التناقض مع دستور جمهورية مولدوفا الذي أعلن حياد الدولة وأن القوات الأجنبية غير مسموح بتواجدها في بلدنا.

ومن المنطلقات الأخرى للتعجيل بعملية التوطين، الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط والمنظم للقوات الأجنبية على نحو ما نص عليه في قرارات مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وما تقضي به المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي هي حجر الزاوية في الأمن الأوروبي ولا يجوز انتهاكها بحال من الأحوال.

وأرجو أن نتمكن في القريب العاجل مع شركائنا والمنظمات الدولية المعنية من إنشاء آلية فعالة ووضع جدول مفصل لاستلام وتدمير أو إزالة الترسانات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا. وأعرب عن امتناننا للدعم السياسي وخاصة للمساعدة المالية التي قدمتها دول كثيرة من أعضاء الأمم المتحدة من أجل سحب أو إزالة تلك الترسانات.

وأعرب عن أملنا في أن تسير أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بروح التضامن وبنهج واقعي وبناء إزاء القضايا المعقدة التي تواجه العالم المعاصر في نهاية هذه الألفية. ووفد جمهورية مولدوفا ملتزم بالإسهام مع الدول الأعضاء الأخرى في الوفاء بالأهداف النبيلة للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية جزر القمر، معالي السيد سوييف محمد الأمين.

السيد الأمين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسرني أن آخذ الكلمة مرة أخرى أمام هذه الجمعية. وأود بداية أن أهنيئ الرئيس على انتخابه الباهر لقيادة عملنا في هذه الدورة. فانتخابه يمثل إشادة لا مثيل لها لأفريقيا كلها وبخاصة لبلده الشقيق، ناميبيا، التي ترى اليوم أحد أبنائها يشرف على مآل هذه الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن

الأساسي عموماً هو الأكثر افتقاراً، والآثار المترتبة على الفقر هائلة، ويحتاج النظام الصحي إلى إصلاح.

وبغية تهيئة الظروف اللازمة لحل مختلف هذه المشاكل التي تعوق تنمية بلداننا الأفريقية، يتعين الاضطلاع بمبادرات وطنية وإقليمية ودولية، يشجعها ويدعمها المجتمع الدولي. وأن شراكة حقيقية بين البلدان الأفريقية يجب أن تكون الأساس لإقامة تعاون قوي وفعال يتيح لهذه البلدان أن تتشاطر تجاربها وتنهض بالتكامل السريع للاقتصادات الإقليمية.

وفي سياق هذه الحاجة لإقامة تعاون فيما بين بلدان الجنوب، رحبت بلادي ترحيباً شديداً بعقد القمة الاستثنائية في سرت، التي بينت مرة أخرى تضامن الدول الأفريقية مع ليبيا، البلد الشقيق، ودعمها لها. ونعتقد أن الظروف متوفرة الآن لرفع الحظر المفروض على هذا البلد بصورة كاملة ونهائية. ووضعت القمة أيضاً قواعد جديدة لتحسين هياكل منظمة الوحدة الأفريقية، بهدف إقامة اتحاد فعال يتكون من البلدان الأعضاء فيها، عن طريق تعزيز ترتيبات الأمن والتعاون. وفي هذا الصدد، لا تزال قمة سرت تمثل نقطة مرجعية، ونأمل بأن تتحقق أهدافها.

وأنتهز هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن شكرنا لحكومة ليبيا على ما أظهرته من كرم تجاه بعض البلدان الأفريقية، مما أتاح لها الوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة عموم أفريقيا.

علاوة على ذلك، فإن على المجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات المالية الدولية، أن يدعم هذه الجهود الوطنية والإقليمية بتيسير وصولها إلى الأسواق والاستثمارات، وبخفض قيود الديون، وتمكين البلدان النامية من الاستفادة من الاتفاقات التجارية الجديدة.

إن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، شأنها شأن جميع البلدان النامية، تواجه أيضاً صعوبات هائلة والأحداث المؤسفة التي تتكشف فصولها هناك منذ آذار/مارس ١٩٩٧ أدت إلى زيادة إضعاف اقتصاد كان يتدنى أصلاً ويعاني من جوانب عجز كبيرة في مجال المالية العامة؛ وعجز مزمن في ميزان المدفوعات؛ ودين خارجي كبير؛ ومنافسة قوية من المنتجات الصناعية لموارد صادراته.

والواقع أن الحروب التي تمزق قاراتنا، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ووحدة الفقر المدقع التي سقطت فيها شعوب عديدة والتي تكشف عن التباينات الهائلة بين الطبقات الاجتماعية، والمآسي التي وقعت مؤخراً مثل مأساة كوسوفو - تجعلنا نخشى وقوع الأسوأ، وتتطلب منا أن نكون أكثر يقظة، فمناظرتنا التي نحيا جهودها، يجب أن تواصل السعي من أجل إيجاد حلول للقضاء على المشاكل الرئيسية والمتعددة التي تحيق بعالمتنا اليوم.

لقد كانت حقوق الإنسان تمثل على الدوام شاغلاً أساسياً لمنظمتنا. فكيف يمكننا إذن، ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة، ألا نشعر بالأسى لأن الإنسانية لا تزال تشهد انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية. وبسبب هذا الشاغل الكبير أود هنا أن أحيي الجهود الرامية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي أثق بأنها ستسهم في تحقيق المزيد من العدالة. ويحدونا الأمل في أن تتمتع هذه المحكمة، بمجرد أن تبدأ بتنفيذ مهامها، بكامل الاستقلال الضروري لكي تؤدي وظائفها بصورة كاملة وفعالة، وتطبيق المبادئ الأساسية للقانون الإنساني.

وفيما يتصل بالمسائل الاقتصادية، يجب علينا أن نتفق على أن الانتعاش الاقتصادي لا يزال بعيد المنال بالنسبة للعديد من البلدان، ولا سيما تلك التي تعاني من الصراعات المسلحة. وبقينا أن العديد من الاتفاقات المنبثقة عن الاجتماعات الدولية، أبرزت الاهتمام الخاص الذي ينبغي أن يولى لمشاكل البلدان النامية. ولكن يتعين علينا أن نزيد من إصرارنا على ذلك، وأن نطالب بالتدليل على التضامن الحقيقي مع هذه البلدان. فعن طريق هذا التضامن يمكن تعبئة العمل الإيجابي.

وفيما يتعلق بأفريقيا، فإنها لا تزال بصورة عامة تتسم بأمور عديدة. أولاً، لقد أصبح دينها الخارجي عبءاً رئيسية في وجه التنمية، خاصة وأن التدفقات المالية غالباً ما تستخدم في خدمة الدين، بدلاً من استخدامها في تعزيز توسيع الاقتصاد والتنمية المستدامة. كما أن مستوى الدين لم يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. وثانياً، تعاني القارة معاناة شديدة من ندوب الحروب التي أعاققت التنمية بصورة حادة. وثالثاً، أن الممارسات التجارية العالمية عملت على تقليص الآفاق التجارية للقارة. ورابعاً، أن القارة مستبعدة إلى حد ما من ثورة المعلومات العالمية. وفي أفريقيا فإن نظام التعليم

هزت الجمهورية من أساسها وهددت وحدتها وسلامتها الإقليمية، وفوق كل شيء، السلام والتسامح اللذين ظلّا يميزان العلاقات ما بين سكان جزرنا الأربع.

إن حكومة بلدي لا يمكنها أن توافق على الانفصال أو الاستقلال، الذي يمكن أن يؤدي إلى تفكك جزر القمر التي تمثل وحدتها وتلاحمها الاجتماعي الضمانين الوحيدين لتطور تنمية اجتماعية واقتصادية متجانسة. وقد عقدت ثلاثة مؤتمرات مشتركة بين الجزر تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بغية إيجاد تسوية سريعة لهذه الأزمة. وقد عقد آخر هذه المؤتمرات في أنتاناناريفو، مدغشقر، في نيسان/أبريل، وأسفر عن اتفاق على إنشاء إطار مؤسسي جديد للوفاء بتطلعات القمريين، وضمان الوحدة والسلامة الإقليمية، وإعطاء كل جزيرة مزيداً من الاستقلالية. وفي هذا الصدد، يسرني مرة أخرى أن أعرب عن شكرنا الصادق لسلطات مدغشقر، ليس فقط لعقدها ذلك الاجتماع الهام في الجزيرة الكبيرة الشقيقة، ولكن أيضاً لأنها هيأت الظروف المؤاتية لمناقشتنا.

وفي المؤتمر، كان عدم تعاون وتعنت ممثلي جزيرة أنجوان - الذين أجلوا التوقيع على الوثيقة الختامية - سبباً في إثارة المجموعات المتطرفة بين سكان جزيرة القمر الكبرى حيث اندلعت أعمال الشغب المعادية لأنجوان. إن خطر الحرب الأهلية، و"التطهير الجزري"، والتشتيت العنيف والقسري للأسر، كل ذلك حدا بجيش التنمية الوطني، إزاء عدم تحرك السلطات السياسية، إلى التصرف لتفادي حدوث الأسوأ، فتولّى السيطرة على البلد. وعلى الفور شكلت حكومة انتقالية لاستعادة السلم المدني وضمانه، وإنشاء مؤسسات جمهورية وديمقراطية لكفالة المزيد من الاستقلالية للجزر، وفقاً لاتفاق أنتاناناريفو. وبالتالي يظل تعزيز اتفاق أنتاناناريفو يمثل أولوية للحكومة، ونحن نبذل كل ما في وسعنا لإرساء الشروط الأساسية اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

وفي إطار تسوية الأزمة، أنشئ حوار صريح ومباشر وبنّاء للمرة الأولى بين السلطات المركزية وانصاليي أنجوان. وفي هذا الصدد، قام قادة طرفي مؤتمر القمة بالتوقيع على بيان مشترك في جزيرة موهيلي القمرية في تموز/يوليه. وأود أن أشدد على أن القمريين ينظرون إلى هذا الإجراء بوصفه خطوة أولى صوب تسوية الأزمة. كما أن رئيس الدولة، السيد أزالّي عثمانّي، في اجتماعاته

وهذه الحالة تشكل مصدر قلق بالغ للحكومة التي أتشرف بتمثيلها، والتي شرعت بحزم في عملية إنمائية عن طريق إنشاء أسس صلبة لسيادة القانون، واعتماد سياسة إعادة تأهيل وإنعاش اقتصادي وسياسي، بإدارة صارمة للمالية العامة وتعزيز القيم الأخلاقية في الممارسات الإدارية والعادات السياسية. وينبغي لسياسة إعادة التأهيل هذه أن تمكّن الدولة من الوفاء بالتزاماتها الداخلية ذات الأولوية وبالتزاماتها إزاء شركائها الأجانب.

إضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة الحالية بالنظر في أهداف أخرى لتكملة سياسة الحكم السليم هذه. وهي تشمل احترام حقوق الإنسان؛ وتحسين السياسات الاجتماعية، وبالتالي تحسين فعالية الخدمات الصحية والتعليمية للجميع؛ وحماية الطفل والمرأة؛ وتطبيق اتفاقية حقوق الطفل؛ والنهوض بالمرأة ووضعها في التيار الرئيسي للمجتمع؛ وضمان استقلال القضاء؛ وحرية الصحافة؛ وما إلى ذلك.

وبغية تشجيع الاستثمارات الخاصة وتعزيز إدخال التكنولوجيا الجديدة ورأس المال الأجنبي، فتحت فرص للمستثمرين المحليين والأجانب بالحد من القيود على تصديقات الاستثمارات الأجنبية.

وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، إذ تدرك أن التعاون بين بلدان الجنوب يسهم إسهاماً هاماً في التنمية، بتوفير الفرص لاستغلال ازدهار الاقتصادي في المناطق الأخرى، يجب عليها أن تستجيب للضرورة ذات الشقين المتمثلة في المشاركة الكاملة في عملية العولمة وفي تحقيق ازدهار مطرد في بيئتها الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا هو السبب في أنها تسعى جاهدة لتدعيم مشاركتها في لجنة المحيط الهندي، وتنوي الانضمام إلى مجموعات أخرى في المنطقة. وصحيح أن هذه المساعي التي تضطلع بها الحكومة الحالية منذ وصولها إلى سدة الحكم قد لا تكون كافية، ولكنها تشكل أساساً جاداً وضرورياً، وضماناً لإصلاح متعمق.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وبعد هذا الموجز العام، لا يفوتني أن أقدم تقريراً عن الحالة السياسية السائدة في جزر القمر. إن بلدي يشهد أزمة انفصالية في جزيرة أنجوان الشقيقة، أزمة

بوسعه الاعتماد عليها، مرة أخرى ودائماً، لإيجاد حل سريع لهذه الأزمة.

إن أزمة أنجوان في رأي أبناء جزر القمر، يتضاعف تهديدها للوحدة والسلام وللحب فيما بينهم عندما تضاف إلى مشكلة مؤلمة عمرها ٢٤ عاماً، هي مشكلة جزيرة مايوت القمرية. ولا شك أن الجمعية ستستفهم الشعور بالعجز الذي ينتاب شعبا مهددا بالتشتت في أعقاب استئصال جزء من أراضي بلده، مايوت، ويشهد محاولة تقوم بها جزيرة شقيقة لتترك الاتحاد القمري. وهذه الأزمة جددت الألم الذي يشعر به الشعب القمري بسبب مشكلة مايوت، التي لا تبدو منها حتى الآن أية علامات تبشر بحلها. ومنظمتنا، التي تضع هذه المسألة قيد نظرها بشكل منتظم، اعترفت دائماً بأن مايوت تنتمي لجزر القمر، واتخذت قرارات تأييدا لدمج هذه الجزيرة مع أسرتها الطبيعية.

وحكومة جزر القمر، إذ تؤمن بالمبادئ الأساسية لميثاق منظمتنا، لا تزال تولي أولوية للحوار لحل هذه المشكلة. وهي، إذ تحترم احتراماً تاماً هذه المبادئ، تناشد فرنسا، وهي بلد تربطه بجزر القمر منذ القدم علاقات صداقة وتعاون وثيقة، أن تنظر في فتح حوار مباشر بنأء لإيجاد حل تفاوضي سريع لهذا النزاع المؤسف.

إن بلدي يشعر بقلق بالغ بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ويأمل أن تكون الحكومة الإسرائيلية الجديدة أكثر التزاماً بعملية السلام التي بدأت يوم ٤ أيلول/سبتمبر في شرم الشيخ، بمصر، من أجل حل دائم منصف ومتناسق للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية. ونأمل أيضاً أن تسوى قريباً سائر المشاكل المتعلقة بسوريا ولبنان.

أما مسألة جامو وكشمير فلا تزال تثير قلقنا. ونحن نناشد الهند وباكستان ممارسة ضبط النفس لمنع أي تصعيد في المنطقة.

ويرحب بلدي بالمبادرات الدبلوماسية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، والتي مكنت من استعادة السلام في كوسوفو وفي تيمور الشرقية.

ونرحب أيضاً باتفاق لومي للسلام المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، فيما يتعلق بصراع سيراليون؛ وباتفاق أبوجا وبروتوكولاته الإضافية فيما يتعلق بالصراع في غينيا - بيساو؛ وباتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الذي وقعه

مع القمريين، يسعى إلى تحقيق الانطلاقة اللازمة لإرساء سلم مشرف لمصلحة كل ما يوحد بيننا.

ونأمل ألا يتأخر أشقاؤنا في أنجوان في التصديق على هذا الاتفاق حتى تستمر المسيرة لمصلحة الشعب القمري الموحد. وقد بدأت الحكومة القمرية تفكيراً متعمقاً من أجل صياغة النصوص الأساسية التي ستحكم اتحاد جزر القمر في المستقبل. والخطوة المقبلة ستكون حاسمة جداً بغية تنفيذ الجدول الزمني المنشور للانتخابات، والذي يتوقع، من جملة أمور، إجراء استفتاء شعبي على الدستور، وانتخابات بلدية وتشريعية ورفاسية.

وقد رحبت الحكومة القمرية بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتهما الخامس والثلاثين في الجزائر؛ ووزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في آخر مؤتمر لهم في واغادوغو؛ ووزراء خارجية جامعة الدول العربية في دورتها الـ ١١٢ في القاهرة؛ والمجلس الدائم للبلدان الناطقة بالفرنسية الذي اجتمع في باريس في إطار الإنشاء السريع للنظام الدستوري ولتسوية أزمة الانفصاليين. ولتلك الغاية، ندعو جميع أصحاب النوايا الحسنة والبلدان الصديقة والشقيقة والمجاورة، فضلاً عن المنظمات، لياتوا ويروا بأعينهم العملية التي بدأت، وللإسهام في تدعيم الديمقراطية وسيادة القانون في جزر القمر.

وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن عقد انتخابات في أنجوان قد يعني الاعتراف بالانفصال أو المصادقة على الاستقلال. والواقع أن هذه الصيغة تخالف مبدأ وحدة البلد، وروح اتفاق أنتاناناريفو، ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية راعية الاتفاق. وفي هذا الصدد، ندعو منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي برمته للانضمام إلينا في أعمال النظر اللازم للتغلب على هذه المعضلة.

وفي هذا السياق، أود أيضاً اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن تعاطف جزر القمر حكومة وشعباً وامتنانها البالغ لبلدان المنطقة، لا سيما جنوب أفريقيا ومدغشقر؛ والبلدان الصديقة مثل فرنسا ومصر؛ والمؤسسات مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والاتحاد الأوروبي، التي ما فتئت تولي هذه المشكلة اهتمامها الخاص. وأود أن أقول لهذه الجهات مرة أخرى إن شعب جزر القمر يأمل أن يكون

والفعالية والتفتح الذهني التي أبدأها طوال الدورة الثالثة والخمسين.

وأخيرا، نود أن نوجه التحية للأمين العام، السيد كوفي عنان، لعمله المستمر لتعزيز السلم ومكافحة الفقر، ولاهتمامه الخاص بمشاكل القارة الأفريقية والمناطق الأكثر فقرا أو تلك التي تمر بأزمات. إن تقريره البارز بشأن أعمال المنظمة يبين مرة أخرى هذا العام الذكاء والعزم اللذين يهتدي بهما دائما وهو يمارس واجباته. إن عمل الأمين العام الذي يؤديه بشعور حاد بالمصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء يستحق تأييدنا.

وترحب الكامبيرون بالأعضاء الجدد بالمنظمة: تونغفا، وكيريبياس، وناورو. إن قبول عضويتها يعزز الطابع العالمي لمنظمتنا.

بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في العديد من المجالات، فإن هذا العقد الأخير من القرن العشرين اتم، ولا يزال يتسم، بقلة الأحداث الإيجابية في العالم. ولذلك فإننا نحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن نستجيب ونتصرف بل حتى نتصرف بشكل وقائي ومستمر وقوي، حتى نصحح مسار أحداث غير مناسب. فلا تزال هناك صراعات كثيرة جدا، وقد أريقت دماء بشرية غزيرة. وانتهكت الحقوق والحريات الأساسية لعدد كبير جدا من الرجال والنساء. كما أن هناك الكثير من الفقر بل حتى العوز الذي يتباين تباينا صارخا مع بذخ منقطع النظير. ولا يزال هناك أيضا الكثير من المظالم والكثير من حالات التدخل والسيطرة في العلاقات بين الدول.

وتسلسل الأخطار هذا يزداد حدة بمشاكل الأمراض الوبائية والأمية، ويستدعي الحاجة الماسة إلى قدر أكبر من التضامن بين البلدان المزدهرة والبلدان النامية، في ضوء العولمة المتزايدة للاقتصادات، والحاجة العالمية إلى السلام، والديمقراطية، والرخاء والعدل، وضمان حقوق الإنسان الأساسية والسيادة الفعالة للدول.

ولذلك ترحب الكامبيرون بالخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخرا على طريق السلام. وأشار إلى الشرق الأوسط، بالتوقيع على الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني في مصر. وحل أزمة كوسوفو، وعلى وجه الخصوص إنشاء إدارة تكفلها منظمتنا يستحقان الاعتراف بهما أيضا. وتشجع الكامبيرون جميع العناصر الفاعلة في البلقان

أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩.

وإذ نلاحظ دواعي الأمل هذه، لا يمكننا أن ننسى الحالة في أنغولا وفي الصومال، والحالة السائدة بين إثيوبيا وإريتريا، التي لا تبدو منها أية بوادر على الوصول إلى تسوية. والجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ينبغي أن تؤيدها منظمتنا حتى يتحقق السلم والمصالحة في هذه البلدان الشقيقة.

إن المثل السامية المتجسدة في السلم والأمن والتنمية، من مسؤولية المجتمع الدولي الذي يجب أن يعمل على جعلها حقيقة واقعة. ويجب على كل منا أن يسهم في كفالة هذه القيم، وبناء عالم أكثر إنسانية وسلما وعدلا يكون بشير أمل للأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية الكامبيرون، معالي السيد أوغستين كونتتسو كيوميغني.

السيد كونتتسو كيوميغني (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): يسرنا أن نلاحظ أن الدورات السنوية للجمعية العامة، أصبحت وبشكل متزايد كل عام، لا تمثل فحسب محفلا خاصا لمناقشة الشؤون الدولية وإنما تمثل أيضا، وعلى وجه الخصوص، فرصة للتعبير الديمقراطي عن تجاربنا المتشاطرة ومرحلة زمنية تعرب فيها كل دولة عضو في المنظمة وبحرية عن آرائها.

وفي هذا السياق، يسر الكامبيرون بشكل خاص أن رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين يتولاها بلد شقيق، ناميبيا. فمما له مغزى رمزي كبير في رأينا أن هذا الدور، في هذه المرحلة الحساسة التي تمثل جسرا بين قرنين وألغيتين، يوكل إليكم السيد ثيو-بن غوريباب، الممثل الموقر لناميبيا، آخر دولة في أفريقيا تستعيد سيادتها. وبلدي يشارك تمام المشاركة في الثناء الذي وجه إليكم، ونؤكد لكم تأييدنا التام وأنتم تمارسون واجباتكم الصعبة والسامية. ولست بحاجة إلى التذكير بأن حصول بلدكم على الاستقلال، تماما مثل نهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، يدل على ما في استطاعة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفعلاه.

وتود الكامبيرون أيضا أن تؤكد مجددا تقديرها التام لسلفكم، السيد ديدبير أوبيرتي، على المهارة والتفاني،

إننا نشجب استمرار الأزمة الدموية والمدمرة في أنغولا. فهذه الحرب الأهلية المفجعة تدمر كل يوم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، آلاف الأرواح وتقضي قضاء منهجيا على البنية التحتية؛ ويبدو أيضا أن الجميع قد نسوا ذلك. ومنذ انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، فإن الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي ترأسها الكاميرون الآن لمدة سنة، تحاول أن تفعل المستحيل لكي تمنع أنغولا من التورط بشكل دائم في قتال بين الأخوة خلف أبواب مغلقة، في مواجهة هذه اللامبالاة الواسعة النطاق.

واللجنة الاستشارية الدائمة، مع بعض الأطراف الدبلوماسية الإقليمية والدولية الأخرى، تضطلع أيضا بجهود كثيرة سعيا لاستعادة السلام في بوروندي، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبخاصة من خلال نشر ثقافة السلام عزم ثابت.

وفي هذا الصدد، ترحب الكاميرون وجميع الدول الأعضاء في اللجنة باتفاقات السلام المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي وقعت في تموز/يوليه في لوساكا، زامبيا. والفضل في ذلك يرجع إلى صلابته وإصرار الوسطاء الأفارقة، مما يثبت، إذا ما كانت هناك حاجة إلى أي إثبات، أن أفريقيا، بدعم المجتمع الدولي، قادرة على التغلب على صعوباتها.

ونود أن نكرر النداء الرسمي الذي أصدرته اللجنة الاستشارية الدائمة لجميع الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقات لكي تؤمن تنفيذ عملية السلام إلى نهايتها. والكاميرون مقتنعة بأن عزم هذه الأطراف على توطيد السلام سيلقى الدعم من المجتمع الدولي، وبخاصة من خلال الإنشاء السريع والفعال لقوة حفظ السلام التي تنوي الأمم المتحدة نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلينا، مهما كانت التكلفة، أن نقضي على الحروب والصراعات في أفريقيا، ولا سيما في وسط أفريقيا. وعلينا أن نوقف، في هذه المنطقة دون الإقليمية، دوامة المواجهات الدموية والقتال التي تحرض جماعة عرقية تحريضا أعمى ضد جماعة عرقية أخرى وجماعة سياسية ضد جماعة أخرى. وليس من الصحيح أنه يجب على الفرد أن يدل على حبه وإخلاصه لشعبه أو إيمانه بمثله العليا بكراهيته للآخرين. وكما نعلم، فإن هذه

والشرق الأوسط على مواصلة التقدم بحزم نحو التطبيع الدائم.

ونحن نعي تماما التطورات في تيمور الشرقية ونأمل كثيرا في أن تسود الحكمة، وهي أن يحترم الجميع العملية التي بدأت تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونرحب بالاجتماع الأول الذي عقد في مابوتو، موزامبيق، للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد مكن هذا الاجتماع من الاستمرار في حملة إثارة وعي المجتمع الدولي بضرورة حظر هذه الأسلحة الشنيعة إلى الأبد. ولا تزال هذه الأسلحة، وبخاصة في أفريقيا، تشوه دون تمييز الأطفال، والنساء، والمسنين، والمدنيين، والعسكريين كل يوم. وقد صدقت الكاميرون مؤخرا على هذه الاتفاقية، مؤكدة بذلك التزامها بهذا النضال العظيم.

ونرحب بالنتائج المحرزة في سيراليون، وغينيا - بيساو، وأيرلندا الشمالية. ومع ذلك، فإن أوجه التقدم هذه، فضلا عن غيرها، لا يمكنها أن تنسينا الصراعات المهلكة التي ما زالت تدمر حياتنا، ولا التهديدات المستمرة باندلاع محرقة نظرا لعدم تحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق العام الذي لا يزال مليئا بالعناصر المثيرة للقلق، فإن انتشار بؤر التوتر والصراع في أفريقيا، ولا سيما في وسط أفريقيا تشكل مصدرا رئيسيا للانفعال في الكاميرون. وهذه الحالة بالذات تستحق، أكثر من أي وقت مضى، قدرا أكبر من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي. ومما يؤسف له، كما يذكر الأمين العام في تقريره، أن هذه الأزمات الأفريقية، مهما كانت خطيرة، يجري تجاهلها بشكل أساسي.

فهل يعقل أن الصومال، الذي تفكك وتشتت، بشعبه البائس الذي يعاني من الجوع والمرض، والذي جرد الآن من أي تركيب هيكلية صالح للدولة، هل يعقل أن ينسى بالكامل وببساطة، وأن يخذل ويترك للفناء؟ ألا يمكن أن تكون الحالة في الصومال اليوم المصير المنتظر لبلدان أخرى في قارتنا وفي مناطق أخرى؟ وهل يتخلى المجتمع الدولي عن واجبه في التضامن مع الصحراء الغربية أو السودان أو تقديم المساعدة لهما، أو عن واجبه بالنسبة للصراع بين إثيوبيا وإريتريا؟

وهناك عدد من المبادرات الأخرى التي تشكل تقدما هاما على طريق إرساء السلام والاستقرار في وسط أفريقيا.

وأشير أولا إلى القرار الذي اتخذته رؤساء دول وسط أفريقيا في حزيران/يونيه، في قمة مالابو لكي يساندوا بكل ثقلهم إنشاء مركز دون إقليمي لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وسيكون هذا المركز، بدعم مفضو الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، مرصدا للحقائق والاتجاهات، ومركز أبحاث من نوع ما لوضع توصيات لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وأود هنا أن أرحب، باسم شعوب وسط أفريقيا، بالتشجيع الذي أبدته السيدة ماري روبنسون لهذا المشروع، وبالخطوات التي اتخذتها لمتابعة تنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، في دورتها الثالثة والخمسين.

أود أيضا أن أشير إلى إنشاء شبكة من برلمانيي وسط أفريقيا - وهي مبادرة ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء برلمان دون إقليمي يكون محفلا ديمقراطيا، ومنطلقا دون إقليمي للتعاون ولتنسيق القوانين التي تتناول مسائل السلام والأمن والتكامل.

وأود كذلك أن أذكر إنشاء محكمة عدل وسط أفريقيا التي سيكون مقرها نجامينا.

كما أود أن أشير إلى الحلقة الدراسية رفيعة المستوى التي عقدت في ياوندي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه من هذا العام بشأن تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، انطلاقا من رغبة قادة دول وسط أفريقيا وتصميمهم على بناء السلام والرقي في المنطقة دون الإقليمية. وهذا الاجتماع رفيع المستوى الذي جمع بين برلمانيين وخبراء محنكين ومدنيين وعسكريين ورجال ونساء ذوي خبرة يمثلون المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والذي نشرت الأمم المتحدة تقريره، مكن من تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ توصيات الأمين العام بصفة محددة في وسط أفريقيا.

وأهم الإجراءات التي أوصت بها الحلقة الدراسية لمتابعة التشخيص الواضح والصريح للحالة، تستهدف التعزيز الفعال لحقوق الإنسان والديمقراطية القائمة على المشاركة، وأساليب التسوية السلمية للمنازعات، وحسن

المآسي البشعة لا يمكن تحاشيها. فهي، أساسا، نتيجة ممارسات يتعين على أفريقيا أن تنهيها، وإلا فسوف تتخلف القارة إلى الأبد عن ركب البشرية المهيب صوب التحديث.

وتشخيص أسباب هذه الحالة واضح بالفعل، ففي لب المشكلة يكمن الفقر، والعوز، والجهل، وغياب الحكم السليم، وهشاشة الأمم والدول المعنية، وأعمال التدخل بجميع أنواعه. ولكننا، معا، يمكننا أن نكافحها ونتغلب عليها.

ولهذا، فإن إحدى أولويات دبلوماسية الكاميرون، التي عززها الرئيس بول بيا، بمساندة تامة من جميع أشقائه، هي المساعدة على كفالة السلام، والأمن، والاستقرار، والديمقراطية، والازدهار للملايين الـ ١٠٠ من النساء والرجال في وسط أفريقيا. وهذا العزم يرشد أعمالنا ونحن نرأس لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة.

وبينما نستعد لتسليم الرئاسة إلى بلد شقيق آخر، نود أن نذكر بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء سويا طيلة الـ ١١ شهرا الماضية في سعينا لتدعيم السلام، والأمن، والاستقرار في وسط أفريقيا. ومما لا شك فيه أن أهم مبادرة كانت القرار الثلاثي الذي اتخذ في اجتماعات ياوندي، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، وفي مالابو، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، من جانب ٩ من رؤساء دول وسط أفريقيا الـ ١١، بشأن إنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا؛ واعتماد إعلان ياوندي بشأن السلام، والأمن، والاستقرار في وسط أفريقيا؛ وإدماج مجلس السلام والأمن ضمن هيكل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن خلال هذا القرار الثلاثي، يوفر رؤساء الدول هؤلاء لمنطقتنا دون الإقليمية جهازا دبلوماسيا - سياسيا، وإطارا أخلاقيا، فضلا عن مدونة سلوك لمواجهة تحديات منع الأزمات والصراعات، وإدارتها، وتسويتها تسوية دائمة. ويجري الآن في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إعداد الطرائق العملية لتشغيل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

ولما كان منع نشوب الأزمات والصراع لا يزال يمثل أولويتنا المطلقة، واصلت دول وسط أفريقيا جهودها لإنشاء آلية للإنذار المبكر. وهذا الهيكل حصل مؤخرا على مبنى في ليرفيل، غابون، ليكون مقرا له.

رسمي بالالتزام بالامتثال لقرار المحكمة، وانسحاب القوات المسلحة من ميدان القتال إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل اندلاع القتال، وقيام نيجيريا برفع تحفظاتها الأخيرة بشأن الفقرة الاختيارية المتعلقة بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، وهي تحفظات تلغي مفهوم المجتمع الدولي القائم على القانون. ورياح التغيير الإيجابية التي تهب الآن على نيجيريا بعد تسليم السلطة للنظام المدني المنتخب ديمقراطياً تحيي في نفوسنا عظيم الآمال.

إن الكاميرون، على غرار الدول الأخرى في وسط أفريقيا، ومن خلال العمل الذي أنجزته في العام الماضي، عقدت عزمها على أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولكننا قمنا بما هو أكثر من ذلك. لقد عقدنا العزم أيضاً على أن نحمي البيئة ونصون الموارد الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة. والدليل على ذلك مؤتمر القمة المعني بحفظ الغابات وتنميتها المستدامة، والذي نظم في ياوندي، في آذار/ مارس الماضي، بحضور رؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية ومضيف مرموق من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهو صاحب السمو الملكي الأمير فيليب دوق إدينبرغ، الرئيس الفخري للصندوق العالمي للطبيعة.

كما اعتمد رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا أربعة قرارات لحفظ وتوسيع ملايين الهكتارات من الغابات في منطقتنا دون الإقليمية. وتعهدوا بحفظ وإدارة غابات وسط أفريقيا بطريقة مستدامة لحماية تنوعها البيولوجي الثري. وتعهدوا على وجه الخصوص بحماية مناطق الغابات الجديدة عبر الوطنية في حوض نهر الكونغو. وبعد ذلك، وافق الشركاء والمناخون الرئيسيون على توفير المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ القرارات والالتزامات المعتمدة في قمة ياوندي. وأخيراً، اتفق المشاركون في القمة على أن الإدارة السليمة للغابات تشكل جزءاً هاماً من العمل من أجل التنمية المستدامة في وسط أفريقيا.

ومع ذلك، ففي مجال حماية الغابات وحفظها وإدارتها المستدامة والتنوع البيولوجي نشأت معضلة عويصة. فمنطقة وسط أفريقيا، بعد منطقة الأمازون بأمريكا الجنوبية، تعد ثاني أكبر منطقة حراجية في العالم، وخصائصها الطبيعية تعتبر عنصراً حاسماً في تحقيق التوازن في المحيط الحيوي والنظم الأيكولوجية على الكوكب بأسره. والتدمير المتسارع والأحمق لهذه

الإدارة، والشفافية، والقانون الإنساني الدولي، وتسريع التكامل على المستويين الوطني والإقليمي.

أما انتشار التداول غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، فهو سبب رئيسي آخر لقلق البلدان الأعضاء في اللجنة، لأن هذه الأسلحة تهدد استقرارها. وسيعقد مؤتمر دون إقليمي بشأن هذا الموضوع، في نجامينا، في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، تحت إشراف اللجنة، وبدعم من الأمم المتحدة. وهذا سيسمح للدول الأعضاء بتقييم أبعاد هذه الظاهرة وأسبابها وآلياتها وعواقبها، وتصور الخطوات المحددة الواجب اتخاذها.

وكل هذه الإجراءات - وبالذات إنشاء مجلس السلام والأمن، وآلية الإنذار المبكر والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان، والبرلمان، ومحكمة عدل وسط أفريقيا - تشكل تحديات لا لوسط أفريقيا وحدها بل للمجتمع الدولي بأسره. وستكون مجالات ذات أولوية للتعاون المثمر، الثنائي ومتعدد الأطراف، ونحن على مشارف الألفية الجديدة. وهذه، يقينا، هي رغبة شعوب وسط أفريقيا.

إن رسم سياسة دون إقليمية للسلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية في وسط أفريقيا، يرتبط جزئياً بسياسة الكاميرون الداخلية. فرئيس الدولة يؤمن دائماً بأنه ما من أزمة لا يمكن حلها سلمياً من خلال الحوار وتوحيد الجهود، وعلى وجه الخصوص، من خلال احترام القانون. وهذا الإيمان هو الذي حفز الكاميرون على التركيز على البحث عن تسوية بالوسائل القانونية للنزاع القائم بينها وبين جمهورية نيجيريا الاتحادية بشأن الحدود البرية والبحرية.

وفي هذا العام الذي يؤذن بنهاية عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، يتعين علينا أن نؤكد مجدداً بقوة دعمنا التام لسيادة القانون في العلاقات بين الدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك الوسائل القضائية عندما تثبت عدم فعالية الآليات الأخرى. لهذا، نحث المجتمع الدولي أن يستمر في مساعدة بلدينا، الكاميرون ونيجيريا، على اعتماد تدابير فعالة لتعزيز السلام ومناخ الثقة الذي بدأ يظهر بعد الاتصالات التي جرت هذا العام على أعلى مستوى.

وانتظار الحكم محكمة العدل الدولية في لاهاي، يمكن أن تتخذ على الفور ثلاثة من هذه التدابير: إصدار إعلان



توجيه كلامي لشركائنا في البلدان الثرية ولا سيما مجموعة الثمانية.

وأود قبل شيء أن أقول كم نحن نقدر الخطوات التي اتخذت هذا العام لتخفيض عبء ديون أفقر البلدان، ولا سيما الواقعة منها في قارتنا. وطبقا لما قاله الأمين العام فإن عبء الديون الأفريقية يمثل أكثر من ٣٠٠ في المائة من قيمة السلع والخدمات المصدرة من المنطقة. وهكذا يجب متابعة روح التضامن التي سادت في مجموعة الثمانية والتي نعتبرها علامة طيبة، كما يجب تدعيمها مع مراعاة حالة ما يسمى بالبلدان المتوسطة الدخل. وروح التضامن هذه يجب أن تستمر بإصرار، وأن تتأصل جذورها في جميع البلدان الأخرى المتقدمة النمو.

وتدعونا تغطية الأمين العام المتممقة لمواضيع كثيرة في تقريره، إلى أن نفكر مليا في هذه المواضيع. وسوف أتناول واحدا فقط من هذه المواضيع: "الإيدز". إن الإيدز، مثل غيره من الأوبئة لا يعرض للخطر فقط مستقبل ملايين الرجال والنساء الأفارقة، بل إنه أيضا خطر مميت لكل البشرية. وإظهار عدم الاهتمام بتفشيته في أفريقيا، بغض النظر عن المنطقة التي ينتمي إليها المرء في العالم، ستكون لا مبالاة انتحارية. فمستقبل العالم لا يمكن تجزئته اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكن بعد الآن تأخير الاختيار - الاختياريين الصالح المشترك العالمي والفوضى الناتجة من الفقر والعوز والجهل والظلم وغياب الحكم السديد والتدخل، والحروب، وما إلى ذلك.

وتظهر نهاية هذا القرن كل علامات استخدامها كدعوة مدوية وواضحة للبشرية جمعاء، ولقادة الأمم في المقام الأول. لقد جعلت نهاية القرن الأمل ممكنا، وجلبت التقدم العالمي لقيم السلام والديمقراطية والتضامن والكفاح من أجل حقوق الإنسان. وهذه المبادئ لا يجب أن تسترشد بها كل الأمم فحسب؛ فنحن نعتقد أيضا أنها ينبغي أن تلهم العلاقات بين الأمم. والتصميم الحاسم من جميع البلدان على النهوض بهذه المبادئ معا هو الضمان الوحيد لمستقبل أفضل للبشرية. ومن أجل تحقيق ذلك يقع على البشرية ككل - الأكثر اتحادا بقدر متزايد والمتضامنة تحت راية الأمم المتحدة - واجب توفير المساعدات السريعة حيثما تقوض أو تهدد حياة الأدميين وكرامتهم بصورة خطيرة.

ومن الواضح طبقا لذلك أن المجتمع الدولي، المتجمع في إطار الأمم المتحدة، له الحق غير القابل للتصرف

الغابات سيكون في واقع الأمر الطريق المباشر الذي يؤدي إلى اختفاء كل أشكال الحياة على وجه الأرض. وخلاصة القول إن غابات وسط أفريقيا هي الرئة التي يتنفس بها العالم.

في أعقاب قمة ياوندي أصبح كبار مسؤولي وسط أفريقيا والشعوب المعنية، على وعي واضح بواجبهم تجاه البشرية جمعاء، وهو واجب ينبغي أن يتجلى في الحفظ والإدارة السليمين للغابات والموارد المتنوعة التي تحتوي عليها. ولكن الخبراء أشاروا في نفس الوقت، وعن حق، إلى أن هذا سوف ينطوي على تكاليف باهظة للغاية ومتزايدة الارتفاع. وستكون تكاليف حماية الأنواع، وإعادة التشجير وإعادة إدخال الحيوانات وكذلك التكاليف الإدارية التي ينطوي عليها تشغيل المؤسسات اللازمة للقيام بهذه الأعمال، عبئا إضافيا على الموارد الضعيفة أصلا لبلدان منطقتنا دون الإقليمية.

وهذا هو السبب في أننا نعتقد أنه لا يصح للبشرية جمعاء - التي تقدم من أجلها هذه التضحية الحيوية لصون الغابات والتنوع الحيائي - إلا أن تجد الطرق والوسائل لدعما في هذا العمل من أجل الصالح العام. ويمكن القيام بذلك بتقديم الأموال المناسبة أو، وهو الأفضل، بتنفيذ إجراءات عالمية أصيلة تشرف عليها الأمم المتحدة ويمولها صندوق لحفظ الغابات والتنوع الحيائي في وسط أفريقيا وإدارتهما بطريقة مستدامة. وسوف يدعم ذلك الصندوق جميع الأعمال التمهيدية الهامة المتعين القيام بها في هذا المجال الرئيسي من العولمة.

وسوف نقدم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع لتتكرم الجمعية العامة بالنظر فيه.

وعندما تشن الكامبيرون مع الدول الأخرى حملات لحماية البيئة وضمان سلامة الموارد الطبيعية، فإننا نفضل ذلك مراعين الأجل الطويل الذي لا معنى له إلا فيما يتعلق بمستقبل البشرية والأجيال الشابة بصفة خاصة. ومما يجعلنا أكثر وعيا بأهمية التراث الذي سنتركه لكبار الغد، أن أكثر من ٤٦ في المائة من سكان الكامبيرون سوف يصلون إلى سن البلوغ في بداية القرن الحادي والعشرين. وهذه النسبة من أطفالنا الذين تقل أعمارهم اليوم عن ١٥ سنة لها حق شرعي، مثل جميع رجال ونساء العالم في القرن القادم، في مطالبتنا بأهم جزء من تراثنا، وهو السلم والأمن والاستقرار في مناخ من الحرية، والتنمية، وفي بيئة صحية. وختاما أقول إن هذا هو السبب في أنني أود

السابق للبلد الشقيق تنزانيا، المعلم جوليوس نيريري، والتي وصلت الآن إلى مرحلة حاسمة.

وقبل انعقاد الجولة السادسة من محادثات أروشا للسلام، والتي اختتمت قبل أيام قليلة، أجريت مشاورات مثمرة في دار السلام بين المتفاوضين الستة الرئيسيين بهدف الوصول إلى حل توافقي استنادا إلى المشاريع المقدمة من الأطراف المتفاوضة أو مجموعات الأطراف. وهذه المشاورات التي تمثل إحدى دعائم عملية السلام من المقرر أن تستأنف في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تتوصل في هذه المرة إلى نتائج ملموسة يمكن أن تتخذ أساسا لاتفاق أروشا النهائي.

اسمحوا لي أن أذكر باختصار بالسياق المحدد الذي بدأت فيه عملية أروشا في حزيران/يونيه عام ١٩٩٨: وهو: خمس سنوات من حرب أشقاء لا هوادة فيها بين المتمردين والحكومة، كان أول ضحاياها وما زال، مئات الآلاف من الأطفال والنساء والمسنين الأبرياء، ومعظمهم عزل من السلاح. وقد أدت أكثر من ثلاثين سنة من المذابح وأعمال القتل، إلى تمزيق نسيج المجتمع ذاته، وإلى تأصل الكراهية وتعميق الريبة فيما بين مختلف الجماعات العرقية والسياسية. وقد أدت الأزمات المتكررة إلى تفجرات جماعية من اللاجئين وإلى شتات عظيم، علاوة على أن عدم الاستقرار السياسي المتكرر استمر في إعاقة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق قررت الحكومة بشكل موضوعي ومتعمد التخلي عن منطق الحرب، واختارت الحوار السياسي الذي يمكن لكل فرد من أفراد شعب بوروندي المشاركة فيه دون استثناء، بصرف النظر عن الطريقة التي اختارها من قبل - سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة - لكي يتقدم بطلباته السياسية. وقد تم التركيز في هذا الحوار بشكل خاص على الجماعات المسلحة، التي كانت أساسا السبب في عقد المفاوضات خارج البلاد.

والهدف هو التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وفي نهاية الأمر تحقيق المصالحة الوطنية الكاملة فيما بين سكان بوروندي بأكملهم ودون استثناء.

وما زالت عدة عقبات تعترض سبيل هذا الهدف العظيم الذي لن يتم بلوغه ما لم تبذل جهود في الوقت المناسب للتغلب على هذه التحديات.

والذي لا يمكن انتهاكه والمقدس في التصرف. وهذا الحق العالمي في التصرف الذي تمنح حرفيته وروحه وقانونيته وشرعيته من الميثاق نفسه، هو الانعكاس والنتيجة الحتمية للتغيرات التي تحدث في العالم اليوم. ومن الواضح أنه يستبعد أي شكل من أشكال التدخل.

وهكذا ولد عالم جديد؛ ويجب أن نعترف بذلك من الآن فصاعدا. وينبغي لجمعية للألفية ومؤتمر قمة الألفية المقرر عقدهما عام ٢٠٠٠ أن يجسدا روح هذا العالم الجديد ويقوما بترتيبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لوزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي في بوروندي، سعادة السيد سيفرين نتاهو مفوكي.

السيد نتاهو مفوكي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب لكم، يا سيدي، ولأعضاء المكتب عن أحر تهاني وفدي على انتخابكم لقيادتنا في الجمعية العامة لهذه الدورة. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا الكامل لإتمام مهمتكم الصعبة.

كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم السيد ديدبير أوبيرتي على ما أظهره من مهارة ومقدرة أثناء ولايته.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا على انضمامها إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة.

واسمحوا لي في النهاية أن أشيد بعمل السيد كوفي عنان الأمين العام لمنظمتنا، وجهوده التي لا تتوقف لصالح السلام والأمن الدوليين. إن بلدي بوروندي يقدر تمام التقدير مساهمته القيمة في البحث عن حل سياسي توافضي للأزمة التي يعاني منها منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

وبينما تجري أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، يعمل بلدي جاهدا لكي يفتح صفحة جديدة من تاريخه. وقد اختارت بوروندي بحسم الحوار والمفاوضات لوضع حد للصراع المسلح الذي استمر حوالي ست سنوات. ويجري الآن بنشاط متابعة محادثات أروشا للسلام التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٨ تحت رعاية الرئيس

القتال الذي استمر وقتاً أطول بكثير مما يجب. إن الحالة خطيرة، وتلتزم حكومة بوروندي من المجتمعين الدولي والإقليمي أن يقدم لها المساعدة بالطرق التالية:

أولاً، من خلال تعاون فعال مع البلدان المجاورة في مجال الأمن، بما في ذلك التعاون مع جمهورية تنزانيا التي تم اتخاذ قرارات بشأن التعاون معها على الصعيد الوزاري في مناسبتين، في شباط/فبراير وآب/أغسطس عام ١٩٩٩. وتلك القرارات لم تنفذ بعد. ومما لا شك فيه أنه إذا ما ترجمت تلك القرارات إلى عمل مشترك على أرض الواقع، ستتوقف في الحال الأنشطة الثورية، الخارجية منها والداخلية.

ثانياً، من الضروري نزع سلاح وتحييد أولئك المتمردين البورونديين الناشطين في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يمكنهم الحصول بسهولة على إمدادات من الأسلحة والذخائر لقواعدهم الموجودة في تنزانيا، بما أنهم لم يتمكنوا من إعادة إنشاء القواعد التي فقدوها في جنوب كينغو في عام ١٩٩٧ بعد الحرب الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً، ينبغي لبلدان المنطقة أن تشن كفاحاً مشتركاً ضد الحركات الثورية عبر الوطنية و ضد الاتجار بالأسلحة وايدولوجية الإبادة الجماعية. لقد أنشأت تلك الحركات تحالفات ليس لها حدود. ومن بين الثوار الذين يعملون في بوروندي قوات الانترا هاموي - وهي القوات المسلحة الرواندية السابقة، و ثوار أو غنديون وغيرهم. وقد أصبح للمتمردين البوروندي نطاق إقليمي، ويجب محاربتهم من هذا المنظور. وقد لوحظ، أن أنشطة الفصائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكثفت بعد اتفاق لوساكا الذي نص على نزع أسلحتها. وهكذا نرى أن الصراع يتحول إلى صراع إقليمي يتمركز إما في بوروندي أو تنزانيا أو في كليهما.

والوقاية خير من العلاج. وهناك خطر حقيقي من احتمال نشوب حريق إقليم آخر، لأن البلدان المعنية تتخذ تدابير لحماية نفسها من أعمال العصيان الواسعة الانتشار. وعلى أي حال فإن الحكومة ستجد من الصعب عليها أن توقع اتفاق السلم ما لم يسبقه الوقف الفعال لأعمال العنف في الميدان، لأن السكان الذين ما زال جزء منهم يتعرض للمذابح سيرفضونه ببساطة.

وأول عقبة هي عدم مشاركة فصائل المتمردين المسلحة في المفاوضات. فقد أدت الاختلافات في الرأي داخل هذه الحركات، التي لم تعد الجماعات المسلحة التابعة لها تعترف بسلطة قادتها السياسيين الذين يشاركون في مفاوضات أروشا، وبالتالي ترفض مسبقاً أية نتائج تسفر عنها هذه المفاوضات، إلى حالة أصبحت فيها صلاحية ومقومات بقاء أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه دون تلك الأطراف موضع شك.

وترى حكومة بوروندي من الضرورة الحتمية أن نضع جانباً الأمور الشكلية التي يدعو إليها الوسطاء، وأن ندعو الفصائل المسلحة إلى المشاركة بشكل كامل في عملية السلام. وحكومة بوروندي على استعداد للنظر في أي شكل من أشكال التفاوض معها سواء داخل العملية أو خارجها.

وينبغي أن تبدأ أعمال الوساطة على الفور لأننا نسابق الزمن في عملية السلام الهشة هذه، التي يمكن أن تعرضها الأحداث للخطر أو تؤدي إلى توقفها. وإذا ما رفضت الفصائل المسلحة أو غيرها من الأطراف في المفاوضات بعد توجيه الدعوة لها، أن تشارك في عملية السلام، سنوافق على رأي الوسطاء بأن من الضروري أن تعمل بوروندي، بالتعاون الوثيق والمستمر مع جيرانها، على عزل وتحييد الثوار أو الأطراف الأخرى غير المعقدة للمشاركة في المفاوضات.

والعقبة الثانية هي استمرار العنف. ففي حالات الأزمات الأخرى، يسبق قيام حوار سياسي لتسوية الصراع، اتفاق لوقف إطلاق النار أو وقف الأعمال القتالية. أما في حالة بوروندي، فقد تم التفاوض منذ البداية عن هذا الشرط الضروري للتفاوض وكأنه شرط اختياري. إن حكومة بوروندي تسترعي انتباه المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي، إلى أعمال العنف الخطيرة المتواصلة التي يرتكبها الثوار رغم مفاوضات السلام الجارية. ولا يوجد مبرر أخلاقي أو سياسي لأعمال العنف هذه غير المكبوح والغادرة التي تستهدف أساساً المدنيين العزل. وما من أحد يعلن حتى مسؤوليته عن هذه الأعمال، فهي مجرد إرهاب خالص.

وإذا ما تذرع الثوار في نهاية الأمر بذريعة أنهم كانوا يرغبون في المشاركة في المفاوضات، فلن تكون لهذه الذريعة أي مصداقية، لأن الحكومة، كما قلت توات، على استعداد للنظر في أية مبادرة قد تؤدي إلى توقف

منذ ست سنوات يدفعه صوب انتفاضة شعبية. وتقع المسؤولية على كاهل المجتمع الدولي الذي عليه التزام في هذا الصدد. لقد وفرت الحكومة كل ما في وسعها: وهو التدليل على إرادتها السياسية التي لا رجعة فيها في التفاوض حتى يتم التوصل إلى اتفاق للسلم.

أصبحت منطقة البحيرات الكبرى برميل بارود حقيقي نتيجة لاستمرار انعدام الأمن. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ترحب بوروندي بتوقيع اتفاق لوساكا للسلم في تموز/يوليه. وتدعو جميع أطراف الصراع إلى مواصلة بذل الجهود بغية استعادة مناخ الحوار والثقة والمصالحة حتى يمكن تركيز الطاقة على الأعمال التي تستهدف تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية.

إن بوروندي ليست طرفاً مقاتلاً في الحرب التي تؤلب جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد بعض جيرانها. وقد أتاحت لحكومتي الفرصة من قبل لأن تشرح هذه الحقيقة للمجتمع الدولي من عدة مناسبات، وفي محافل مختلفة، ومن فوق هذه المنصة في العام الماضي؛ وفي لوساكا حيث شاركنا في جميع الاجتماعات بصفة مراقب، وكأحد البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي كانت معنية بتحقيق الأمن على حدودها المشتركة، وفي اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية.

وعندما استمعت إلى البيان الذي أدلى به رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية أمام هذه الجمعية في ٢٩ أيلول/سبتمبر. أدهشني خلطه بين الأشياء ودرجة الحقد التي أعرب عنها تجاه بلدي بوروندي. وأود أن أرد عليه ببعض الملاحظات.

أولاً، إن بوروندي ليست في حالة حرب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا بصفتها الفردية ولا في تحالف مع أي طرف آخر.

ثانياً، ليس هناك أي سبب يدفع بوروندي إلى خوض حرب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وصحيح أن بوروندي بلد فقير وأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد غني. ولكن بوروندي لم تحاول أن تعيش عالية على جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا تريد ذلك ولن تسعى إلى ذلك على الإطلاق. بل إنها ستضع سياسة للتعاون الطبيعي مع ذلك البلد، كما كان الحال دائماً، وبصفة خاصة في إطار المجموعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات

العقبة الثالثة التي تواجه عملية السلم - وإن لم تكن أقلها أهمية - تتمثل في الفقر المدقع الذي يهدد شعب بوروندي بالفناء الاجتماعي والاقتصادي. هذا الفقر ليس نتيجة لانخفاض من الإنتاج الزراعي الذي استمر إلى حد ما بفضل الطبيعة المكافحة للفلاحين في بلادنا. ولا هو نتيجة للحصار الذي تفرضه بعض بلدان المنطقة لأن التعاون الاقتصادي والمالي مع تلك البلدان كان ولا يزال محدوداً للغاية. ولكنه نشأ، قبل كل شيء، من تجميد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من جانب بعض الشركاء والبلدان والمؤسسات المالية، تمشياً مع الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها المنطقة دون الإقليمية. وقد علقت هذه الجزاءات الإقليمية في ٢٣ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وتوقعت بوروندي بعد إجراء جميع التغييرات اللازمة أن يستأنف شركاؤنا الدوليون تعاونهم معنا تمشياً مع الإجراءات دون الإقليمية. ولكن ذلك لم يحدث بعد، بل إن بعض المؤسسات المالية التي لا تتوقع أية مشاكل عملية، عوقت على الصعيد السياسي بواسطة حاملي أسهمها. ويقال إن علينا أن ننتظر التوقيع على اتفاق أروشا أو حتى تنفيذه.

لا يمكن إعادة السلم والمصالحة الوطنية في بوروندي من خلال الثورة. فهي عملية تتعزز على مر الزمن. وفي اليوم الذي يوقع فيه اتفاق السلم، لن يحدث شيء يثير الإعجاب. إن أنشطة الإصلاح التدريجي التي تجري نتيجة للإرادة السياسية الشجاعة العازمة هي التي ستؤدي إلى تعزيز الاستقرار في البلاد عبر الشهور والسنين التي تلي توقيع الاتفاق. وجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات تتفق على أن السلم لن يكون حدثاً ولكنه عملية مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل التقدم في المفاوضات لن يكون خاضعاً لسيطرة الحكومة. ولكنه سيكون مرتبطاً بالإجراءات التي يتبعها القائمون بالوساطة، وإرادة الأطراف الأخرى الـ ١٧ المشاركة في المفاوضات في أن يضعوا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وأن يميزوا بين ما هو ضروري وما له أهمية ثانوية، وأن يدركوا أن الطريق الحقيقي إلى السلم سيبدأ بعد التوقيع على اتفاق أروشا، فيما بين المواطنين البورونديين أنفسهم.

وحكومة بوروندي تطلب إلى شركائها أن يعيدوا تقييم الحالة، وأن ينظروا إلى الواقع الميداني كمسألة بالغة الاستعجال. إن الضغط الشديد الذي يعاني منه الشعب

أرسلوا إلى بوروندي في إطار الإجراء السابق لنشر القوات الذي قرره الأمم المتحدة.

ولا يفوت بوروندي أن ترحب باحتمالات التوصل إلى حل نهائي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأمر الذي سيزيل على الفور مخاطر انعدام الأمن على الحدود المشتركة، ويؤدي، على ما نأمل، إلى إشراك متمردي حركة "إف. دي. دي" (FDD) في عملية السلم في بوروندي.

وفي هذه الدورة، وهي آخر دورة تعقدها الجمعية العامة في الألفية الحالية، يشيد وفد بلادي بالخطوات العملاقة التي خطتها البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا، والمعلومات والاتصالات، والديمقراطية والتنمية، لا سيما خلال القرن العشرين الذي يشرف على نهايته الآن. وفي نفس الوقت، نأسف للويلات التي اتسم بها هذا القرن، مثل كل أشكال الحروب والصراعات، ومجموعة الشرور والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. وتمثل أعظم أمنية لنا في أن تعزز الألفية الجديدة إنجازاتنا وتضيف انتصارات جديدة لرفاه البشرية جمعاء. ونود أن نرى في الألفية الجديدة عالما يتغلب فيه السلام على الصراعات، والعدالة على الظلم والإفلات من العقاب، والحرية على القهر، والكرم والجود على الأنانية.

إننا نسعى إلى بناء عالم تضيق فيه الفجوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة؛ عالم يعيش فيه كل الرجال وكل النساء حياة كريمة، ويعملون في سلام، ويأكلون حتى يشبعوا؛ عالم يمكن أن يكون فيه لمفاهيم الحرية والديمقراطية والإخاء والتنمية معنى حقيقي في كل ركن من أركان المعمورة.

ولكي تشرع جميع الشعوب والدول في السير لبلوغ هذه المقاصد، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور طبيعي وحفز لتوليد كل الطاقات اللازمة لذلك وزيادتها إلى أقصى حد ممكن. ومفتاح هذا النجاح هو، أولا وقبل كل شيء، إحلال السلام. والسلام الذي نريده لأفريقيا، نريد أن نراه أيضا يفيد البشرية جمعاء في كل مكان على ظهر كوكبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الإقليمي في رواندا، معالي السيد أوغستن أياموريمي.

الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترتيبات التجارية القائمة بين مدن ومحافظات الحدود لا تسبب لبوروندي أية مشاكل، وينبغي أن تستمر.

ثالثا، ليس لبوروندي أية مطامح سياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا مركزية ولا على مستوى المحافظات.

رابعا، كانت بوروندي قد وقعت لتوها اتفاقية للتعاون لضمان أمن الحدود عندما نشبت الحرب.

خامسا، اعتمدت بوروندي موقفا يتسم بالحياد الدقيق فيما يتعلق بالصراع، وليس لها أي مصلحة في هذا الصراع.

سادسا، بعد عدة أشهر من اندلاع الحرب أبلغت بوروندي بوجود عناصر من حركة المتمردين المسلحين في بوروندي "إف. دي. دي" (FDD) بين القوات الكونغولية. وكان تقييم بوروندي للموقف هو أن هذه الحركة لها ثلاثة أهداف. أولا، الحصول على السلاح والذخيرة لتعزيز قواعدها في تنزانيا؛ وثانيا، عبور بحيرة تنجانيقا واستعادة القواعد التي فقدتها في جنوب كينغو المواجهة للعاصمة بوجمبورا ومقاطعتي بوبانزا وسيببوتوكي حيث اندلعت الحرب في ١٩٩٤؛ وثالثا، عرقلة الحركة التجارية في بحيرة تنجانيقا من بوروندي وإليها عبر ميناء مبولونغو في زامبيا، وهو الممر الوحيد للصادرات والواردات المتبقي بعد الحصار الاقتصادي الذي فرضته المنطقة في محاولة لخنق البلاد.

سابعاً، كان على بوروندي أن تحمي نفسها وقررت أن تتخذ التدابير الأمنية اللازمة للدفاع عن حدودها على الأرض وفي بحيرة تنجانيقا لصد أي هجوم معاكس يشنه المتمردون. لقد كانت مسألة حياة أو موت. وستظل هذه التدابير سارية ما دام التهديد بانعدام الأمن الذي تسببه حركة المتمردين، والآتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، قائما.

هذه هي الحقيقة المجردة. والمزاعم التي أدلى بها وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن بوروندي تتصرف بعدوانية تجاه بلده، لا أساس لها من الصحة وتقوم على التلفيق والتضليل. وبوروندي مستعدة لعمل كل ما في وسعها للمساعدة في حسم هذا الصراع. وهي ترحب بصفة خاصة بحقيقة أن مراقبين عسكريين

الأجهزة الحكومية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي عجز عن وقفها. ويناشد شعب رواندا ضمير المجتمع الدولي بالألا يسمح أبدا بتكرار هذه المأساة مرة أخرى في أي مكان من العالم. ولنا كل الحق في أن نتوقع هذا فعلا.

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن تلك الأمنية، تجري تحقيقات تقوم بها بلدان مثل بلجيكا وفرنسا إلى جانب التحقيقات التي تجريها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لتحديد المسؤولين عن عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا. ونحن نريد إخضاع هؤلاء المسؤولين للعقاب أينما كانوا في أي جزء من العالم.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالخطاب الذي ألقاه الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة والذي أشار فيه إلى إنشاء تحالف دولي ضد الإبادة الجماعية، وهي فكرة كان فخامة السيد باستير بيزيمونغو رئيس جمهورية رواندا قد طرحها في الدورة الخمسين.

وفي أعقاب عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبت في بلادي تشرد كل سكان رواندا تقريبا، وترملت معظم نساؤها، وأصبح ٣٤ في المائة منهم يعلن أسرهم. وهناك الآلاف من الأيتام أصبح معظمهم أيضا أرباب أسرهم. لقد تورط العديد من الأطفال في عمليات الإبادة الجماعية تلك. وهم بحاجة إلى إعادة تثقيفهم في بيئة ملائمة. وقد وضعت حكومة بلادي برنامجا طموحا لمواجهة التحدي المتمثل في مساعدة الأحياء من عمليات الإبادة الجماعية على التعايش مع مقتر في تلك الأعمال.

ومن حسن حظنا أنه أصبح من الممكن اليوم، بفضل التدابير القوية التي اتخذت والدعم الذي قدمه لنا المجتمع الدولي، أن تستعيد حكومة بلادي الأمن في كل أراضيها، وأن تمكن اللاجئين من العودة إلى الوطن وتوفير لهم السكن، وأن تعيد الاقتصاد إلى مساره الصحيح وتكفل الأمن الغذائي.

وبعد عمليات الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤، وجدت رواندا أن نظامها القضائي مدمر تدميرا كاملا، وسجونها مكتظة بالمشتهيه فيهم. لذلك، بدأت الحكومة إعادة بناء نظامها القضائي الوطني، وتعاونت في إنشاء الآلية القضائية الدولية للتعامل مع مرتكبي

السيد أياموري (رواندا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتك باسم وفد بلادي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن ما أبدىتموه من كياسة ورؤية نافذة منذ بداية الدورة أمر يبشر بالخير لنجاح عملنا.

وأشيد أيضا بسعادة السيد ديدير أوبيرتي، الذي أدار أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وبسعادة السيد كوفي عنان لتقريره عن أعمال المنظمة الذي جاء في أوانه تماما، وللبيان الهام الذي أدلى به أمام الجمعية العامة.

وأرحب، باسم بلادي، بالأعضاء الجدد في الأمم المتحدة وهم: جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا. إننا نهنئهم بحرارة على انضمامهم إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة.

خلال القرن العشرين الذي يوشك الآن على الانتهاء، تأثر العالم تأثرا عميقا بالعديد من الأحداث المذهلة. فني مجال التكنولوجيا مثلا شهدنا تقدما عظيما أدى إلى التوسع في مجال الاتصالات إلى الحد الذي أصبح فيه العالم قرية عالمية. وبيتجه العالم الآن لنجاحه في التحرر من الفصل العنصري وفي القضاء على الاستعمار من جميع البلدان تقريبا. وهنا يرحب وفد بلادي بجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك تركيزها على التضامن الذي يشكل الأساس الذي تركز عليه منظماتنا والذي أدى إلى ذلك النجاح.

ومع ذلك، فإن تلك الإنجازات لا تعني أن كل الأمور سارت على ما يرام في القرن العشرين. فالواقع أن المجموعة المتنوعة من الكوارث والمآسي التي نكب بها الإنسان على يد الإنسان ذاته لا تزال تعصف بالجنس البشري. وعلى الرغم من التقدم العلمي الذي تحقق، فإن الأوبئة ما زالت تحصد أرواح الآلاف من الناس. واندلعت حربان عالميتان مروعتان بشكل خاص أحدثتا خرابا هائلا في العالم. كما ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية البغيضة.

وفي هذا الصدد، أذكر أنه كان من سوء حظ بلادي رواندا أنها أصبحت في عام ١٩٩٤ ضحية لعمليات إبادة جماعية أودت بحياة أكثر من مليون شخص. وقد نفذت عمليات الإبادة الجماعية تلك، التي خططت لها ونظمتها

الديمقراطية القائمة على المشاركة العامة، الأولويات  
القصوى لشعب رواندا.

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على  
مؤسساتنا، يسرني أن أعلن من هذه المنصة أن عملية  
إرساء الديمقراطية قد بدأت في بلادي بالانتخابات  
المحلية التي يجب أن تكفل مشاركة أوسع للسكان في  
إدارة شؤون الدولة. وتتضمن هذه العملية أيضا في جدول  
أعمالها المقصد الذي يتوخى إعطاء الشباب والنساء دورا  
أكبر في تلك الإدارة.

إن للأمم المتحدة ميثاقا ترشدنا مبادئه ومقاصده  
إلى الطريق الذي يمكننا من بلوغ عالم يسوده التضامن  
والوثام والأمن. إلا أن هناك الكثير من أوجه القصور أو  
التقاعس على الرغم من تطلعاتنا المشتركة إلى السلامة.  
وهذا دليل كاف على أن الطريقة التي تعمل بها منظماتنا  
تتناهى مع سبب وجودها. ولهذا، وبينت وفود عديدة،  
خصوصا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد  
عبد العزيز بوتفليقة، خلال هذه الدورة، إن إصلاح الأمم  
المتحدة، ومجلس الأمن بشكل أخص، أمر ضروري وعاجل.  
ونحن نضم صوتنا إلى أصوات الوفود التي تكلمت من  
قبل تأييدا لهذا الإصلاح الذي طال انتظاره.

لقد أشرت قبل لحظات قليلة إلى المنجزات الهائلة  
التي حققها العلم. ولا يسعني أن أفوت الفرصة هنا دون  
أن أشير إلى مفهوم العولمة. واقتناعا منا بفوائد التبادل  
التجاري بين الشعوب، فإننا في رواندا نعتقد أن هذا  
النظام الجديد يجلب معه آمالا جديدة. ومع ذلك، فإننا  
نخشى من أن التباينات الهيكلية بين اقتصاداتنا المختلفة  
ستتطلب تعديل توقعات شعوبنا التي يفترض أنها  
ستستفيد من العولمة. ومن ثم، فإننا نرى أن فعالية  
العولمة ستقاس بمدى مساهمتها في حسم القضايا  
الحساسة، مثل استئصال شأفة الفقر، وتخفيف عبء  
الديون، وإحلال السلم والأمن.

وثمة عامل آخر لنجاح العولمة يتمثل في وضع  
ترتيبات اقتصادية إقليمية قابلة للنجاح عمليا من خلال  
التكامل القائم على التعاون بين البلدان النامية. ويسعدنا  
أن أفريقيا بدأت بالفعل تتحرك في هذا الاتجاه، سواء  
كان ذلك في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، أو الجماعة  
الاقتصادية الأفريقية، أو في المنظمات دون الإقليمية.  
ويسرنا أيضا أن ننوه بإسهام المنظمات الاقتصادية في

الجريمة الشنعاء في حق الانسانية، ألا وهي جريمة  
الإبادة الجماعية.

ولا بد لي من أن أشيد هنا بالمجتمع الدولي الذي هب  
لمساعدة بلادي بإنشاء محكمة الأمم المتحدة الجنائية  
الدولية لرواندا. غير أنه يتعين علينا أن نبرز حقيقة أنه  
مع ترحيبنا بإنشاء هذه المحكمة، فإننا نأسف لتباطؤ  
إجراءات المحكمة فيها، وللطريقة الانتقائية التي تتبعها  
في اختيار المشتبه فيهم لمحاكمتهم. وتعلن حكومة رواندا  
أنها مستعدة، رغم ذلك، للتعاون مع المحكمة ولبذل  
قصارى جهودها لمساعدتها في الإسراع بإجراءاتها.

ومن الصعوبات التي تكتنف عملية إلقاء القبض على  
المجرمين الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية في  
رواندا، أنه عندما سقطت الحكومة التي نظمت أعمال  
الإبادة تلك، انتشر شتى معاونيها في كل أنحاء العالم.  
ومن حسن الحظ أنه أمكن اعتقال بعضهم بمساعدة  
البلدان التي كانت قد آوتهم. ونود أن نشيد إشادة بالغة  
بالبلدان الشقيقة التي ألقت القبض على المجرمين الذين  
تلاحقهم محكمة رواندا، وسلمتهم لها. ونحث هذه البلدان  
على مواصلة تعاونها، وندعو البلدان الأخرى التي لم تكن  
قادرة على أن تفعل نفس الشيء إلى الوفاء بالتزامها  
تجاه الجنس البشري.

ونلاحظ مع الارتياح أن الأمين العام يوصي مجلس  
الأمن في تقريره عن حماية المدنيين في الصراع المسلح  
(S/1999/957) بأن يجعل تعاون الدول الأعضاء الكامل مع  
المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا  
السابقة ملزما. ونلاحظ أيضا أن توصية الأمين العام تلك  
تتمشى مع رغبات العديد من المتكلمين الذين تحدثوا إما  
في مجلس الأمن أو هنا في الجمعية العامة ضد ثقافة  
الإفلات من العقاب. وهذا يبعث في نفوسنا الأمل في ألا  
تتكرر جريمة الإبادة الجماعية مرة أخرى أبدا في أي  
مكان من العالم.

وأود أن أشير إلى برنامج آخر هام جدا وضعت  
حكومة بلادي للمصالحة الوطنية وإقامة حكم القانون  
الدستوري. وفي إطار هذا البرنامج أنشأت حكومة بلادي  
لجنتين: للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الوحدة  
الوطنية والمصالحة. وتمثل مهمة هاتين اللجنتين في  
النهوض بالقيم الإيجابية للاحترام المتبادل والمصالحة  
الوطنية، التي تشكل، إلى جانب التثقيف في مجال

والهدف من ذلك هو ضمان احترام الاتفاق. وعلى الرغم من ذلك، فإن وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد ندومباسي شن هجوما عنيفا على بلدي رواندا من هذه المنصة. ولست بحاجة إلى أن أعيد الحديث عن الاتهامات غير اللائقة التي رددتها، لأن ممثل بلادي أتاحت له الفرصة ليوضح أسباب تدخلنا في أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود فقط أن أرد على أحد شواغله التي كررها مرات كثيرة في بيانه.

لقد طلب وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية من الجمعية العامة عدة مرات أن تتوسط لدى رواندا لكي تنسحب من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وردا على ذلك، أعلن أمام هذه الجمعية أن رواندا ترحب بنتيجة المبادرة الأفريقية وتأييدها، وتحت المجتمع الدولي على أن يقدم دعمه غير المشروط لتنفيذ بنود هذا الاتفاق من جانب جميع الأطراف المعنية، التي يتعين عليها أن تكف عن أي انتهاك لوقف إطلاق النار. ومما يؤسف له أننا نتلقى أنباء تفيد بأن ما يحدث هو عكس ذلك لأن من يدعون إلى تطبيق وقف إطلاق النار هم أول من ينتهكون ذلك الوقف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جوسيس (ليتوانيا).

وطوال عامين بالفعل وحكومة كينشاسا تقوم بتدريب وتسليح الضباط السابقين في جيش رواندا السابق وضمهم إلى جيشها، وهم الذين ارتكبوا جرائم الإبادة الجماعية وكان ينبغي محاكمتهم. فضلا عن ذلك يتولى أولئك الضباط الذين قادوا عمليات الإبادة الجماعية مراكز قيادية في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ذكر ممثل بوروندي لتوه، فإن هذه العناصر المسلحة تشجع انعدام الأمن وتحرض على عمليات الإبادة الجماعية في المنطقة.

والآن وقد تم التوقيع على اتفاق لوساكا من جانب جميع أطراف الصراع، فإن الأمل يراودنا في نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن، وأن السلم سيسود منطقتنا دون الإقليمية في الغد القريب.

ونأمل أن يحظى هذا الاتفاق بالدعم التام من جانب المجتمع الدولي بأسره.

أفريقيا، ليس فقط في جهود التنمية، بل أيضا في منع نشوب الصراعات وحسمها عند اندلاعها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الذي تضطلع به بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في منع الصراعات وحسمها في تلك المنطقة دون الإقليمية. ونرحب بالممثل بالمبادرات الإقليمية والثنائية التي أدت إلى انتعاش آمال كبيرة في إحلال السلام، خصوصا في غرب أفريقيا، وفي منطقة القرن الأفريقي، وفي الشرق الأوسط بين إسرائيل وفلسطين، وفي تيمور الشرقية، وفي منطقة البلقان، ونحن نناشد المجتمع الدولي بإخلاص أن يدعم هذه الجهود.

ونرحب بشكل خاص بجهود الأمين العام وبالتصميم الذي أبداه في زيادة فعالية الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين. وقد قام وفد رواندا، من جانبه، بالمساهمة في المناقشات التي أجراها مجلس الأمن يومي ١٧ و ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام (S/PV.4046/Resumption1) و (S/PV.4049 (Resumption2) بشأن الصراع في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلادي عن خالص تقديره للإسهام الهام جدا لرئيس جمهورية زامبيا السيد فريديريك شيلوبا في مناقشات مجلس الأمن (S/PV.4047).

ويشكل الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي وقع في لوساكا يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/815) التزاما من جانب الأطراف التي وقعت عليه باحترام عملية السلام والمشاركة فيها بشكل كامل. وثمة بندان هامان يدعمان هذا الاتفاق: البند الأول خاص بإجراء مفاوضات سياسية بين أبناء الكونغو تؤدي إلى إقامة نظام سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أما البند الثاني فيتعلق بملاحقة الجماعات المسلحة ونزع سلاح، بما في ذلك الجنود الروانديون السابقون وميليشيات الانتراهاموي، التي اقترفت عمليات الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، والتي أدمجت بعد ذلك في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينص الاتفاق كذلك على سبل شتى لكفالة تنفيذه. كما يتضمن بنودا تساعد على الحفاظ على روح الاتفاق ونصه.

وأود أن أذكر في هذا الخصوص أن الفقرة الفرعية ب من الفقرة ٢ من المادة ١ من الاتفاق تتطلب من الأطراف الموقعة أن تكف عن نشر أية دعاية عداوية؛



ومن بين الأحداث الدولية الهامة التي عايشتها جمهورية قيرغيزستان في السنوات الأخيرة أود أن أشير إلى انضمام بلادي إلى منظمة التجارة العالمية؛ واعتماد القرار ٢٤/٥٣ في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة الذي يعلن سنة ٢٠٠٢ بوصفها السنة الدولية للجبال؛ وبلورة مبدأ دبلوماسية طريق الحرير من جانب أسكار أكاييف رئيس جمهورية قيرغيزستان.

وتقوم سياسة طريق الحرير الخارجية للرئيس أكاييف على أفكار التكافل العالمي وعلى إحياء طريق الحرير كحسر يربط بين البلدان والحضارات، لكي يغرس في الألفية الثالثة منظومة اتصال مكثفة متعددة المستويات والأوجه فيما بين الحضارات. وليس من قبيل المصادفة أن الفلسفة التي تكمن خلف مبدأ دبلوماسية طريق الحرير قد تركت أثرها على مبادرات الجمهورية الأخرى في السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة. وتتضمن هذه المبادرات عقد مؤتمر دولي في قيرغيزستان معنى بأفغانستان تحت إشراف الأمم المتحدة؛ وإعلان سنة ٢٠٠٢ سنة دولية للجبال؛ ومساهمة قيرغيزستان النشطة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

والفكرة المكرسة في المبدأ، بصفة خاصة، هي أنه، في ضوء الحالة الراهنة لا يمكن إقامة علاقات سياسية وتجارية دينامية موثوق بها دون تعزيز علاقات متعددة الأطراف للتعاون والثقة المتبادلين بين جميع دول المنطقة. وتقتضي سياسة طريق الحرير من قيرغيزستان إقامة وتنمية مثل هذه العلاقات على أكمل وجه ممكن مع بلدان وسط آسيا في جميع القطاعات ومجالات التعاون، بما في ذلك صون الأمن الإقليمي والعالمي.

وإن التعاون المتبادل بين الاتحاد الروسي والصين، وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في إطار ما يسمى بمجموعة شنغهاي الخمسة، هو من أكثر العوامل إيجابية بالنسبة لصون الأمن في وسط آسيا وبالنسبة لتنميتها وتحويلها إلى منطقة للسلم وعلاقات حسن الجوار والرفاهية/ومنذ الاجتماع الأول لرؤساء دول مجموعة شنغهاي الخمسة والتوقيع على اتفاق بناء الثقة فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية على المناطق الحدودية، استطاعت البلدان المعنية، عن طريق المشاورات الودية، تسوية المسائل الحدودية بوجه عام، وتخفيض أعداد القوات المسلحة المرابطة في المناطق الحدودية. لقد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لوزير خارجية قيرغيزستان، معالي السيد ألكيبك جيكشانكلوف.

السيد جيكشانكلوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود قبل كل شيء أن أهني السيد ثيو - بن غوريراب، باسم وفد جمهورية قيرغيزستان، بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في الدورة الحالية. ونأمل أن يتحقق لعملنا النجاح في هذه الدورة بفضل خبرته العظيمة.

إن أكثر المسائل التي تواجه البشرية إلحاحاً ونحن نقف على أعتاب الألفية الثالثة هي: إنشاء النظام العالمي الجديد الذي سيؤثر على طبيعة العالم في المستقبل. وهي مسألة تهم جميع أعضاء المجتمع الدولي، بغض النظر عن مواقعهم أو الدور الذي يلعبونه في العلاقات الدولية.

إن استمرار التهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل والمشاكل المتعلقة بحماية البيئة؛ والكوارث التكنولوجية والطبيعية، والصراعات التي لم تحسم، والإرهاب والتطرف بجميع أشكاله، والاتجار غير المشروع في المواد المخدرة، وتجارة الأسلحة - تشكل كلها مصادر خطيرة للتوتر في جميع أنحاء العالم. وتعد الأحداث الأخيرة المتعلقة بتسوية مشكلة كوسوفو تذكراً أخرى بالثمن الفادح الذي ما برح يتعين دفعه من المعاناة البشرية.

وتسعى قيرغيزستان جاهدة لكي تسهم إسهاماً إيجابياً في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على الأمن والاستقرار والرخاء. ونود أن نظهر للمجتمع الدولي التزامنا بالمبادئ العالمية المتعلقة بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، ودعم اقتصادات السوق، واتباع علاقات حسن الجوار، والأمن - لا في منطقتنا وحدها وإنما في العالم كله.

وقد أقنعتنا السنوات التي تلت حصولنا على الاستقلال أنه ليس أمام قيرغيزستان من سياسة خارجية رشيدة أفضل من اتباع نهج متوازن متعدد الأقطاب يركز على تنمية علاقات صداقة ثابتة، سواء مع الدول التي تقوم بدور هام في الشؤون الإقليمية والعالمية، أو مع الدول التي يشاركها بلدي المصالح البراغماتية.

للتطرف الإسلامي، برزت حالة توتر في منطقتي باتكين وشونالاي بمحافظة أوش. وتصرف الإرهابيون الدوليون بوحشية حيث احتجزوا رهائن أجنب و قتلوا مواطنين مسالمين. وبذلت عصابات اللصوص والقوات التي تدعّمها محاولات صفيقة ومتخفّرة وطويلة الباع لفرض آرائها المتطرفة على البلد، واختارت عن عمد وسبق إصرار طريق الاعتداء على الدول الديمقراطية الآمنة والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وهددت الأمن وأقضت المضاجع في كل دولة من دول وسط آسيا.

ويساورنا قلق عميق لاضطرارنا لمواجهة ظواهر من قبيل تدويل التطرف الإسلامي. ولم نلاحظ من بين الإرهابيين الغزاة لبلدنا وجود ممثلين لدول وسط آسيا فحسب، بل ومرتقة أجنب أيضا. وما الأحداث في جنوب قيرغيزستان وداغستان وروسيا لإحقات في السلسلة نفسها، صاغا المتطرفون الإسلاميون الدوليون سعيا وراء أهدافهم الإجرامية. ويحتمي هؤلاء اللصوص الدوليون وراء قيم الإسلام النبيلة التي يهزأون بها، فيبدون الموت والمعاناة بين السكان الآمنين.

وأود أن أشدد بوجه خاص على الدعم القوي والملتزم من جيراندنا الأحبة - ومنهم كازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وروسيا - لجهود قيرغيزستان الرامية إلى استئصال شأفة هذه الجماعات من قطاع الطرق. وقد أبدت دول المنطقة رغبة أكيدة في العمل معا وفي تنسيق جهودها لمواجهة الإرهاب الدولي.

وتعرب قيرغيزستان بدورها عن أملها الوطيد في الدعم المتبادل من المجتمع العالمي في كفاحها ضد الإرهاب الدولي الذي أصبح تهديدا على المستوى العالمي. وتشيد قيرغيزستان في هذا المقام إشادة قوية بدعم وتضامن الدول الأعضاء في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية في الماتي بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر. فقد اعتمد المؤتمر إعلانا مشتركا بشأن الحالة في قيرغيزستان أدان فيه الأنشطة الإجرامية للإرهابيين وأعرب عن التضامن والدعم لكفاح حكومتي ضد الإرهاب.

وقد عززت الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الإرهابيون الدوليون في جنوبي قيرغيزستان الحاجة إلى تسوية سريعة للصراع المسلح في أفغانستان. حيث يتزايد وضوحا أن مخططات المتطرفين الإسلاميين المستقرين في أفغانستان ومخططات القوى الداعمة لهم

أنشأنا التعاون وعززناه، وبالتعاون زاد الأمن والسلام والهدوء على طول الحدود.

وقد عقد مؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول الأعضاء في مجموعة شنغهاي الخمسة، في بيشكك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩. وكما بين المشاركون، فإننا نشهد الآن تحولات في بلدان شنغهاي الخمسة. فبينما كانت المجموعة تركز في الماضي على التعاون العسكري والسياسي، فإنها تحدد الآن اتجاهات رئيسية للتعاون التجاري والاقتصادي. وكان الدور الذي قام به مؤتمر قمة بيشكك في هذا السياق هو تحويل هذه المفاهيم إلى إجراءات عملية.

ومن الضروري أن أبين على وجه التحديد القالب الفريد للخمسة الذي تتعاون في سياقه البلدان المختلفة حجما والمتباينة في النظم الحكومية ومستويات التنمية الاقتصادية والقوة العسكرية. والدليل الملموس على ذلك هو التوقيع في بيشكك على اتفاق حدودي إضافي بين الصين وقيرغيزستان، أزال بالفعل من جدول الأعمال مسألة ترسيم الحدود بين الدولتين وأرسى أساسا حقيقيا لتحويل الحدود بين قيرغيزستان والصين إلى حدود يعمها السلام والتعاون المتبادل في القرن الحادي والعشرين.

وتواصل قيرغيزستان المشاركة بفعالية في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويقوم بدور هام في النجاح في تنفيذ هذه المبادرة الاجتماع الاستشاري للخبراء من بلدان الإقليم، المعقود برعاية الأمم المتحدة. ونرى أن سرعة تحويل وسط آسيا إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية أصبحت قضية متعددة الأبعاد حيث أن تحقيق هذا الهدف سيكون لصالح التقدم الإيجابي العميق على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك في مجال العلاقات الثنائية بين بلدان منطقتنا. كما أنه ينسجم مع تطلعات المجتمع العالمي نحو إرساء مستقبل آمن خال من الأسلحة النووية.

وكما يعلم الجميع فقد وقعت في جنوبي قيرغيزستان مؤخرا أحداث درامية تتعلق بتوغل جماعات من عصابات للإرهاب الدولي قطاع الطرق، جيدة التسليح في أراضي قيرغيزستان، ولها سنوات طويلة من الخبرة في القتال في أفغانستان وطاجيكستان. ونتيجة للأعمال غير المشروعة التي يرتكبها هؤلاء الإرهابيون، وهم أعضاء في الجناح الراديكالي الحافد

وأود في هذا الصدد أن أبرز أهمية الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه وكالة التمويل والتنسيق الأساسية التابعة للمنظمة، من أجل تعزيز الجهود الإنمائية للأمم المتحدة في بلدان من قبيل قيرغيزستان. وقد أصبحت قيرغيزستان في عام ١٩٩٨ بلدا رائدا في النهج الجديد القائم على النتائج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويزمَع استخدام نتائج العمل في هذا النظام، الذي أصبح الاتجاه السائد في جميع مكاتب ومقار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار تمويل متعدد السنوات. ونرجو أن يصبح هذا النظام أداة فعالة لاجتذاب المزيد من التمويل. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننشغل إزاء التخفيض في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدم القدرة على التنبؤ بها. ونناشد من هذا المنبر حكومات البلدان المانحة أن تدرس عن كثب إمكانية زيادة مساعداتها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفي هذه الفترة العسيرة على بلدان مثل بلدي تصبح المساعدة المقدمة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المتخصصة عاملا هاما في تعزيز استقلالنا واستقرارنا وتقديمنا.

وأود في الختام أن أعرب عن استعداد قيرغيزستان للتعاون مع أعضاء الأمم المتحدة في إحراز التقدم في عدد كبير من القضايا المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة الأخيرة في الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في ليبريا، معالي السيد موني كابتان.

السيد كابتان (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وهي الدورة الأخيرة التي نجتمع فيها في هذا القرن، فإنني بكل تواضع أخاطب هذه الهيئة باسم الرئيس تشارلز غانكيه تايلور، وباسم ليبريا حكومة وشعبا.

ويسرني بالغ السرور أن أتوجه بتهنئة قلبية حارة إلى الرئيس على انتخابه لترؤس الدورة الرابعة والخمسين هذه، وأن أؤكد له على دعم وتعاون وفد بلدي أثناء الدورة. وعندما ننظر في مدى تجربته الدبلوماسية ومدى اتساع حكمته ونزاهته، لا يسعنا سوى القول إن هذا هو

تنشر تأثيرهم المزعزع للاستقرار في جميع أنحاء وسط آسيا عن طريق أعمال الرعب والقتل واحتجاز الرهائن والاتجار بالمخدرات والأسلحة. وفي هذا السياق، أود بوجه خاص أن أشير إلى أن نقل المخدرات غير المشروع من أفغانستان عبر أراضي بلدان وسط آسيا إنما هو مصدر أولي لتمويل الأنشطة الإجرامية للمتطرفين الإسلاميين. ونرى أنه على المجتمع العالمي أن يتخذ أكثر التدابير حسما لمنع هؤلاء المتطرفين الإسلاميين من بذور العنف والفوضى والتباهي بالانغلاق على النفس في وسط آسيا.

وتزعم قيرغيزستان دعم جهود المجتمع الدولي عموما في سياق مجموعة "الستة زائدا اثنان". وهذا بدوره يجعل بلدنا، ونحن نناضل من أجل تقديم مساهمتنا في التسوية المبكرة للصراع الأفغاني الداخلي الذي أصبح مهدا لنمو التطرف الإسلامي في المنطقة، مستعدا لتقديم التسهيلات لعقد مؤتمر برعاية الأمم المتحدة بشأن السلام في أفغانستان.

وإذ تقدر قيرغيزستان تقديرا عاليا أهمية الأمم المتحدة للمجتمع الدولي بوصفها منظمة عالمية فإنها تهتم كثيرا بالنجاح في إصلاح أعمالها. ونحن نؤيد الإصلاح الشامل الذي يعم جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، التي يجب أن تتصدى بهمة لكل جوانب التنمية البشرية. وتؤكد جمهورية قيرغيزستان رأيها بشأن ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن، كما تؤيد التمثيل الجغرافي العادل في فئتيها معا.

ولا شك في أن عملية إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تنعكس على عمل جميع وكالاتها. ونحن في بلدنا نرى اليوم نجاح العمل في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها. ونرى أن الفعالية والنتائج هما المعياران الأساسيان في تقييم عملها. ومن الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لأعمال تلك الوكالات التي يمكن أن نحصل منها على أعلى النتائج. ويلزم في هذا السياق أن تبذل الجهود المزيد من النشاط لتعزيز نوعية العمل بغية تنفيذ التدابير الملموسة المصممة من أجل حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والقانونية.

وعليه، فإن العالم يمر بتحول في العلاقات الدولية. فمع انبلاج فجر الألفية الجديدة، ننتقل من المواجهة إلى التعاون. وتواصل الدول - الأمم سعيها في إطار المنظمات دون الإقليمية من أجل تثبيت استقرار النظام المدني، والقضاء على المعاناة الإنسانية والحفاظ على السلام. وتؤكد ليبيريا من جديد التزامها بمفهوم السلام العالمي الذي يكون مستداما من حيث السياق وعالميا من حيث النهج. ولذا، نعتقد أنه ينبغي إيلاء جميع الصراعات معاملة متساوية أينما تنشأ.

وتنظر ليبيريا بتشأوم إلى التباين في حجم الموارد التي خصصها مجلس الأمن للصراعات في كوسوفو وتيمور الشرقية، من ناحية، وتلك التي خصصها لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية تشني ليبيريا على الرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا، على دور الوساطة الذي اضطلع به والذي أدى إلى توقيع جميع الأطراف المعنية على اتفاق لوساكا. وإننا نؤيد الطلب الذي قدمه مؤخرا إلى مجلس الأمن بأن يأذن ويدعم نشر قوة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تكون لها ولاية مناسبة.

وبعد أن شهدت العلاقات الدولية تخفيفا في حدة التوتر، ينبغي أن يتولد تصميم متجدد لدينا جميعا من أجل البحث عن طرق مبتكرة لحسم الصراعات المدنية، وتعزيز التعاون الإقليمي والسياسي والاقتصادي من أجل ازدهار جميع الشعوب.

وفي مستهل تولي الرئيس تشارلز تايلور مقاليد الزعامة الوطنية، في أعقاب إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بدأ بوضع برامج دقيقة تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة توطين جميع اللاجئين والمشردين داخليا، وتأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة الإعمار. ولا تكتفي حكومتنا ببذل جميع الجهود لتحقيق هذه الأهداف المحددة؛ بل إننا نلتزم أيضا بتحسين نوعية حياة شعبنا.

وفي هذا الصدد، لا تزال حكومة الرئيس تايلور ملتزمة بثلاثة مبادئ أساسية: ضمان الوحدة الوطنية من خلال المصالحة الوطنية، وإعادة التوطين وإعادة الإعمار؛ والحكم السديد عن طريق المساءلة، والكفاءة والشفافية؛ وضمن حماية حقوق الإنسان.

وقت تجليه، إذ تدل مؤهلاته ببلاغة على قدرته على ترؤس الجمعية.

وإنني أتذكر مشاركة بلدي في الكفاح من أجل استقلال ناميبيا، وإنني فخور أنه بعد مرور عقد من الزمن تقريبا على تحقيق الاستقلال من خلال الدبلوماسية القوية لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، ها هي ناميبيا تضطلع بهذا المنصب الرفيع. ومما له أهمية بالغة، أنها تتأسس جدول أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة في القرن العشرين، حيث سيؤدي الكلام البناء عن النماذج الجديدة للسلام والتنمية والتقدم الاجتماعي إلى تشكيل الألفية الجديدة.

وأتوجه بالشناء إلى السيد ديديير أوبيرتي، ممثل أوروغواي. ولقد رأينا شمائله العديدة، ولا سيما قيادته الحكيمة للدورة الثالثة والخمسين، التي أرست الأساس لهذه الدورة. ولذا فإنني أتوجه إلى السيد أوبيرتي بأطيب التمنيات بالتوفيق في عمله في المستقبل.

ولأسباب عديدة، أود أن أعرب عن تقدير وامتنان خاصين للأمين العام، السيد كوفي عنان. وإنني أركز على قيادته المبدعة على رأس هذه الهيئة العالمية. وأشير بخاصة إلى أنه بعد مجرد سنتين من العمل بالإصلاحات على نطاق المنظومة، تسير المنظمة في اتجاه تقديم خدمات أفضل وأحسن، ومعالجة أفضل للحالات في العالم. وإننا نتذكر اللحظات السعيدة لزيارته في تموز/يوليه إلى ليبيريا، هذه الزيارة التي قدمت دليلا آخر على التزام الأمين العام بحل مشاكل أفريقيا. وليبريا حكومة وشعبا تعترز اعترازا كبيرا بأن قيادة الأمم المتحدة تركز اهتمامها على السعي من أجل إحلال سلام وطيد في منطقتنا، ولا سيما العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا، والذي كان فعالا في توطيد أسس السلام في ليبيريا.

وإننا نرحب من أعماق القلب بانضمام ثلاثة أعضاء جدد: مملكة تونغا، وجمهورية ناورو وجمهورية كيريباس. وإننا نتطلع إلى ما سيقدمونه من إسهامات في خدمة مثل الأمم المتحدة.

ومما يبعث على التشجيع أن المواقف المتصلبة التي ولدتها الحرب الباردة قد حل محلها الحوار. ومن أجل تحقيق الوعد ببناء مستقبل أفضل، فإن بذل جهود مبتكرة وبديلة ضروري في جميع مجالات الجهد الإنساني.

وإن عبء الدين الضخم الذي ورثته ليبيريا لا يزال يشكل عقبة كبيرة في طريق جهودنا لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب. ويصل مجموع ديننا إلى ٣ بلايين دولار. وهذا يعني أن كل ليبيري من الرجال والنساء والأطفال يحمل عبئا من الدين يبلغ ٢٠٠ دولار. وفي بلد يكاد لا يصل فيه دخل الفرد الواحد إلى ٢٧٥ دولارا، فقد لا يكون بالإمكان أبدا تسديد هذا الالتزام المالي الهائل بصورة كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف إعادة الإعمار وإعادة التوطين تجعل من الضروري النظر في طلب التخفيف من عبء ديوننا. وإننا نجري باستمرار إصلاحات اقتصادية من أجل تلبية المطالب الهائلة لشعبنا وللمجتمع الدولي. وفي ضوء ذلك كله، فإننا نناشد دائئنا النظر في التخفيف من هذا العبء المالي الضخم الذي تروح ليبيريا تحته.

وتخفيف عبء الدين ينبغي النظر فيه على أساس إنساني إذ أن هذه الخطوة توطد السلام القائم، وتعزز إعادة التأهيل وتشجع الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يدعم رغبة ليبيريا في الانخراط في الاقتصاد العالمي المتطور.

إن حل الأزمة المدنية الليبيرية ما كان ليتسنى بدون التعاون الوثيق الذي كان قائما بين المجتمع الدولي والشعب الليبيري. ونحن نعتقد أن مستوى التعاون العالي بين ليبيريا والمجتمع الدولي ينبغي أن يستمر ليقود مساعينا مستقبلا في ليبيريا بعد انتهاء الصراع حتى لا تضيق المكاسب التي حققتها جميع الأطراف الرئيسية.

وشاغلنا الرئيسي في برنامجنا لإعادة البناء وإعادة التأهيل والإبلال هو حالة النساء والأطفال، حيث أن أي قدر من التخطيط لإعادة البناء سيؤول حتما إلى الفشل إذا تم تجاهل محنة النساء والأطفال. وبالتالي، فنحن ننفذ برامج يعاد تركيزها على توفير الفرص التعليمية وصون حقوق المرأة والطفل.

وخلال السنتين الماضيتين، حاولت ليبيريا مرارا رفع الحظر على توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن عليها في عام ١٩٩٢. ويستند طلبنا إلى موقف قانوني مبدئي بأن الحرب الأهلية الليبيرية، التي اقتضت فرض الحظر، انتهت فعليا في ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ بتنصيب حكومة مدنية منتخبة على النحو الواجب. وبالتالي، فإن الغرض من حظر الأسلحة، الذي تمثل في احتواء الحرب وانتشار الأسلحة في ليبيريا، لم يعد ضروريا.

وفيما يتعلق بالحكم السديد، أود أن أعلن بأن آليات استيفاء العائدات قد تحسنت وتمت السيطرة بدقة على النفقات لضمان الحصانة في الإدارة المالية والنقدية والمساءلة العامة. وتحسن كثيرا سجلنا في مجال حقوق الإنسان ولا يزال يشكل بؤرة جهودنا المستمرة للتصدي لتحديات المصالحة الوطنية. وبغية تعزيز هذا الهدف، فإن الرئيس تايلور يعقد مشاورات منتظمة مع زعماء المعارضة، والمجتمع المدني، والجماعات الدينية، ووسائل الإعلام تتعلق بمسائل تهم المصالحة الوطنية.

وكذلك أود أن أشير إلى أنه استجابة لسياسة الرئيس تايلور المتمثلة في الاحتواء، قام زعماء المعارضة في أيار/مايو من هذا العام بزيارة إلى الولايات المتحدة وإلى بعض العواصم الأوروبية من أجل إذكاء وعي المجتمع الدولي والحكومات المانحة بالمشاكل التي تواجه ليبيريا بعد انتهاء الصراع والتماس المساعدة.

والأمين العام في البيان الذي أدلى به في الاجتماع الوزاري الرابع للمؤتمر الخاص المعني بليبيريا، الذي عقد بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أبرز التزام الحكومة بإعادة الإعمار الوطني. وحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وعليه، عقد اجتماع للمانحين بشأن ليبيريا في باريس، فرنسا، في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتم تخصيص مبلغ ٢٣٠ مليون دولار للبرنامج الوطني لإعادة إعمار ليبيريا. بيد أن ما يشط العزيمة الإشارة إلى أن المانحين لم ينفذوا التزاماتهم بعد. وإننا نناشدهم مخلصين إيلاء اهتمام إنساني للظروف الصعبة التي تحيط بإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وإننا ننتهف لإعادة تنشيط الاقتصاد، وإنعاش الأنشطة الإنتاجية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة لجميع أبناء ليبيريا. والمؤسف أن هذه الجهود لا يمكن أن تنطلق من دون دعم المجتمع الدولي ومساعدته.

والاتجاهات المتطورة الناجمة عن العولمة تشكل تهديدات ضخمة للدول الضعيفة والهشة التي لا تزال تهمش باستمرار في نظام اقتصادي عالمي. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، ومنها ليبيريا، يمثل عبء الدين ومستويات التجارة غير المتكافئة مشكلتين دائمتين لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية وإدماجها في الاقتصاد العالمي.

١٩٩٩ هي كما يلي: ذخائر جملتها ١٥٦ ١٥٦ ٣ طلقة من جميع الأحجام وأسلحة جملتها ٢٩٧ ١٩ قطعة سلاح من جميع الأحجام. وفيما يلي تفصيل بفئات الأسلحة التي دمرت: ١٨ ٤٢٠ من الأسلحة الصغيرة، و ٦٢٦ من المدافع الرشاشة الثقيلة؛ و ١٥٠ قاذفة مضادة للدبابات؛ و ٦٣ مدفع هاون؛ و ٢٦ بندقية عديمة الارتداد؛ و ٩ مدافع ومدافع هاوتزر؛ و ٣ قاذفات صواريخ. والجمله هي ٢٩٧ ١٩ قطعة.

إن تدمير هذه الأسلحة والذخائر لا ينفى ضرورة رفع حظر الأسلحة. فالأمر الأول يمثل هجرا صريحا لحالة الحرب وإنشاء ثقافة السلام. ويمثل الثاني استعادة حق ليبريا السيادي في إعداد وصون مخزون وطني من الأسلحة تحت رعاية جيش وطني أعيد تنظيمه لكفالة المسألة الصحيحة والوفاء بالمسؤولية الدستورية للحكومة المنتخبة عن الأمن الوطني.

إن جهود ليبريا الدولية موجهة صوب السلم والأمن، بالدرجة الأولى في منطقتنا دون الإقليمية وفي العالم عموما. واستقرارنا يرتبط على نحو لا ينفصم بالأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وفي هذا السياق اتخذ الرئيس تايلور مبادرات جريئة أسهمت بقدر كبير في تحقيق السلم في سيراليون. وما فتئت ليبريا ترى أن الصراع في سيراليون صراع داخلي في المقام الأول. ومثابرتنا على التوصل إلى تسوية تفاوضية، بدلا من استخدام القوة والعنف، تنبع من خبرتنا الوطنية بعدم جدوى المواجهة المسلحة وما تسببه من دمار.

وفي هذا الصدد، شاركت حكومتي في عدة محادثات، وأدت إلى توقيع اتفاق لومي التاريخي للسلام. وحاليا، تستضيف ليبريا في مونروفيا قائدين للصراع في سيراليون بغية حل الخلافات الداخلية وتيسير عودتهما المبكرة إلى فريتاون من أجل التنفيذ السلس للاتفاق. وتلتزم حكومتي التزاما أصيلا بعملية السلام في سيراليون وستبذل كل ما في الإمكان لكفالة عودة السلام والحياة الطبيعية إلى تلك الجمهورية الشقيقة.

ونحن نتفق مع الأمين العام في توصيته إلى مجلس الأمن بإنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في سيراليون؛ ونحن نعتقد أن ذلك سيدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويعززها.

وفي طلبنا الذي قدمناه إلى المجلس من أجل رفع الحظر على توريد الأسلحة، أشرنا إلى بيان عامي ١٩٩٦ ١٩٩٧ الختامي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي رفعت تلك المنظمة الإقليمية بموجبه جميع الجزاءات وأنظمة الحظر المفروضة على ليبريا ودعت المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذوها. ومن المهم أن نلاحظ أن الجماعة الاقتصادية هي التي رأت ضرورة فرض حظر أسلحة على ليبريا والطلب إلى المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يدعم الحظر.

وتواصل حكومة ليبريا التشديد على أن حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن حاليا على ليبريا غير عادل. فليست هناك معايير محددة أو حدود زمنية لرفعه. وقد مدد الحظر إلى ما لا نهاية بدون أي تعليل. وتكرر حكومة ليبريا التأكيد أن استمرار رفض مجلس الأمن رفع حظر الأسلحة يمثل انتهاكا واضحا لسيادة ليبريا المحمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وليبريا، شأنها شأن جميع الدول الأعضاء، لها حق غير مقيد في الدفاع عن نفسها وعن جميع من يوجدون داخل حدودها. وموقف المجلس من هذه المسألة يلمح إلى منحنا سيادة جزئية ويعيق حرية بلد عضو في ميثاق هذه المنظمة.

وقد أوجد حظر الأسلحة حالة من عدم التوازن، وينطوي على إمكانية أن يسفر عن عواقب وخيمة على السلم والأمن. والتقدم الكبير في تدمير الأسلحة في ليبريا أعقبه عدوان من وراء الحدود. وحظر الأسلحة المفروض على ليبريا لا يسهم في تحقيق السلم في المنطقة دون الإقليمية؛ بل على العكس من ذلك، فهو يسهم في إيجاد حالة هشّة من انعدام الأمن والشك، وهو ما يمكن أن يقود إلى زعزعة الاستقرار. وهذه الحالة التي لا يمكن قبولها لا ينفى أن توجد في منطقة تزخر باللاجئين والمحاربين السابقين، ويسودها الفقر والظروف الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة.

وفي جهودنا المستمرة لمنع انتشار الأسلحة المتبقية من الحرب الأهلية، ولكفالة السلم والاستقرار الإقليميين، قررت حكومة ليبريا في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ أن تدمر الأسلحة والذخائر التي جمعت من الأطراف المتحاربة في ذلك الوقت خلال عملية نزع السلاح. ويجري تنفيذ مشروع التدمير هذا بمساعدة الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومة الولايات المتحدة. وقد تم تدمير معظم الذخائر والأسلحة. والأسلحة والذخائر التي دمرت حتى ١٠ أيلول/سبتمبر

ونحن نرحب بالعرض الذي قدمه الرئيس بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لإعفاء أكثر البلدان فقرا في العالم من ديونها، ومن بينها ليبيريا.

إن حكومة بلدي، بصفتها موقعة على اتفاقية حقوق الطفل، اتخذت تدابير لتحسين البيئة من أجل تربية وتنمية الأطفال. وبهذا نؤكد مجددا التزامنا بإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال في المجتمع المدني وفقا لإعلان مابوتو الذي أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للجهود المبذولة في هذا الشأن.

وتعتقد ليبيريا اعتقادا راسخا أن توحيد الصين ينبغي أن يكون سلميا، ورغم أن الأمر متروك للشعب الصيني نفسه، فمن الضروري، مع هذا، أن تدرس الأمم المتحدة الوضع الدولي الاستثنائي المتعلق بجمهورية الصين في تايوان. وهي إذ تفعل ذلك إنما تكفل الحقوق الأساسية لـ ٢٢ مليونا من البشر في المشاركة في عمل وأنشطة الأمم المتحدة، وإنها ستشرف هذه الهيئة العالمية العظيمة. إن جمهورية الصين في تايوان لا تزال تساهم بشكل كبير في المجتمع الدولي في مجال المساعدة التقنية والإنمائية، وتبدي التزاما قويا بحقوق الإنسان، والديمقراطية، واقتصاد السوق والتعددية. والتنمية الاقتصادية والسياسية التي ليس لها مثل التي حققتها جمهورية الصين في تايوان دفعت شعبها إلى الشعور برغبة قوية في المشاركة في الأنشطة الدولية.

ومع ذلك، فإن القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) يحرم ٢٢ مليونا من البشر من حقوقهم في المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، ويتنافي مع مبدأ ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالعالمية. ومع مراعاة المناخ الدولي المتغير، الذي يتسم بالتكافل الاقتصادي العالمي، من المهم للأمم المتحدة أن تعيد النظر في هذا القرار الظالم، وهي تخطو إلى قرن جديد. وتعتقد ليبيريا أن جمهورية الصين في تايوان يمكنها أن تؤدي دورا هاما ومفيدا في مجتمع الأمم المتحدة وإنها راغبة في القيام بهذا الدور. وتحت لبيريا بقوة الأمم المتحدة على إيجاد حل سريع ومرض لمشاركة جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة.

وفي الختام، فإن الأمم المتحدة، مثلت، منذ نشأتها، تطلعات البشرية المشروعة. وبالرغم من عيوبها، لا تزال نراها على ذلك النحو. وليبريا ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد تأييدها للإصلاحات الجارية للأمم المتحدة. فممن

وينتاب ليبيريا القلق فيما يتعلق بحدودها مع البلدان المجاورة، خاصة غينيا. وقد شهدنا حادثي عدوان مسلح على حدودنا الشمالية، مما أسفر عن خسائر في الأرواح والممتلكات وتشريد للناس. وفي هذا الصدد، نحن نناشد المجتمع الدولي أن يزودنا بكل المساعدة اللازمة لتمكين حكومتنا من التصدي لمشاكل اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن معالجة الأزمات الإنسانية الناشئة عن هجوم المنشقين. ونحن نشعر فعلا بالارتياح لأن الأمين العام قد ضم صوته إلى المناشدة من أجل تقديم المساعدة.

وليبيريا ملتزمة بإيجاد حل دبلوماسي لمشكلة الحدود الغينية - الليبيرية وتؤكد مجددا تمسكها بممارسة حسن الجوار. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء الاهتمام اللازم لضعف المنطقة دون الإقليمية بسبب العدد الكبير من اللاجئين والأزمة الإنسانية القائمة. وحكومة بلدي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الحوار والتعاون بين الجيران سيعزز الأمن، والسلم والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ووفقا لذلك، توصلت ليبيريا في مؤتمر قمة مصغر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقد في أبوجا، بنيجيريا بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلى تفاهم مع غينيا يتعلق بالأمن والتعاون. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تأييد الجهود الرامية إلى إعادة إحياء اتحاد نهر مانو.

ومنذ ١٩٩٢، شهدت أفريقيا عقبات عديدة أمام تنميتها الاقتصادية. فهناك تراجع مستمر في صادراتها ووارداتها وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية من الخارج. وهذا الوضع يفاقمه عبء المديونية المتزايد، الذي يقدر بـ ٣٠٠ بليون من الدولارات. وهذه الاتجاهات السلبية تعوق اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، مما يؤدي بالتالي إلى تهميشها. ولذلك فإننا ندعو إلى تهيئة مناخ اقتصادي أكثر مواتاة تراعى فيه مشاكل أفريقيا الفريدة من نوعها.

إننا نهنيئ الأمين العام على التدابير التي اتخذها للمساعدة على تهيئة مناخ اقتصادي مؤات لأفريقيا، على النحو الموضح في تقريره المرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1999/1008). علاوة على ذلك نؤكد مجددا التزامنا بأحكام إعلان الجزائر لمنظمة الوحدة الأفريقية فيما يخص إقامة شراكة دولية حقيقية.

الدورة التاريخية للجمعية العامة. وانتخابه إشادة بخبرته الثرية وبلده العظيم، ناميبيا.

وسلفه السيد ديديير أوبرتي، ممثل أورغواي، يستحق أيضا تقديرنا للطريقة الممتازة التي اتبعها في ممارسة مسؤولياته الهامة.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن التحية للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتفانيه والتزامه بمثل الأمم المتحدة.

بينما نجتمع في الدورة الختامية لهذا القرن، بل وهذه الألفية فعلا، نواجه مستقبلا يحمل لنا وعودا وعقبات، آمالا ومخاوف، فرصا وتحديات. ولا يسعنا أن نكفل مستقبلا أفضل ما لم تحل الأسباب الجذرية لمشاكل عصرنا. والأمم المتحدة، بصفتها المنظمة العالمية الحقيقية الوحيدة هي الأفضل تأهيلا لمواجهة هذه المشاكل. ولذلك فإن دورها، يجب أن يعاد تأكيده ويجب أن يظل مركزيا في جهودنا لإعادة بناء نظام عالمي أكثر عدلا يكفل فيه الأمن الإنساني.

ومنذ إنشاء منظماتنا هذه، حظيت دول صغيرة بصوت مشروع في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ويسرنى اليوم أن أرحب بأعضاء الأمم المتحدة الثلاثة الجدد، مملكة تونغنا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو. وملديف والأعضاء الثلاثة الجدد، بصفتهم دولا صغيرة يتشاطرون اهتمامات وشواغل عديدة تعد حيوية لبقائنا وتقدمنا المشتركين.

إننا نقف على مفترق طرق. وهذه فرصة مثالية لاستعراض أدائنا الماضي ولوضع نهج مبتكرة لمعالجة المشاكل الحالية والناشئة. وإذ نستعد للدخول في القرن الجديد والألفية الجديدة، فقد استحدثنا في ملديف رؤيا ٢٠٢٠ لبلدنا على أساس دروس الماضي. وهذه الرؤيا تحدد الاتجاهات الرئيسية للعقدين القادمين. ونحن نتوخى مجتمعا تسوده العدالة والرعاية والسلام. ولا بد لبلدنا من مواصلة إعطاء الأولوية القصوى للحكم السليم، والديمقراطية، ورفاه الشعب. إننا ننشد مجتمعا تتحقق فيه المساواة بين الجنسين وتتاح الفرصة فيه للجميع لكي يحققوا ذواتهم. ونريد أن يكون أطفالنا سعداء، ويتحلون بالابداع، وينعمون بالأمان.

خمسة وعشرين عاما، طالبت ليبريا بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة لضمان فاعليته للتصدي لبعض المشاكل الأساسية التي لا تزال تواجه المجتمع العالمي.

ومع أننا غير راضين عن المستوى العادي للدعم الدولي لمساعدتنا على الإسراع في وتيرة إعادة بناء بلدنا، فإن ليبريا ممتنة غاية الامتنان للدعم الحيوي الذي تلقتة، وبخاصة في مجالات إعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم وإعادة توطين اللاجئين والمشردين. وقد لا يكون مقصودا، ولكن من المؤسف أن مسألة اللاجئين الأفارقة حظيت باهتمام قليل من المجتمع الدولي، كما هو الحال بالنسبة لمسألة الاحتياجات الإنمائية للقارة. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل فيما يتعلق بخطتها عدم انحراف معاملة اللاجئين في أنحاء العالم ضد منطقة بذاتها.

وإذا ركزت هذه الهيئة العالمية على تعزيز التنمية المستدامة، والسعي لتحقيق السلام العالمي وضرورة ضمان التقدم الإنساني، وإذا أدركنا أنه لكي نتجح يجب علينا أن نعيد تكريس أنفسنا لتحقيق الأهداف السامية والملهمة، عندئذ يمكننا أن نضمن حقا مستقبل البشرية كلها بصرف النظر عن مواطننا الأصلية.

وفي ليبريا، وضعنا أربع استراتيجيات للألفية الجديدة: أولا، القضاء على الجهل، والمرض - وعلى وجه الخصوص فيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسب/ مرض الأيدز - والفقر، وتعزيز حقوق الإنسان؛ وثانيا، تعزيز قدرة الأمم المتحدة الكاملة على الحفاظ بشكل فعال على النظام الدولي؛ وثالثا، تعزيز الوثام العالمي والعولمة؛ ورابعا، حماية البشرية من ويلات الحرب النووية، والكيميائية، والبيولوجية وصون نظامنا البيئي.

وبينما ندخل قرنا جديدا، نحن بحاجة إلى إعادة تقييم تعهداتنا واتخاذ تدابير لتحسين الظروف في عالمنا مع الاحترام التام لكرامة البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في ملديف، معالي السيد فتح الله جميل.

السيد جميل (ملديف) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئ السيد غورياب بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه



البلدان النامية دون خيار سوى أن تستعاض عما توخته من تقدم بأسباب البقاء على قيد الحياة ودعمها. وتركيز العالم في الوقت الحالي على القضاء على الفقر يبرز اخفاقه الماضي في تضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء. ومن المؤسف أن نلاحظ أن هذه الهوة اتسعت بما يزيد عن الضعف منذ عام ١٩٥٠.

ويسرنى اتخاذ عدد من المبادرات الدولية أثناء هذا العقد بشأن القضايا الاجتماعية. وتعلق ملديف أهمية كبيرة على الوفاء بالتزامات كوبنهاغن وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين. ونتطلع إلى اجتماعي استعراضهما في العام المقبل لإعطاء زخم جديد لعملنا. وفي جنوب آسيا، دعت الملديف إلى وضع ميثاق اجتماعي يضمن الصبغة المؤسسية على التنمية الاجتماعية في المنطقة. ونسعى أيضا إلى إبرام اتفاقية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية رفاه الطفل. وأرجو أن يجري اعتماد الاتفاقية ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل.

إن جدول الأعمال الدولي للشؤون الاجتماعية يتطلب جهدا. ولا يمكن أن تضطلع به الحكومات الوطنية وحدها. والتعاون بين الدول والشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من الأمور الأساسية للانتصار على هذه الجبهة. وفي نفس الوقت، فإن النهج الذي نتبعه للأداء الاقتصادي يجب إعادة توجيهه صوب الأمن الإنساني وسلامة البيئة. ويجب أن نخفف اهتمامنا الزائد بالنمو الاقتصادي عن طريق الانشغال بنوعية الحياة. ونقبل كلنا أهمية التنمية المستدامة. ونتفق كلنا على الحاجة إلى العمل العالمي الفعال لتحقيق تقدم لا يضر بالبيئة. ومع ذلك، فالرسالة الواضحة التي ظهرت من استعراض برنامج عمل بربادوس الذي أكمل في هذا الأسبوع هي أن هناك ضعفا في الالتزام وسوءا في التنفيذ. ولا بد أن تكون أفعالنا متكافئة مع المشاعر التي أعربنا عنها. وينبغي لنا أن ننفذ وعودنا.

والدول الجزرية الصغيرة النامية لديها عدد قليل من الخيارات التي يمكن أن تنفذها بنفسها. والتعاون الدولي أساسي لضمان صلاحية استراتيجيات التنمية المستدامة لهذه الدول. ومن الضروري أيضا مساعدتها على التكيف مع المخاطر التي يشكلها الاحترار العالمي وتغير المناخ.

وكما أكدنا في مناسبات عديدة، يمكن أن تختفي ملديف إذا ارتفع مستوى مياه البحر مترا واحدا. وستعاني

ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق إلا من خلال تحقيق مستوى عال من الإنجازات الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ولكن مواردنا شحيحة، ونواجه مخاطر طبيعية جمّة، ونتعرض لطائفة عريضة من التهديدات التي هي من صنع الإنسان. ومع ذلك، فإن عزمنا ما زال ثابتا على تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. ولكن، لكي يحدث ذلك، لا بد أن تستكمل جهودنا بيئة دولية تقدم الدعم. وهذا ما نحتاجه وما نسعى إليه.

ومع ذلك، فمما يؤسف له أن سحب هذا الإطار الداعم أمر وشيك الحدوث على ما يبدو. فقد جرى تخصيص الملديف لكي تخرج في العام القادم من قائمة أقل البلدان نموا. إننا لا نشعر بارتياح تام لصفة أقل البلدان نموا. والواقع أننا نود أن ندخل الألفية الجديدة بوصفنا بلدا يعتمد على نفسه. إلا أن العزلة الوطنية لا يمكن أن تتجاوز الواقع الاقتصادي القاسي. فاقتصادنا صغير وضيق القاعدة. والقدرة على التنوع الاقتصادي في المستقبل القريب محدودة. ولذلك، فخرجنا يضع على كاهلنا عبئا لا طاقة لنا به. وستستعرض الجمعية العامة في هذا العام عملية الخروج ومعاييرها. وأناشدكم النظر في الواقع الميداني. وأدعوكم إلى النظر الذي يتجاوز المؤشرات المجردة إلى أوجه الضعف التي تلازم الدول الصغيرة. وقد سبق لرئيس دولتي أن أعرب عن شواغلنا بالتفصيل لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأيد الكمنولث قضيتنا تأييدا قويا.

ويتيح تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد فرصا لزيادة النمو الاقتصادي. إلا أن آثارهما تتسبب في جعل الطريق الاقتصادي صعبا بصفة خاصة أمام البلدان النامية. ولا بد للعولمة من أن تتقدم دون تهميش، ودون أن تجلب المزيد من الفقر. والدول السبع الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تعمل معا لتعزيز مستقبلنا في المناخ الاقتصادي الدولي الجديد من خلال تدعيم التعاون الإقليمي.

ولكن، مما يؤسف له أن الهوة بين الأغنياء والفقراء على الصعيد العالمي قد بلغت أبعادا مفرجة. وهذا الواقع الاقتصادي الصعب يلازمها تفتيت الإرادة الدولية لتعزيز المزيد من المساواة. وبرنامج المعونة سبق أن استكملت الوفورات المحلية في البلدان المتلقية للمعونة، إلا أنها لا تكفي اليوم حتى لإنقاذ المعوزين، مما يترك الكثير من

الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وكرر الإعراب عن إيماننا بأن الأمم المتحدة عليها التزام بحماية أمن جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الصغيرة، وسلامتها الإقليمية.

لقد شهدت سنوات ما بعد الحرب الباردة الخيانة المريرة للوعد بمزيد من الحرية والنماء. وبدلاً من أن نشهد احتفالاً بحقوق الإنسان والحقوق المشروعة للمجتمعات في هويتها الخاصة وقيمها الثقافية، شهدنا تفشي نغمة التطرف العرقي المتعجرفة والتعصب. والواقع أن التفكك العنيف للدول والحروب الأهلية كانت سبباً في ارتكاب أبشع الجرائم ضد الإنسانية. والتطلعات الحقيقية المشروعة كثيراً ما كانت تواجه بالقوة الوحشية، كما كان الحال في البوسنة وكوسوفو. والنزاعات المطولة، كنزاع كشمير، لا تزال تكبدنا ثمناً باهظاً في الأرواح البشرية، وتعرض الأمن لخطر دائم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

واستراتيجيات الردع النووي التي تعتمد، افتراضاً، على مصداقية تهديد الدمار الشامل، لا يمكن تبريرها على أسس أخلاقية. ونرحب بالخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز الأمان النووي. ولا تزال نشعر بالجزع من تزايد المخاطر التي تنذر باندلاع حرب نووية، والتي تقترن عادة بالانتشار. وملاذيف نصير قوي لنظام عدم الانتشار. فنحن نؤمن بإيماناً راسخاً بأن العالم سيكون مكاناً أكثر أمناً دون الأسلحة النووية. ونأمل أن تجد عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سبلاً لإحراز تقدم في جميع جوانب نظام عدم الانتشار.

إن استمرار العديد من الصراعات، واشتعال صراعات جديدة يشككان في فعالية هذه المنظمة. ومرور الزمن ليس هو وحده الذي يستدعي إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها. وأكثر الحجج اقناعاً هي الحاجة العاجلة إلى زيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وأياً كان الإصلاح الذي يُضطلع به فلا بد من أن يكون فعالاً بهذا المعنى. فالإصلاح يجب أن يجعل يعزز شرعية الأمم المتحدة. والإصلاح يجب أن يجعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وشفافية، ويجب أيضاً أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على إعلاء شأن المساواة فيما بين الأمم.

ومع اقترابنا من دخول القرن الجديد، يصل العالم إلى نقطة تحول جوهرية. فنحن نودع ألفية، ونمشي بخطى

مناطق منخفضة أخرى كثيرة من مصير مماثل. وإذا ارتفع مستوى البحر متراً واحداً، ستتأثر أيضاً البلدان المتقدمة النمو تأثيراً كبيراً. ولن يمكن حصر أبعاد الآثار المباشرة على التنوع البيولوجي. ولهذا، تشعر ملاذيف بإحباط عميق إزاء عدم اتخاذ إجراءات تتعلق بتنفيذ تعهدات بربادوس.

ولئن كانت الدول الكبرى قادرة على الوفاء باحتياجاتها الأمنية، فإن البلدان الصغيرة تحتاج إلى الاعتماد على مؤسسات الأمن الجماعي. ويسرني أن أذكر بأن الجمعية اتخذت قبل ١٠ سنوات القرار ٥١/٤٤، الذي اعترف بأن المجتمع الدولي ملزم بتقديم الحماية والأمن للدول الصغيرة. ونشعر بالامتنان لدعم المجتمع الدولي لمبادراتنا بشأن هذه القضية، إلا أننا لا زلنا منشغولين لأن استجابة الأمم المتحدة للالتزامات مرة تلو الأخرى، ولا سيما الالتزامات التي تتعرض لها الدول الصغيرة، كانت تنقصها السرعة والفعالية.

ومن المؤسف أننا سندخل القرن الجديد والألفية الجديدة وما زلنا نحمل على عاتقنا أعباء مشاكل متأصلة وغير محلولة ومتعددة واجهتها الأمم المتحدة عند إنشائها.

وإحدى هذه المشاكل مشكلة الشرق الأوسط. فالسلام في الشرق الأوسط ما زال بعيد المنال. ويجري اتخاذ خطوات مترددة، إلا أنه لا تزال هناك قضايا كثيرة تنتظر الحل. وقد رحبت ملاذيف بعملية السلام في الشرق الأوسط منذ البداية. ونشعر بإحباط لتقدمها البطيء، ونتطلع إلى المزيد من السعي الجاد والجسور إلى إرساء السلام. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للقضية الفلسطينية وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن إرساء السلام الدائم في المنطقة.

بعد ثماني سنوات من حرب الخليج، لا تزال قضايا عديدة لم تحسم بعد تؤثر على أمن المنطقة وتقدمها. وملاذيف تناشد جميع الأطراف المعنية أن تمتثل امتثالاً تاماً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع. ونأسف لتعليق المحادثات بين الكويت والعراق بشأن المسائل المعلقة، بما فيها مسألة الأشخاص المفقودين، ونعتقد أن حل هذه المسائل ينبغي السعي إليه في الإطار القائم حالياً، وهو قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وملاذيف تؤكد من جديد دعمها الذي لا يحيد لاستقلال

للمنازعات والسعي لتحقيقهما. وهذا يتسق مع سجلنا في منطقتنا دون الإقليمية، وكذلك في كل مكان في العالم، وهو سجل شكرتنا عليه بحرارة وفود عديدة، حتى خلال هذه الدورة.

إن نيجيريا تقيم، وستظل تقيم، علاقات ممتازة مع كل الأمم ابتداءً من أمم منطقتنا دون الإقليمية، وجيراننا، ومن بينهم جمهورية الكاميرون. ونيجيريا ليس لديها أية أطماع إقليمية ضد أي بلد. ولهذه الأسباب نرفض أن نستدرج إلى مشاحنات لا لزوم لها مع الكاميرون، خاصةً وأننا واثقون من أن العدالة ستسود في حينها.

ونيجيريا، شأنها شأن أي دولة أخرى ذات سيادة، تحتفظ بحقها في نشر قواتها المسلحة على أراضيها لحماية وتأمين حدودها، وبالتالي لا ينبغي إثارة مسألة سحب هذه القوات.

والقضايا الأخرى التي أثارها وزير خارجية الكاميرون هي قضايا تحسم عن طريق الإجراءات القضائية. وهكذا فإنها لا تتطلب رداً منا في هذا المحفل.

وفي الختام اسمحوا لي أن أذكر أن نيجيريا ملتزمة بثبات بالبحث عن حلول سلمية وودية للمنازعات.

**السيد اليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)** (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى اليوم يتكلم ممثلاً رواندا وبورندي كلاهما فارغاً ويقصون أكاذيب لا تحكى عن الدور المخيف الذي تضطلع به بلادهما عن طريق غزوهما الأحقق والظالم لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يستحق بيانها أية تعليقات من وفدي. وعلاوة على ذلك فكل ما يقومون به هو تشتيت الانتباه وإهانة ذكاء أعضاء الجمعية العامة.

ويشير وفدي إلى أن السيد يروديا أبدو لاي ندومباسي وزيرنا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي ورئيس وفدنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة سبق له أن شرح بوضوح وبلاغة الحالة المأساوية السائدة في بلدي الآن. بيد أن وفدي قد أمل في أن يكون وفد رواندا بصفة خاصة قد جاء أمامنا اليوم برسالة سلام. فليس هذا صحيحاً على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك قامت القوات الرواندية من جديد، قبل ساعات قليلة فحسب بشن هجوم كبير ضد كابيندا، وهي مدينة تقع على بعد حوالي ٨٠ كيلومتراً جنوب شرقي مدينة الألباس موبجي - ما يبي.

ثابتة نحو أفضية جديدة. وهي أفضية سيكون فيها الالتزام الأقوى بتعددية الأطراف مسألة أساسية. فالعديد من المخاطر التي نواجهها لا تعترف بالحدود الوطنية. ولقد أصبح العالم متكاملًا على نحو وثيق، وأصبحت المجتمعات أكثر اختلاطًا وتشابكًا عبر الحدود الوطنية، مما يحتم وجود نهج عالمية للمشاكل العالمية. وفتوحات العلم والتكنولوجيا تجعلنا متفائلين بجهودنا للتغلب على التحديات العديدة التي تواجهنا اليوم، وتساعد على ذلك توجهات جديدة تنحو إلى التعاون وتفهم المشاعر. ونحن بحاجة إلى تغذية التوجهات الإيجابية وتشذيبها من التوجهات السلبية. ومع ذلك، فإن القرن الجديد لن يأذن بعهد جديد إلا عندما يصبح الأمل والتقدم على مستوى العالم.

والأفضية الجديدة لن تحدد مساراً مستنيراً للسياسات العالمية إلى حين ينتصر الحق على القوة ويتراجع الكيل بمكيالين وتحل محله العدالة للجميع. وهذا هو تحدي الأفضية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة.

**أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.**

اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد أكينسانيا (نيجيريا)** (تكلم بالانكليزية): استمع الوفد النيجيري باهتمام إلى تعقيبات شقيقنا وزير الشؤون الخارجية في الكاميرون بخصوص نزاعهم على الحدود البحرية مع نيجيريا.

في معظم الأحيان يساء تفسير السكوت على أنه قبول، وهذا ما يدعوني إلى الرد. يدهشنا حقاً أن تثار هذه المسألة في هذا المحفل رغم أنها معروضة حالياً على محكمة العدل الدولية، وينبغي أن تعتبر قيد نظر القضاء.

ونيجيريا، بصفتها عضواً محترماً في المجتمع الدولي، تواصل استكشاف السلام والتسوية الودية

فيها الآن، أية قواعد الثوار بوروندي داخل أراضيها. ولدى تنزانيا عدد كبير من مخيمات اللاجئين. كما تعترف تنزانيا بأنها تتلقى أعدادا كبيرة من اللاجئين من جمهورية بوروندي، وإننا وضعنا اللاجئين في تلك المخيمات. ولكنه لا يمكن اعتبار المخيمات قواعد للثوار، لأنها تحت إشراف مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي يستطيع أن يؤكد أن ثوار بوروندي لا يستخدمونها كقواعد.

السيد كومغني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): كما ذكرت منذ قليل، تؤمن الكاميرون بأن رياح التغيير الإيجابية التي تهب حاليا عن طريق مؤسسات نيجيريا، مع قدوم حكومة منتخبة ديمقراطيا رفعت بقدر كبير آمال كثير من الناس، بمن فيهم شعب الكاميرون، الذي يأمل بصفة خاصة في حل سلمي للأزمة التي نواجهها على حدودنا برا وبحرا.

ومع ذلك فإن الواجب يلزم وفد الكاميرون بإبلاغ الجمعية العامة والأمم المتحدة عن عدد من الحقائق المثيرة للقلق. ومنذ وجودي هنا في قاعة الجمعية العامة، أبلغتني حكومتي بالحوادث التي وقعت على حدودنا المشتركة، وهي حوادث بدأتها قوات نيجيريا المسلحة. وقد اضطررت للتوقيع على مذكرة احتجاج شفوية تذكر بمختلف الأخطاء التي وقعت فيها الحوادث.

وأود أن أضيف أن حكومة نيجيريا التي قبلت - شأنها في ذلك شأن الكاميرون - الحكم الملزم لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، ذكرت توا أن لديها تحفظات عن هذا القبول. ويعني هذا، توضيحا، أنه إذا كان لدينا نزاع محدد مع نيجيريا، ولا سيما بشأن القضايا المتصلة بأجزاء أخرى من حدودنا لا تزال تسبب صعوبات، فإننا لن نتمكن من عرضها أمام محكمة العدل الدولية. ويعني هذا أنه إذا كانت لدينا صراعات أخرى فإن القوة ربما تكون الطريق الوحيد للعثور على حل.

وزيادة على ذلك فإننا لا نزال نلاحظ أن بعض القادة ذوي الرتب العالية في نيجيريا - وليس بالضرورة أعلاهم - يعطون مقابلات صحفية ويتحدثون إلى الصحافة ويعلمون الجميع بأنه مهما قررت محكمة العدل الدولية؛ فلا يمكن التخلي عن إقليم باكاسي، الذي يعد جزءا من الكاميرون.

وهذا هو الانتهاك، الذي تكرر مرارا، لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في لوساكا من جميع الأطراف، وهو أمر لا يمكن تحمله ولا يقبل مطلقا.

(واصل كلمته بالانكليزية)

دعونا نكون واضحين جدا جدا. ماذا يريد الشعب الكونغولي؟ نحن نريد أهالي رواندا - جميعهم - خارج الكونغو - ونحن نريد الأوغانديين خارج الكونغو. ونريد البورونديين خارج الكونغو. وهذه هي النقطة الجوهرية. ونحن ندعوهم جميعا، مع قواتهم العسكرية غير المدعوة، إلى العودة بسلام إلى بلدانهم، مستخدمين نفس الممرات والطرق التي سلكوها عندما قاموا بغزو جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(واصل كلمته بالفرنسية)

والبقية مجرد كلام وتاريخ، تاريخ مأساوي مكتوب بالدماء ومحفور بمعاناة الضحايا الكونغوليين الأبرياء، الذين يدفعون أثمانا باهظة لأهداف المعتدين التحريرية الوحشية - أي 'أتيلا' العصر الحديث حقا. أن حكومتنا وشعبنا مصممان على الدفاع عن كل ذرة من أرضنا حتى ولو كان هذا يعني تقديم أسرى التضحيات للمحافظة على استقلالنا وسيادتنا.

وتدعو حكومتي من جديد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لبذل كل جهد ممكن على وجه الاستعجال للعثور في أسرع وقت ممكن، على حل سلمي ودائم لكامل منطقة البحيرات الكبرى. وما لم تعط هذه الحالة المتفجرة الانتباه الذي تستحقه دائما، فإن ضمير المجتمع الدولي، من خلال صمته واستجابته الخجولة، التي لا تتساوى مع جدية انتهاكات القانون الدولي التي تحدث في الموقع، سيكون مسؤولا عن وقوع كارثة إنسانية وشيكة. وتواصل بلادي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوف تواصل دق ناقوس الخطر حتى يبقى المجتمع الدولي على علم بالأحداث ويتحمل مسؤولياته بالفعل.

السيد مواندومبا (جمهورية تنزانيا المتحدة): زعمت جمهورية بوروندي، في بيانها السابق بأن تنزانيا تأوي الثوار من بوروندي، أو بأن هناك قواعد لثوار بورونديين في أراضيها. وأود أن أصحح السجل بأن أذكر جازما أن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لم يكن فيها قط، وليس

السيد نتاهومفونكي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): رداً على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أؤكد موقف بلادي الذي أوضحناه في كل المنتديات بعد نشوب الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة خلال الاجتماعات العديدة المعقودة في لوساكا، وأحيط الجمعية علماً بأنه لم يتم تحديد بوروندي بوصفها أحد الأطراف في الحرب بعد هذه المناقشات. وقد حضر هذه الاجتماعات مراقبون ومبعوثون خاصون. ولأسباب ذاتها التي أوضحناها من قبل في البيان الذي أدليت به في المناقشة العامة، لم تحدد بوروندي بوصفها إحدى الدول المعتدية على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبلادي، بعد أن أعلنت شواغلها الأمنية المتصلة بحدودها المشتركة مع الكونغو إثر تضجر الاضطرابات الناجمة عن الحرب ووجود عصابات مسلحة تعرف باسم جبهة الدفاع عن الديمقراطية، دعيت إلى المشاركة في جميع المحادثات التي تهدف إلى إحلال السلم كما أنني أمل في أن يستمر توجيه الدعوة إليها.

#### بيان للرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى كثير من قادة العالم ورؤساء الوفود الذين عبروا عن الحالة السائدة في العالم وشاطرونا آراءهم من حيث التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي على مر ما يزيد عن ٥٤ عاماً. والدعوة الواضحة التي وجهتها الوفود وشارك في توجيهها كل المتكلمين تقريبا، هي ضرورة إيجاد عالم يسوده السلام والأمن ونماء الجنس البشري.

وأود الآن أن أعرب عن بعض الأفكار المتصلة ببعض القضايا التي أثرت خلال المناقشة العامة التي استغرقت أسبوعين. لقد تناول معظم المتكلمين الجوانب المختلفة من العولمة. وهناك توافق في الآراء واضح بشأن ضرورة أن يكفل تقاسم فوائد العولمة - من حيث الموارد والأسواق العالمية والتكنولوجيا العالمية والأفكار العالمية - بشكل منصف بين الدول والشعوب. وأعرب العديد من المتكلمين عن رأي مفاده أن البلدان النامية في معظم الحالات ضعيفة جدا إلى حد أنها ستعجز عن الاستفادة بشكل كامل من الفرص الجديدة المتاحة، وأنها تواجه في كثير من الأحيان خطر زيادة تهميشها. واحتجوا بأن إذا ما كان لهذه الدول أن تستفيد من العولمة، فينبغي أن يعزز النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك

وعلى ذلك، فإن هناك بعض الحقائق المزعجة جدا، ولكننا نقول إن ثمة ريحا طيبة تهب في نيجيريا. وتعود نيجيريا بصورة طبيعية إلى المسرح الدولي. بيد أننا نؤمن بأن نيجيريا، عند قيامها بذلك، ينبغي لها أن تحترم مبادئ ومعايير المجتمع الدولي الذي تعود إليه.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): عملا باتفاق لوساكا نصا وروحا، لن يضيع وفدي وقت الجمعية العامة الثمين في الرد مرة أخرى على مزاعم وأفكار وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا أساس لها من الصحة. ومن ثم، أود أن أطلب إلى الدول الأعضاء الرجوع إلى الوقائع الواردة في البيان الذي أدلى به وفدي في وقت سابق ممارسة لحق الرد في ٢٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩ بعد أن أدلى وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية ببيانه المؤسف.

#### عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وختاما، أود أن أشير إلى ما قاله وزير في وقت سابق فيما يتعلق بالحادث الذي ذكره وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا أعرف من أين حصل هذا الممثل على هذه المعلومات ولكنها غير صحيحة. ولو كان بإمكانه متابعة الأنباء من مصادر دولية، لعلم أن قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها هي التي شنت، في الواقع، الهجوم في وقت سابق. وقد بدأنا أصلا إعداد رسالة إلى مجلس الأمن بهدف استنكار خرق وقف إطلاق النار هذا. ويسعدني أن أقول إن المجتمع الدولي قد استجاب حتى الآن إلى إعلان وقف إطلاق النار بقوله "رجاء سيروا قدما لا من أجل الكونغو فحسب بل من أجل المنطقة بمجملها وللعالم أيضا".

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى في هذه المرحلة المتأخرة من المناقشة، وسأكون بالغ الإيجاز. وفدي يود أولا، أن يقول لزميلنا، ممثل رواندا، إن مما يسعده أن يلاحظ أنه يعترف بوجود قوات رواندية في كابينا التي تقع على بعد ٢٠٠٠ كيلومتر من الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويؤكد وفدي أننا نتمسك ببياننا الذي أدلينا به في وقت سابق خلال ممارستنا لحق الرد.

ورأت بعض البلدان الأخرى أن الفكرة الجديدة للتدخل لأغراض إنسانية يمكن أن تدمر ميثاق الأمم المتحدة وتقوض سيادة الدول وتطيح بحكومات شرعية وأكدت أن حماية حقوق الإنسان كانت دائما التزاما على جميع الحكومات في سياق ممارسة سيادتها ونظامها الدستوري.

ولا تزال وفود أخرى تذكر بروح ميثاق الهيئة العالمية وتشدد على أنه لا يمكن للدول أن تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين إلا بولاية محددة من مجلس الأمن ولاحتظت أن أية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تؤدي إلى حالات إنسانية طارئة، تتطلب إجراء متسقا من جانب المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة وليس مجرد أمر بعمل انفرادي وخلق أمر واقع يمكن أن يعتبر سابقة غير حميدة.

ورأت وفود كثيرة أن موضوع التدخل لأغراض إنسانية ينبغي أن يناقش مناقشة متعمقة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة وعلى سبيل المثال أثناء النظر في تقرير الأمين العام.

واتفقت وفود كثيرة على ضرورة نزع السلاح العام والكامل. وطالب متكلمون آخرون بالالتزام الصارم بتنفيذ الصكوك الدولية القائمة في مجال نزع السلاح. وكانت هناك أيضا دعوة متجددة إلى نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة التدمير الشامل والرقابة الفعالة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وبناء على ما ذكرته الوفود بشأن الإصلاح وإعادة هيكلة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، هناك توافق آراء قوي فيما بين كثير من الدول يؤيد زيادة تعزيز مجلس الأمن عن طريق توسيعه وجعله أكثر فاعلية وتمثيلا، وأكثر استجابة للتحديات التي تواجه العالم اليوم وفي الألفية القادمة.

وأشار كثيرون إلى أن إصلاح الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه وشرط أساسي لاستمرار بقاء المنظمة ولفاعليتها في القرن الحادي والعشرين وقال آخرون إن الطريقة التي تعاملت بها المنظمة مع قضايا مثل

تعزيز الأمم المتحدة وعملها في مجال تحقيق السلم العالمي وأمن الإنسان والرخاء والتنمية المستدامة.

وقد قام العديد من الوفود بتعريف الفقر بوصفه السبب الأساسي وراء بعض المشاكل التي يعاني منها العالم من قبيل الصراعات السياسية وتدهور البيئة والعنف والجريمة. واختصت العديد من الوفود عبء الدين باللوم باعتبار أنه أحد العناصر الرئيسية التي تسهم فيما تعانيه النساء والأطفال والمسنين في البلدان النامية من معاناة تفوق الحصر. واتفق معظم الممثلين على أن القضاء على الفقر وتحقيق تطلعات الأفراد في مجال التنمية يتطلبان تضامنا دوليا حقيقيا وترتيبات مفيدة بصورة متبادلة وتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

واسترعى معظم الوفود الانتباه إلى النظام الدولي المالي والنقدي. وأكد البعض على ميزاته واحتجوا لصالح الحفاظ عليه في صورته القائمة حاليا؛ وأشار آخرون بقوة إلى نواقصه وأعربوا عن ضرورة تعزيز عملية إصلاح مؤسسات بريتون وودز. كما احتج آخرون بأن هذا النظام غير قابل للإصلاح وأنه ينبغي التخلص منه تماما والاستعاضة عنه بنظام جديد منصف وشفاف. ومن الواضح، أن مناقشة هذه المسألة ستستمر في الأسابيع والشهور القادمة في مختلف الاجتماعات ليس أقلها مؤتمر القمة الألفي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

انتقل إلى موضوع حالة الصراعات والحروب الإقليمية والصراعات المسلحة الأخرى التي برزت بشكل واضح في جميع البيانات التي أُلقيت في المناقشة العامة. ويقترح جميع المتكلمين بالطابع المدمر للحروب والصراعات المسلحة وقد اتفقوا جميعا على زيادة تعزيز النظم الإقليمية والدولية للأمن الجماعي، وبالإضافة إلى ذلك شجعوا فكرة الحوار والتفاوض كوسيلة لحسم الخلافات.

أما فكرة التدخل لأغراض إنسانية فقد لاحظ بعض المتكلمين أن احترام حقوق الإنسان أصبح أكثر أهمية من احترام سيادة الدول. وقيل أيضا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل لمواجهة الانتهاكات الجسيمة للمنظمة لحقوق الإنسان بموافقة مسبقة من الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن أو بدونها.

أود أيضا أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام السيد يونغجيان جن ومساعديه الأكفاء وكذلك لموظفي الأمانة العامة على تضائهم الممتاز والروح المهنية التي أدوا بها أعمالهم.

ينبغي أن تعمل الجمعية العامة في هذه الدورة على إيجاد حلول للمسائل التي أثيرت في المناقشة العامة. وفي الوقت الذي سنبدأ فيه النظر في البنود الموضوعية المتبقية في جدول أعمالنا سواء في الجلسات العامة أو في اللجان الرئيسية، أثق أننا سنعرض في المناقشة الشواغل والأمال والتطلعات التي أعربت عنها جميع الوفود في الأسبوعين الماضيين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

القضاء على الفقر، والصراعات الإقليمية، وإعلان شأن سيادة القانون. وحقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي، والنظام الاقتصادي العالمي المنصف سيحدد دور الأمم المتحدة في الألفية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك نداء واضح بضرورة وضع أشكال جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للنهوض بقضايا السلم والعدالة والتنمية في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة، كان هناك توافق آراء واضح على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بتسديد أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون أية شروط مسبقة. وكان هناك تركيز على أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل على نحو فعال بدون توفر الأموال والموارد والموظفين الأكفاء.

والواقع أن جميع الوفود تناولت محنة الأطفال ولا سيما ظاهرة الجنود من الأطفال. هناك التزام متزايد بأن توضع الصكوك الدولية التي تجرم استخدام الأطفال تحت سن الـ ١٨ في الصراع المسلح وذلك بغية الإسهام في حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

والواقع أيضا أن جميع الوفود أشارت إلى مرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وأعربت عن قلقها الشديد لانتشاره. وأكدت على أهمية التعاون العالمي المعزز لمكافحة هذا المرض القاتل المرعب الذي أعلن الحرب على البشرية.

أود أن أعرب عن امتناني لجميع المتكلمين الذين تعاونوا في المحافظة على الوقت بمراعاة المبدأ التوجيهي الطوعي الخاص المتعلقة بفترة الـ ٢٠ دقيقة الذي وضعته الجمعية العامة. لقد كان متوسط الوقت بالنسبة لجميع المتحدثين ٢٣ دقيقة وعندما تتجاهل وفود كثيرة على نحو روتيني الوقت المحدد وفق ذلك المبدأ وقدره ٢٠ دقيقة فإن هذا يؤدي إلى تعطيل في جدولة مواعيد رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية وغيرهم من الوزراء وكذلك الأمر فيما يتعلق بالوقت المحدد للمتكلمين. وفي المناقشات العامة المقبلة وسنقدر للوفود استمرارها في التقيد الصارم بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة مسبقا في هذا الصدد.

## برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان بشأن برنامج عمل الجمعية العامة.

أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/54/3/Add.1 التي تغطي الفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، التي تم توزيعها على الوفود صباح اليوم. أسترعي انتباه الأعضاء بصفة خاصة إلى التغيير الذي أجري في الجدول والخاص بالنظر في البند ١١ من جدول الأعمال المعنون "تقرير مجلس الأمن". فبدلاً من بحث هذا البند يوم الخميس ٢١ تشرين الأول/أكتوبر سيتم بحثه يوم الأربعاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقوائم المتحدثين في البنود المذكورة في الوثيقة A/INF/54/3/Add.1 مفتوحة الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٨٠.